

**تحليل تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات
الصغيرة والمتوسطة:**
دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

اسم الطالب:

عبد الرحمن كاظم

الرقم الأكاديمي:

2021200972

المشرف الرئيسي:

الدكتور الفيصل حسن

العام الجامعي

٢٠٢٥

حقوق الطباعة:

جامعة ميدأوشن ٢٠٢٥ ©. جميع الحقوق محفوظة. محتويات هذه الورقة هي ملكية فكرية لجامعة ميدأوشن. يُحظر تمامًا إعادة إنتاج أو توزيع أي جزء من هذه المادة دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجامعة. أي شكل من أشكال نسخ أو مشاركة أو نشر هذا العمل دون موافقة يعد انتهاكًا لسياسة الجامعة وحقوق الملكية الفكرية.

المخلص:

تستكشف هذه الدراسة تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، وتبحث في كيفية تأثير عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية على الاستجابات الاستراتيجية. وتهدف الدراسة إلى تقييم مدى تأثير هذه الأزمات على تبني استراتيجيات إدارة المخاطر، وتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة واستقرارها التشغيلي في بيئة اقتصادية متغيرة.

يعتمد البحث على منهج تحليلي وصفي، مستخدماً استبياناً مكوناً من ٣٤ سؤالاً كأداة رئيسية لجمع البيانات. يرصد الاستبيان تصورات الموظفين للأزمات الاقتصادية وممارسات إدارة المخاطر، وهو مصمم لتقييم مستويات التوافق عبر أبعاد مختلفة. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج إحصائي لتحديد الاتجاهات والعلاقات، مما يضمن دراسة شاملة لكيفية تأثير التحديات الاقتصادية على استراتيجيات إدارة المخاطر.

يتكون مجتمع الدراسة من موظفين من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، ويغطي قطاعات متنوعة، بما في ذلك التصنيع والخدمات وتجارة التجزئة. تم اختيار عينة عشوائية طبقية من ٤١٢ فرداً شاركوا فعلياً في الاستطلاع لضمان تمثيل مختلف أحجام وقطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يوفر منظوراً متيناً لآراء الموظفين في ظل السياق الاقتصادي للرياض.

تؤكد النتائج أن الأزمات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتفق الموظفون على أن التحديات المالية والسوقية والتنظيمية والاقتصادية الكلية تستدعي استراتيجيات تكيفية مثل التخطيط للطوارئ واعتماد الأدوات الرقمية. تشمل التوصيات تبسيط الأطر التنظيمية، وتعزيز التحول الرقمي، وتشجيع التعاون بين القطاعات لتعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الأزمات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

الأزمات الاقتصادية، عدم الاستقرار المالي، تقلبات السوق، تغييرات السياسات واللوائح، صدمات الاقتصاد الكلي، إدارة المخاطر، الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الشكر والتقدير :

أَتَقَدِّمُ بِأَسْمَى آيَاتِ الشُّكْرِ وَالامْتِنَانِ لَوَالِدِي وَوَالِدَتِي عَلَى حُبِّهِمَا وَتَشْجِيعِهِمَا وَتَضَحِيَاتِهِمَا الَّتِي كَانَتْ حَجَرِ الزَّائِلَةِ فِي مَسِيرَتِي الْأَكَادِيمِيَّةِ. لَقَدْ كَانَ إِيمَانُهُمَا بِي مَصْدَرِ إلهَامٍ دَائِمٍ. كَمَا أَتَقَدِّمُ بِجَزِيلِ الشُّكْرِ لِأَصْدِقَائِي عَلَى رَفَقَتِهِمْ وَدَعْمِهِمْ الْمَعْنَوِيِّ وَنِقَاشَاتِهِمْ الْمَثْمُورَةَ الَّتِي أَثَرَتْ عَمَلِيَّةَ بَحْثِي. وَزَمَلَائِي الْأَكَادِيمِيِّينَ يَسْتَحِقُّونَ جَزِيلَ الشُّكْرِ عَلَى رُوحِ التَّعَاوُنِ وَمُلَاحَظَاتِهِمْ الثَّاقِبَةِ وَخَبَرَاتِهِمْ الْمَشْتَرَكَةِ، وَالَّتِي عَزَزَتْ جُودَةَ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ بِشَكْلِ كَبِيرٍ.

أَتَقَدِّمُ بِجَزِيلِ الشُّكْرِ لِمَشْرُفِي عَلَى تَوْجِيهَاتِهِمْ وَإِرْشَادِهِمْ وَتَفَانِيهِمْ الَّذِي سَاهَمَ فِي تَشْكِيلِ هَذَا الْبَحْثِ. كَمَا أَتَقَدِّمُ بِجَزِيلِ الشُّكْرِ لْجَامِعَةِ مِيدِ أَوْشَن، وَخَاصَّةً لِأَعْضَاءِ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ فِي كَلِيَّةِ إِدَارَةِ الْأَعْمَالِ، عَلَى تَهْيِئَةِ بِيئَةِ أَكَادِيمِيَّةٍ مَتَمِيزَةٍ وَتَوْفِيرِهِمُ لِلْمَوَارِدِ الْأَسَاسِيَّةِ. لَقَدْ كَانَتْ آرَاءُ لَجْنَةِ الْإِشْرَافِ وَتَشْجِيعِهِمُ الْقِيَمَ لَا تُقَدَّرُ بِثَمَنٍ فِي صَقْلٍ عَمَلِيٍّ. كَمَا أَتَقَدِّمُ بِالشُّكْرِ لِإِدَارَةِ مِرَافِقِ الْجَامِعَةِ وَجَمِيعِ الْمَوْظُفِينَ عَلَى جُھُودِهِمُ الدَّوَّابَةِ فِي تَهْيِئَةِ بِيئَةِ أَكَادِيمِيَّةٍ دَاعِمَةٍ سَهَّلَتْ بَحْثِي.

أَتَقَدِّمُ بِجَزِيلِ الشُّكْرِ لِجَمِيعِ مَوْظُفِي الرِّيَاضِ الَّذِينَ شَارَكُوا فِي الْإِسْتِبْيَانِ. كَانَ لِمِشَارَكَتِهِمْ تَجَارِبَهُمْ وَوُجُوهَاتِ نَظَرِهِمْ دَوْرٌ بَالِغُ الْأَهْمِيَّةِ فِي نَجَاحِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، حَيْثُ قَدِّمْتُ رُؤْيَ قِيَمَةٍ حَوْلَ تَحْدِيَّاتِ الشَّرَكَاتِ الصَّغِيرَةِ وَالْمَتَوَسُّطَةِ. وَكَانَ لَوْقَتِهِمْ وَتَعَاوُنِهِمْ دَوْرٌ بَالِغُ الْأَهْمِيَّةِ.

أَتَقَدِّمُ بِخَالِصِ تَقْدِيرِي وَامْتِنَانِي وَشُكْرِي لِكُلِّ مَنْ سَاهَمَ فِي هَذَا الْمَسْعَى الْبَحْثِيِّ.

فهرس المحتويات:

٢	الفصل الأول: الإطار العام للبحث.....
٢	١,١. المقدمة:.....
٥	١,٢. مشكلة الدراسة:.....
٦	١,٣. أهمية الدراسة:.....
٦	١,٣,١. الأهمية العلمية:.....
٧	١,٣,٢. الأهمية العملية:.....
٨	١,٤. أهداف الدراسة:.....
٨	١,٥. تساؤلات الدراسة:.....
٩	١,٦. فرضيات الدراسة:.....
١٠	١,٧. النظريات العلمية المتبعة لإعداد البحث:.....
١٠	١,٧,١. النظرية الأولى: نظرية الطوارئ.....
١١	١,٧,٢. النظرية الثانية: نظرية الرؤية القائمة على الموارد (RBV).....
١٢	١,٧,٣. النظرية الثالثة: النظرية المؤسسية.....
١٣	١,٧,٤. الجمع بين النظريات الثلاث للاستخدام في البحث:.....
١٦	الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات (الدراسات السابقة والإطار النظري).....
١٦	٢,١. المقدمة:.....
١٦	٢,٢. المتغير المستقل: الأزمات الاقتصادية.....
١٧	٢,٢,١. البعد الأول للمتغير المستقل: عدم الاستقرار المالي.....
١٧	٢,٢,٢. البعد الثاني للمتغير المستقل: تقلبات السوق.....
١٧	٢,٢,٣. البعد الثالث للمتغير المستقل: تغييرات السياسات واللوائح.....
١٨	٢,٢,٤. البعد الرابع للمتغير المستقل: الصدمات الاقتصادية الكلية.....
١٨	٢,٣. المتغير التابع: إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة.....
١٩	٢,٤. الدراسات السابقة:.....
١٩	٢,٤,١. عرض الدراسات السابقة:.....
٢٣	٢,٤,٢. مناقشة وتحليل الدراسات السابقة ونتائجها:.....
٣٠	٢,٤,٣. ربط الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:.....

٣٤	٢,٥ . الإطار النظري:
٣٤	٢,٥,١ . الإطار النظري للأزمات الاقتصادية:
٤٣	٢,٥,٢ . الإطار النظري لإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:
٤٧	٢,٥,٣ . الإطار النظري لتأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:
٥٣	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
٥٣	٣,١ . المقدمة:
٥٤	٣,٢ . تصميم البحث:
٥٥	٣,٣ . مجتمع البحث:
٥٦	٣,٤ . خصائص العينة:
٥٧	٣,٥ . محددات حجم العينة:
٥٨	٣,٦ . خطوات جمع البيانات وأدواتها:
٥٩	٣,٧ . خطوات وأدوات التحليل الإحصائي:
٦١	٣,٨ . حدود الدراسة:
٦١	٣,٨,١ . الحدود الزمانية:
٦١	٣,٨,٢ . الحدود المكانية:
٦١	٣,٨,٣ . الحدود الموضوعية:
٦٢	٣,٨,٤ . الحدود البشرية:
٦٤	الفصل الرابع: الإطار التطبيقي (الدراسة الميدانية)
٦٤	٤,١ . المقدمة:
٦٥	٤,٢ . تحليل خصائص العينة المشاركة في البحث:
٦٦	٤,٢,١ . تفسير نتائج التحليل:
٦٩	٤,٢,٢ . الآثار المترتبة على البيانات الديموغرافية مجتمعة:
٧٠	٤,٣ . تحليل الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان:
٧١	٤,٣,١ . موثوقية المتغير المستقل: الأزمات الاقتصادية
٧٢	٤,٣,٢ . موثوقية المتغير التابع: إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة
٧٣	٤,٣,٣ . الموثوقية الكلية للاستبيان:
٧٣	٤,٤ . تحليل الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث (الإجابة عن أسئلة البحث):
٧٤	٤,٤,١ . تحليل اتجاه الرأي العام لإجابات المشاركين بالنسبة لعدم الاستقرار المالي:

٧٦	٤,٤,٢ . تحليل اتجاه الرأي العام لإجابات المشاركين بالنسبة لتقلبات السوق:
٧٩	٤,٤,٣ . تحليل اتجاه الرأي العام لإجابات المشاركين بالنسبة لتغييرات السياسات واللوائح:
٨٢	٤,٤,٤ . تحليل اتجاه الرأي العام لإجابات المشاركين بالنسبة لصدمات الاقتصاد الكلي:
٨٥	٤,٤,٥ . تحليل اتجاه الرأي العام لإجابات المشاركين بالنسبة لإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:
٨٩	٤,٤,٦ . تحليل اتجاه الرأي العام لإجابات المشاركين لكامل الاستبيان:
٩٢	٤,٥ . التحقق من صحة الفرضيات البحثية:
٩٣	٤,٥,١ . التحقق من صحة الفرضية الأولى:
٩٣	٤,٥,٢ . التحقق من صحة الفرضية الثانية:
٩٤	٤,٥,٣ . التحقق من صحة الفرضية الثالثة:
٩٤	٤,٥,٤ . التحقق من صحة الفرضية الرابعة:
٩٤	٤,٥,٥ . ملخص النتائج الخاصة بالتحقق من صحة الفرضيات البحثية:
٩٧	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والاستنتاجات والتوصيات:
٩٧	٥,١ . مناقشة نتائج الدراسة وربطها بالدراسات السابقة:
١٠٠	٥,٢ . الاستنتاجات:
١٠١	٥,٣ . التوصيات:
١٠٤	المراجع:
١٠٤	المراجع العربية:
١٠٥	المراجع الأجنبية:
١٠٨	الملاحق:
١٠٨	١ . نموذج الاستبيان:
١٠٨	الجزء الأول: خصائص العينة المشاركة في البحث
١٠٩	الجزء الثاني: عبارات الاستبيان
١١١	٢ . الموافقة المستنيرة للمشاركة في الاستبيان:

قائمة بالجدول:

الجدول (١-٣) تفاصيل عدد العاملين في الرياض بالأرقام وفقاً للجنس والجنسية وحجم المنشأة	٥٧
الجدول (١-٤) خصائص العينة المشاركة في البحث	٦٥
الجدول (٢-٤) معاملات ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان بحسب المتغيرات والأبعاد	٧١
الجدول (٣-٤) الجدول المعياري لمقياس ليكرت الخماسي المعياري لمعرفة اتجاه الرأي العام	٧٣
الجدول (٤-٤) اتجاه الرأي العام بالنسبة لعدم الاستقرار المالي	٧٤
الجدول (٥-٤) اتجاه الرأي العام بالنسبة لتقلبات السوق	٧٧
الجدول (٦-٤) اتجاه الرأي العام بالنسبة لتغيرات السياسات واللوائح	٨٠
الجدول (٧-٤) اتجاه الرأي العام بالنسبة لصدمات الاقتصاد الكلي	٨٣
الجدول (٨-٤) اتجاه الرأي العام بالنسبة لإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة	٨٦
الجدول (٩-٤) اتجاه الرأي العام بالنسبة للاستبيان ككل	٩٠
الجدول (١٠-٤) مصفوفة الارتباط الخاصة بمعامل ارتباط بيرسون	٩٣
الجدول (١١-٤) مصفوفة الارتباط المختصرة	٩٥

قائمة بالأشكال:

الشكل (٣-١) نموذج تصميم متغيرات البحث	٥٤
الشكل (٣-٢) عدد العاملين في الرياض وفقاً للجنس والجنسية وحجم المنشأة	٥٥
الشكل (٤-١) توزيع العينة بناءً على الجنس (النوع)	٦٦
الشكل (٤-٢) توزيع العينة بناءً على العمر	٦٧
الشكل (٤-٣) توزيع العينة بناءً على التحصيل العلمي	٦٨
الشكل (٤-٤) توزيع العينة بناءً على سنوات الخبرة	٦٩
الشكل (٤-٥) المدرج التكراري للإجابات الخاصة بعدم الاستقرار المالي	٧٦
الشكل (٤-٦) المدرج التكراري للإجابات الخاصة بتقلبات السوق	٧٩
الشكل (٤-٧) المدرج التكراري للإجابات الخاصة بتغييرات السياسات واللوائح	٨٢
الشكل (٤-٨) المدرج التكراري للإجابات الخاصة بصدمات الاقتصاد الكلي	٨٥
الشكل (٤-٩) المدرج التكراري للإجابات الخاصة بإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة	٨٩
الشكل (٤-١٠) المدرج التكراري للإجابات الخاصة بالاستبيان ككل	٩٢

قائمة بالمصطلحات:

المصطلح	الشرح
الأزمات الاقتصادية	الاضطرابات الكبيرة في البيئة الاقتصادية التي تؤثر سلبًا على استقرار وأداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل انخفاض السيولة أو تقلبات السوق.
إدارة المخاطر	العملية المنهجية لتحديد وتقييم وتخفيف ومراقبة المخاطر التي قد تؤثر على عمليات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
عدم الاستقرار المالي	الحالة التي تتسم بمحدودية الوصول إلى التمويل أو نقص السيولة، مما يؤثر على قدرة المنشآت على الاستمرار في العمليات.
تقلبات السوق	التغيرات السريعة في الطلب الاستهلاكي أو أسعار السلع أو سلاسل التوريد، مما يؤدي إلى عدم استقرار الإيرادات.
التغيرات التنظيمية والسياسية	التعديلات في اللوائح الحكومية أو السياسات الضريبية التي تفرض أعباء امتثال على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
الصدمات الاقتصادية الكلية	الاضطرابات الاقتصادية واسعة النطاق مثل التضخم أو تقلبات العملة التي تؤثر على تكاليف التشغيل والتخطيط المالي.
المرونة التشغيلية	قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع الاضطرابات التشغيلية مثل انقطاع سلاسل التوريد أو تغيرات الطلب.
الموارد المالية	الأصول السائلة أو الائتمان متاح للمنشآت لدعم العمليات والاستثمارات خلال الأزمات الاقتصادية.
رأس المال البشري	المهارات والخبرات التي يمتلكها موظفو المنشآت، والتي تسهم في تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر.
التحول الرقمي	اعتماد التقنيات الرقمية مثل التحليلات البيانية أو برامج إدارة المخزون لتعزيز كفاءة المنشآت وإدارة المخاطر.
التخطيط الطارئ	تطوير خطط احتياطية لمواجهة الاضطرابات المحتملة في العمليات أو الأسواق خلال الأزمات الاقتصادية.
تنويع الإيرادات	استراتيجية لتقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد من خلال استهداف أسواق أو منتجات جديدة.
المخاطر التشغيلية	المخاطر الناتجة عن انقطاعات في العمليات الداخلية مثل فشل المعدات أو اضطرابات سلسلة التوريد.
المخاطر المالية	المخاطر المتعلقة بنقص السيولة أو صعوبات الوصول إلى التمويل أو ارتفاع تكاليف الاقتراض.
المخاطر التنظيمية	المخاطر الناشئة عن التغيرات في القوانين أو اللوائح التي تتطلب استثمارات في الامتثال.
المخاطر السوقية	المخاطر الناتجة عن تقلبات في الطلب الاستهلاكي أو أسعار السوق، مما يؤثر على إيرادات المنشآت.
القوى المؤسسية	التأثيرات الخارجية مثل السياسات الحكومية والتوقعات المجتمعية التي تشكل سلوك المنشآت.
القدرة التنافسية	قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحفاظ على حصتها في السوق خلال الأزمات الاقتصادية.
إدارة سلسلة التوريد	تنظيم وتحسين تدفق السلع والخدمات لتقليل المخاطر التشغيلية خلال الأزمات.
الدعم الحكومي	المبادرات الحكومية مثل القروض أو الإعفاءات الضريبية التي تهدف إلى دعم المنشآت خلال الأزمات.

قائمة بالاختصارات:

الاختصار	الشرح
SMEs	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprises)
RBV	نظرية الرؤية القائمة على الموارد (Resource-Based View Theory)
CT	نظرية الطوارئ (Contingency Theory)
IT	النظرية المؤسسية (Institutional Theory)
FI	عدم الاستقرار المالي (Financial Instability)
MV	تقلبات السوق (Market Volatility)
PRC	التغيرات التنظيمية والسياسية (Policy and Regulatory Changes)
MS	الصدمات الاقتصادية الكلية (Macroeconomic Shocks)
RM	إدارة المخاطر (Risk Management)
FR	المخاطر المالية (Financial Risks)
OR	المخاطر التشغيلية (Operational Risks)
MR	المخاطر السوقية (Market Risks)
RR	المخاطر التنظيمية (Regulatory Risks)
FD	التنوع المالي (Financial Diversification)
CP	التخطيط الطارئ (Contingency Planning)
DT	التحول الرقمي (Digital Transformation)
SCM	إدارة سلسلة التوريد (Supply Chain Management)
HC	رأس المال البشري (Human Capital)
GS	الدعم الحكومي (Government Support)
SA	التكيف الاستراتيجي (Strategic Adaptation)

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

١.١. المقدمة:

لطالما شكلت الأزمات الاقتصادية، التي تنسم باضطرابات مفاجئة في النظم المالية، أو استقرار السوق، أو ظروف الاقتصاد الكلي، تحديات كبيرة للشركات حول العالم. وتتراوح هذه الأزمات بين الركود العالمي والانكماش الاقتصادي الإقليمي، مما يُعطل الأطر التشغيلية والاستراتيجية للمؤسسات، مما يؤدي غالبًا إلى ضائقة مالية حادة أو حتى فشل الأعمال. وتُعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تُشكل العمود الفقري للعديد من الاقتصادات، عُرضة للخطر بشكل خاص نظرًا لمحدودية مواردها، ونقص مصادر الدخل المتنوعة، وصعوبة الوصول إلى رأس المال. وعلى عكس الشركات الكبيرة، غالبًا ما تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أطر إدارة المخاطر القوية اللازمة لتجاوز حالة عدم اليقين التي تُسببها الأزمات الاقتصادية (صالح وآخرون، ٢٠٢١). ويتجاوز تأثير هذه الأزمات الخسائر المالية المباشرة، ليؤثر على التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل، والمرونة التشغيلية، والقدرة التنافسية في السوق. وتبحث هذه الدراسة في تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز بشكل خاص على الشركات العاملة في الرياض، المملكة العربية السعودية. ومن خلال استكشاف هذا التقاطع، يهدف البحث إلى تقديم رؤى حول كيفية تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة لمرونتها وقدرتها على التكيف في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية (البشارة، ٢٠٢١).

يكشف السياق العالمي للأزمات الاقتصادية عن نمط متكرر من الاضطراب يؤثر على الشركات في مختلف الصناعات والمناطق. وقد أظهرت أحداث مثل الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، والتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩، والصدمات الاقتصادية الإقليمية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية أو تقلبات أسعار السلع الأساسية، العواقب بعيدة المدى لعدم الاستقرار الاقتصادي (مقابلة وهيئات، ٢٠١٨؛ البشارة، ٢٠٢١). وغالبًا ما تتجلى هذه الأزمات من خلال عدم الاستقرار المالي (مثل نقص السيولة، وقيود الائتمان)، وتقلبات السوق (مثل تقلبات الطلب، واضطرابات سلسلة التوريد)، والتغيرات في السياسات واللوائح (مثل التدخلات الحكومية، وتحولات السياسة الضريبية)، والصدمات الاقتصادية الكلية (مثل ارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملة). وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، تخلق هذه الأبعاد من الأزمات الاقتصادية شبكة معقدة من التحديات التي تختبر قدرتها على البقاء والازدهار. وعلى الصعيد العالمي، تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التوظيف والابتكار والنمو الاقتصادي، إلا أن قابليتها للصدمات الخارجية تؤكد الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر مصممة خصيصًا لقيودها وفرصها الفريدة (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

بتضييق التركيز على السياق المحلي، تقدم المملكة العربية السعودية مشهداً اقتصادياً مميزاً يتشكل من خلال اعتمادها على عائدات النفط وجهود التنويع الاقتصادي المستمرة وخطط التنمية الوطنية الطموحة مثل رؤية ٢٠٣٠. تستضيف الرياض، باعتبارها العاصمة والمركز الاقتصادي للمملكة، قطاعاً حيويًا للشركات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورًا حاسمًا في دفع النمو الاقتصادي غير النفطي (Kayani & Alzaid, 2025). ومع ذلك، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض تحديات فريدة خلال الأزمات الاقتصادية، بما في ذلك أسعار النفط المتقلبة وتقلب طلب المستهلكين والتحولات التنظيمية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد أبرزت الأزمات الاقتصادية التي أثرت على المملكة العربية السعودية، مثل انهيار أسعار النفط ٢٠١٤-٢٠١٦ والاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، نقاط ضعف الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحفاظ على استمرارية التشغيل والاستقرار المالي. تجعل هذه الديناميكيات المحلية، إلى جانب الضغوط الاقتصادية العالمية، من الرياض دراسة حالة مثالية لفحص كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة (Du et al., 2023).

لأغراض هذه الدراسة، يُعرّف المتغير المستقل بأنه الأزمات الاقتصادية، التي تشمل أربعة أبعاد رئيسية: عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية. يشير عدم الاستقرار المالي إلى الاضطرابات في الوصول إلى رأس المال، أو نقص السيولة، أو زيادة تكاليف الاقتراض التي تعيق قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تمويل العمليات. يعكس تقلب السوق التقلبات في طلب المستهلكين، أو اضطرابات سلسلة التوريد، أو الضغوط التنافسية التي تزعزع استقرار العمليات التجارية. تشمل التغيرات في السياسات واللوائح التدخلات الحكومية، مثل تدابير النقشف المالي أو القيود التجارية، التي تغير بيئة الأعمال (Shawiah, 2016). تشمل الصدمات الاقتصادية الكلية الاضطرابات الاقتصادية الأوسع نطاقاً، مثل التضخم، أو انخفاض قيمة العملة، أو ارتفاع أسعار الفائدة، والتي تؤثر على هياكل تكلفة الشركات الصغيرة والمتوسطة وربحياتها. المتغير التابع هو إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تُعرّف بأنها العمليات والاستراتيجيات والممارسات التي تستخدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحديد المخاطر الناشئة عن الأزمات الاقتصادية وتقييمها وتخفيفها ومراقبتها. إن إدارة المخاطر الفعالة تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من توقع التهديدات المحتملة وتخصيص الموارد بكفاءة والحفاظ على المرونة التشغيلية في مواجهة عدم اليقين (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

يكتسب موضوع البحث أهمية بالغة في مجال إدارة المخاطر. تُركز إدارة المخاطر، ك تخصص، على تطوير أطر عمل للحد من الآثار السلبية لعدم اليقين على أهداف المنظمة. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، لا تُعدّ الإدارة الفعالة للمخاطر مجرد أداة استراتيجية، بل عاملاً حاسماً في ضمان استمراريته خلال الأزمات الاقتصادية. يُعزز التقلب الناتج عن الأزمات الاقتصادية أهمية التحديد الاستباقي للمخاطر، والتخطيط الفعّال للطوارئ، واتخاذ القرارات التكيفية (Erol & Atmaca, 2016). من خلال التركيز على

الشركات الصغيرة والمتوسطة، تُعالج هذه الدراسة ثغرة في الأدبيات، حيث تُركّز معظم الأبحاث الحالية حول إدارة المخاطر خلال الأزمات الاقتصادية على الشركات الكبيرة أو الشركات متعددة الجنسيات. تتطلب الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع قيودها التشغيلية والمالية المتميزة، مناهج مُصمّمة خصيصاً لإدارة المخاطر تُراعي مواردها المحدودة وتعرضها للأسواق. تُساهم هذه الدراسة في هذا المجال من خلال تقديم أدلة تطبيقية حول كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة، في سياق جغرافي واقتصادي مُحدّد، مع التحديات التي تُشكّلها الأزمات الاقتصادية (Dewi & Sari, 2024).

تكمّن حداثة هذا البحث في نهجه المحلي والتطبيقي لفهم التفاعل بين الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر. في حين تكثُر الدراسات العالمية حول الأزمات الاقتصادية ومرونة الأعمال، إلا أن القليل منها ركز على الديناميكيات المحددة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط، وخاصة في المملكة العربية السعودية. يعمل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض ضمن بيئة اقتصادية فريدة، متأثراً باقتصاد المملكة المعتمد على النفط، وجهود التنويع المستمرة، والعوامل الثقافية التي تشكل ممارسات الأعمال (Kayani & Alzaid, 2025). من خلال دراسة الأبعاد الأربعة للأزمات الاقتصادية - عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية - تقدم هذه الدراسة منظوراً دقيقاً حول كيفية تأثير هذه العوامل بشكل مختلف على ممارسات إدارة المخاطر. علاوة على ذلك، يستخدم البحث الأسلوب التطبيقي، مستفيداً من بيانات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض لتقديم رؤية عملية لصانعي السياسات وأصحاب الأعمال وممارسي إدارة المخاطر. يضمن هذا التركيز المحلي أن تكون النتائج ذات صلة بالسياق وقابلة للتطبيق بشكل مباشر على التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

تتجاوز أهمية هذه الدراسة المساهمات الأكاديمية لتشمل الآثار العملية على الشركات الصغيرة والمتوسطة وصانعي السياسات. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن فهم كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر يمكن أن يُساهم في تطوير استراتيجيات أكثر قوة للتخفيف من المخاطر وتعزيز المرونة. بالنسبة لصانعي السياسات، وخاصة في المملكة العربية السعودية، يمكن أن تُرشد النتائج تصميم آليات دعم مُستهدفة، مثل برامج المساعدة المالية أو الإصلاحات التنظيمية، لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال فترات الركود الاقتصادي (Troise et al., 2022). يتماشى تركيز الدراسة على الرياض مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، التي تُعطي الأولوية لنمو الاقتصاد غير النفطي وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة كمحركات رئيسية للتنويع الاقتصادي. من خلال تسليط الضوء على تحديات إدارة المخاطر المحددة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، يُساهم البحث في الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة المرنة والمستدام القادر على تحمل الأزمات الاقتصادية (Kayani & Alzaid, 2025).

٢, ١. مشكلة الدراسة:

لا يزال تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) غير مستكشف بشكل كافٍ، لا سيما في سياقات إقليمية محددة. ركزت الدراسات السابقة في المقام الأول على الشركات الكبيرة، حيث بحثت في كيفية نشرها لأطر إدارة المخاطر المتطورة للتخفيف من آثار الاضطرابات الاقتصادية. ومع ذلك، غالبًا ما تتجاهل هذه الدراسات الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تواجه تحديات مميزة بسبب محدودية الموارد، وقلة تنوع العمليات، وضعف الوصول إلى رأس المال (الطائي وسليمان، ٢٠١٩). تفنقر الأدبيات النظرية إلى فهم شامل لكيفية تأثير الأبعاد المتعددة الجوانب للأزمات الاقتصادية - مثل عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، وتغيرات السياسات، والصدمات الاقتصادية الكلية - بشكل مختلف على ممارسات إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، هناك فجوة علمية في تحليل هذه الديناميكيات داخل النظم البيئية الاقتصادية غير الغربية، حيث تشكل العوامل الاقتصادية الكلية والثقافية الفريدة مرونة الأعمال. تعيق هذه الفجوة تطوير نماذج إدارة مخاطر مصممة خصيصًا لمعالجة نقاط الضعف المحددة للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية (دهشان، ٢٠٢١).

على المستوى التطبيقي، تتجلى الفجوات العملية في التحديات الواقعية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في الرياض، المملكة العربية السعودية. يُعد قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلي، الذي يُعد حجر الزاوية في جهود التنويع الاقتصادي لرؤية المملكة ٢٠٣٠، شديد التأثر بالأزمات الاقتصادية، مثل تقلبات أسعار النفط والاضطرابات العالمية مثل جائحة كوفيد-١٩. تُعرض هذه الأزمات الشركات الصغيرة والمتوسطة لنقص السيولة وانقطاعات سلسلة التوريد وتغيرات البيئة التنظيمية، ومع ذلك يفنقر الكثير منها إلى استراتيجيات قوية لإدارة المخاطر للتغلب على هذه التحديات (Kayani & Alzaid, 2025؛ Du et al., 2023). إن غياب التوجيهات الخاصة بكل سياق حول كيفية توقع هذه الاضطرابات والتخفيف منها والتعافي منها يجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض عرضة للانتكاسات التشغيلية والمالية. وتتفاقم هذه الفجوة العملية بسبب نقص البيانات التجريبية حول كيفية تكيف الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية لممارسات إدارة المخاطر الخاصة بها استجابةً للأزمات الاقتصادية، مما يحد من قدرة صانعي السياسات وأصحاب الأعمال على تنفيذ تدخلات فعالة (Shawiah, 2016).

تُعد مشكلة البحث قابلةً للبحث ومرتبطةً بالسياق المحلي، إذ تتناول قضيةً واقعيةً ملحةً: بقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض ومرونتها في ظلّ حالة عدم اليقين الاقتصادي. ومن خلال التركيز على المشهد الاقتصادي الحديث الذي تُشكّله القوى العالمية والإقليمية، تُجسد الدراسة التحديات المعاصرة، مثل التعامل مع التحوّلات السياسية السريعة وتقلبات الأسواق. وتُعدّ هذه المشكلة حقيقيةً، إذ تُلبّي الحاجة الملحة إلى رؤية عملية تُعزّز قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي يُعدّ دافعًا حيويًا للتوظيف والابتكار في المملكة العربية السعودية. وسيُسهّم البحث في كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر

في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض في سد الفجوات النظرية والعملية، مؤقراً أساساً لتطوير استراتيجيات مُحَدَّدة تُعزِّز مرونة الأعمال وتدعم الأهداف الاقتصادية للمملكة (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

١,٣. أهمية الدراسة:

تُحلل هذه الدراسة تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض، وهي ذات أهمية علمية وعملية بالغة. فمن خلال معالجة الثغرات النظرية في أدبيات إدارة المخاطر وتقديم رؤى عملية للتطبيقات العملية، يُسهم البحث في الحوار الأكاديمي والحلول العملية. ويضمن تركيزه على سياق إقليمي محدد - الرياض، المملكة العربية السعودية - ارتباطه بالديناميكيات الاقتصادية المحلية، مع توفير آثار أوسع نطاقاً على مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة عالمياً. وتوضَّح أهمية هذا البحث أدناه في بُعدين رئيسيين: الأهمية العلمية والأهمية العملية.

١,٣,١. الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في مساهمته في الفهم النظري لإدارة المخاطر في سياق الأزمات الاقتصادية، وخاصةً للشركات الصغيرة والمتوسطة. يركز الكثير من الأدبيات المتاحة حول إدارة المخاطر خلال الاضطرابات الاقتصادية على الشركات الكبيرة، التي تستفيد من موارد واسعة وعمليات متنوعة وأطر عمل متطورة لتخفيف المخاطر. في المقابل، حظيت الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما تعانيه من قيود فريدة، باهتمام أقل، مما ترك فجوة نظرية في كيفية تعامل هذه الشركات مع الاضطرابات الاقتصادية. تتناول هذه الدراسة هذه الفجوة من خلال دراسة التفاعل بين الأزمات الاقتصادية - التي تُعرف بعدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات السياسية والتنظيمية، والصدمات الاقتصادية الكلية - وممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة. من خلال تقسيم الأزمات الاقتصادية إلى هذه الأبعاد الأربعة، يوفر البحث إطاراً دقيقاً لفهم آثارها المختلفة، مما يُثري المشهد النظري لإدارة المخاطر (Shawiah, 2016).

بالنسبة للأكاديميين والباحثين، توفر هذه الدراسة أساساً لمزيد من الاستكشاف لمرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياقات اقتصادية متنوعة. يُقدِّم التركيز على الرياض، وهي مدينة تقع ضمن اقتصادٍ يعتمد على النفط ويشهد تنوعاً سريعاً، منظوراً جديداً لخطاب إدارة المخاطر العالمي. غالباً ما تُركِّز الدراسات السابقة على الاقتصادات الغربية، حيث تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف اقتصادية كلية وثقافية مختلفة. يُوسِّع هذا البحث النطاق الجغرافي لدراسات إدارة المخاطر، مُشجِّعاً على إجراء تحليلات مقارنة عبر المناطق. إضافةً إلى ذلك، يُعزِّز النهج التطبيقي، المُستند إلى بياناتٍ من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، الدقة العلمية للنتائج، مؤقراً أساساً متيناً لاختبار النظريات القائمة وصلها.

سيجد الباحثون المهتمون بالمجالات متعددة التخصصات، مثل الاقتصاد وإدارة الأعمال والمرونة التنظيمية، هذه الدراسة قيمة لتكاملها بين منظوري الاقتصاد الكلي والجزئي.

كما يمثل البحث أهمية للمشاركين في وضع السياسات. فمن خلال تسليط الضوء على كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة، تُقدّم الدراسة رؤى يمكن أن تُفيد في تصميم سياسات قائمة على الأدلة. يمكن لصانعي السياسات، وخاصة في الاقتصادات الناشئة مثل المملكة العربية السعودية، الاستفادة من النتائج لصياغة تدخلات تعزز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية، مثل رؤية ٢٠٣٠. وبالتالي، تتجاوز المساهمات النظرية لهذا البحث الأوساط الأكاديمية، موفرةً جسراً بين البحث العلمي والابتكار في السياسات (Kayani & Alzaid, 2025). على سبيل المثال، يمكن لفهم كيفية تأثير التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات على الشركات الصغيرة والمتوسطة أن يُرشد إلى إنشاء أطر تنظيمية أكثر تكيفاً، مما يعزز بيئة أعمال أكثر مرونة.

١,٣,٢. الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية لهذا البحث في صلته المباشرة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وصانعي السياسات، وأصحاب المصلحة في الرياض وخارجها. تُعدّ الشركات الصغيرة والمتوسطة بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي والتوظيف والابتكار، إلا أن تأثيرها بالأزمات الاقتصادية غالباً ما يُقوّض استدامتها. تُقدّم هذه الدراسة رؤى عملية لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة ومديريها من خلال تحديد كيفية تأثير أبعاد مُحددة للأزمات الاقتصادية - مثل نقص السيولة أو اضطرابات سلسلة التوريد - على ممارسات إدارة المخاطر. ومن خلال تسليط الضوء على استراتيجيات فعّالة لتوقع هذه التحديات والتخفيف منها والتعافي منها، يُمكن البحث الشركات الصغيرة والمتوسطة من تعزيز مرونتها التشغيلية. على سبيل المثال، يُمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض استخدام النتائج لوضع خطط طوارئ مُصمّمة خصيصاً لتقلبات السوق المحلية أو التحولات التنظيمية، مما يُعزّز قدرتها على تجاوز فترات الركود الاقتصادي.

يُقدّم البحث لصانعي السياسات في المملكة العربية السعودية إرشادات عملية لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ركيزة أساسية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي لرؤية ٢٠٣٠. كشفت الأزمات الاقتصادية، مثل انهيار أسعار النفط بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ أو جائحة كوفيد-١٩، عن هشاشة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، مما يؤكد الحاجة إلى تدخلات مُستهدفة (Kayani & Alzaid, 2025؛ الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤). يمكن لنتائج الدراسة أن تُثري تطوير برامج المساعدة المالية، والإصلاحات التنظيمية، أو مبادرات التدريب التي تُرود الشركات الصغيرة والمتوسطة بالأدوات اللازمة لإدارة المخاطر بفعالية. على سبيل المثال، يمكن لصانعي السياسات تقديم تسهيلات ائتمانية مدعومة

لمعالجة عدم الاستقرار المالي أثناء الأزمات، أو تبسيط العمليات التنظيمية لتخفيف أعباء الامتثال. ومن خلال موازمتها مع الأولويات الوطنية، تضمن الدراسة أن تكون توصياتها ذات صلة بالسياق ومؤثرة.

كما ستستفيد الجهات المعنية، بما في ذلك جمعيات الصناعة والمؤسسات المالية ومستشارو الأعمال، من البحث. يمكن لجمعيات الصناعة استخدام النتائج للدعوة إلى سياسات مُراعية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما يمكن للمؤسسات المالية تطوير منتجات إقراض مُصممة خصيصًا لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية. ويمكن لمستشاري الأعمال الاستفادة من رؤى الدراسة لتقديم تدريب مُتخصص في إدارة المخاطر، مما يُساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على بناء قدرتها على الصمود في سوق تنافسية. تمتد الآثار العملية إلى منظومة الأعمال الأوسع في الرياض، مما يعزز التعاون بين الجهات المعنية لخلق بيئة أكثر دعمًا للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويكتسب هذا النهج التعاوني أهمية خاصة في ظل بيئة اقتصادية حديثة تتسم بالتغير السريع وعدم اليقين (Troise et al., 2022).

وتزداد الأهمية العملية للبحث من خلال انعكاسه على التحديات المعاصرة. فالاقتصاد العالمي معرض بشكل متزايد للاضطرابات، بدءًا من التوترات الجيوسياسية ووصولًا إلى الصدمات المناخية، مما يجعل إدارة المخاطر الفعالة أولوية ملحة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي الرياض، حيث تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار اقتصادي ديناميكي يتشكل بتقلبات أسعار النفط وجهود التنويع، تزداد الحاجة إلى إدارة فعالة للمخاطر إلحاحًا. ومن خلال معالجة هذه القضايا الواقعية، تقدم الدراسة حلولًا آنية وفعالة تتوافق مع احتياجات الشركات وصانعي السياسات اليوم. ويضمن تركيزها على البيانات التجريبية أن تكون التوصيات مرتكزة على التجارب المعيشية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز قابلية تطبيقها وتأثيرها.

١,٤. أهداف الدراسة:

١. دراسة كيفية تأثير عدم الاستقرار المالي خلال الأزمات الاقتصادية على تطوير وتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض.
٢. دراسة تأثير تقلبات السوق على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض على تكيف ممارسات إدارة المخاطر لديها للحفاظ على استمرارية عملياتها.
٣. تقييم كيفية تأثير التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات الاقتصادية على أطر إدارة المخاطر التي تتبناها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.
٤. استكشاف دور الصدمات الاقتصادية الكلية في تشكيل استراتيجيات التخفيف من المخاطر والتعافي التي تتبناها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

١,٥. تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيسي للبحث هو:

- كيف تؤثر الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض؟

لاستكشاف هذا التساؤل، سيتم تناول أربعة أسئلة فرعية للبحث هي:

١. كيف يؤثر عدم الاستقرار المالي خلال الأزمات الاقتصادية على استراتيجيات إدارة المخاطر التي تتبعها الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض؟
٢. ما تأثير تقلبات السوق على تكيف ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض؟
٣. كيف تُشكل التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات الاقتصادية أطر إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض؟
٤. كيف تؤثر الصدمات الاقتصادية الكلية على استراتيجيات تخفيف المخاطر والتعافي في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض؟

١,٦. فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

الفرضية (H1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الاستقرار المالي خلال الأزمات الاقتصادية واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تتبعها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الاستقرار المالي خلال الأزمات الاقتصادية واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تتبعها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الثانية:

الفرضية (H2): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات السوق خلال الأزمات الاقتصادية وتكيف ممارسات إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات السوق خلال الأزمات الاقتصادية وتكيف ممارسات إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الثالثة:

الفرضية (H3): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات الاقتصادية وأطر إدارة المخاطر التي تتبناها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات الاقتصادية وأطر إدارة المخاطر التي تتبناها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الرابعة:

الفرضية (H4): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصدمات الاقتصادية الكلية خلال الأزمات الاقتصادية واستراتيجيات التخفيف من المخاطر والتعافي التي تتبناها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصدمات الاقتصادية الكلية خلال الأزمات الاقتصادية واستراتيجيات التخفيف من المخاطر والتعافي التي تتبناها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

١,٧. النظريات العلمية المتبعة لإعداد البحث:

يتناول هذا البحث إطارًا نظريًا متينًا لتوجيه تحليله. ومن خلال دمج النظريات العلمية الراسخة، تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة مع التحديات التي تفرضها الأزمات الاقتصادية، والتي تتميز بعدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية. وتوفر النظريات المختارة - نظرية الطوارئ، ونظرية الرؤية القائمة على الموارد، والنظرية المؤسسية - وجهات نظر متكاملة تتناول العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتتناسب هذه النظريات بشكل خاص مع تركيز البحث على سياق إقليمي محدد، حيث تقدم رؤى ثاقبة حول التفاعل الديناميكي بين الأزمات الاقتصادية وممارسات إدارة المخاطر. وتوضح الأقسام التالية أهمية كل نظرية وتطبيقها، متبوعة بشرح لكيفية دمجها لتشكيل إطار متماسك للدراسة.

١,٧,١. النظرية الأولى: نظرية الطوارئ

تفترض نظرية الطوارئ أن الممارسات التنظيمية الفعالة تعتمد على التوافق بين الاستراتيجيات الداخلية والظروف البيئية الخارجية. وفي هذا البحث، تُقدم نظرية الطوارئ منظورًا نقديًا لدراسة كيفية تكيف الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض لممارساتها في إدارة المخاطر استجابةً للأزمات الاقتصادية. وتشير النظرية إلى أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لإدارة المخاطر؛ بل يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة تكيف استراتيجياتها مع الأبعاد المحددة للأزمات الاقتصادية التي تواجهها، مثل نقص السيولة أو تقلبات السوق. وفي الرياض، حيث تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل بيئة اقتصادية ديناميكية تتشكل بفعل تقلبات أسعار النفط وإصلاحات رؤية ٢٠٣٠، تؤكد نظرية الطوارئ على الحاجة إلى أطر مرنة لإدارة المخاطر ومحددة السياق لضمان المرونة واستمرارية العمليات (Lawati, 2025).

يُبرز تطبيق نظرية الطوارئ أهمية العوامل الظرفية في تشكيل استجابات الشركات الصغيرة والمتوسطة للأزمات الاقتصادية. على سبيل المثال، خلال فترات عدم الاستقرار المالي، قد تُعطي الشركات الصغيرة والمتوسطة الأولوية لإدارة التدفقات النقدية أو تسعى إلى تمويل بديل، بينما قد تتطلب تقلبات السوق تعديلات

في استراتيجيات سلسلة التوريد أو التواصل مع العملاء. تؤكد النظرية على أن فعالية ممارسات إدارة المخاطر تعتمد على توافقها مع البيئة الخارجية، مثل شدة صدمات الاقتصاد الكلي أو طبيعة التغييرات في السياسات. ومن خلال تأطير إدارة المخاطر كعملية طارئة، تُمكن النظرية البحث من استكشاف كيفية تحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض للتحديات الفريدة التي يفرضها كل بُعد من أبعاد الأزمات الاقتصادية والاستجابة لها، مما يُقدم رؤى حول العوامل التي تُعزز أو تُعيق قدرتها على التكيف (Júnior & Pereira, 2023)

علاوة على ذلك، تؤكد نظرية الطوارئ على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض على التكيف كمحدد رئيسي للنجاح خلال الأوقات المضطربة. يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، المُقيدة بموارد محدودة وتعرضها لمخاطر السوق، أن تُعدل باستمرار استراتيجياتها لإدارة المخاطر للتغلب على تقلبات الأزمات الاقتصادية. تشير النظرية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة القادرة على التحول بسرعة - سواءً بإعادة تخصيص الموارد أو مراجعة الخطط التشغيلية - تكون في وضع أفضل للتخفيف من المخاطر والحفاظ على القدرة التنافسية. من خلال تأسيس البحث على نظرية الطوارئ، يمكن للدراسة تحليل كيفية مواءمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض لقدراتها الداخلية مع الظروف الاقتصادية الخارجية، مما يوفر إطاراً لفهم التباين في نتائج إدارة المخاطر عبر المؤسسات المختلفة (Lawati, 2025).

٢,٧,١. النظرية الثانية: نظرية الرؤية القائمة على الموارد (RBV)

تؤكد نظرية الرؤية القائمة على الموارد (RBV) أن الميزة التنافسية للمؤسسة تتبع من مواردها وقدراتها الفريدة. وفي سياق هذا البحث، تُعدّ نظرية الرؤية القائمة على الموارد أداةً فعالة في دراسة كيفية استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض من مواردها الداخلية - مثل الاحتياطات المالية ورأس المال البشري والقدرات التكنولوجية - لإدارة المخاطر خلال الأزمات الاقتصادية. ونظرًا لقيود الموارد التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة عادةً، تُتيح هذه النظرية منظورًا لاستكشاف كيف يُمكن للموارد المحدودة، وإن كانت مُوزعةً استراتيجيًا، أن تُعزز فعالية إدارة المخاطر. وتكتسب هذه النظرية أهميةً خاصة في الرياض، حيث تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة ضغوطًا اقتصادية شديدة، مما يُلزمها بتحسين أصولها الداخلية لمواجهة تحديات مثل عدم الاستقرار المالي أو تقلبات السوق (Chakabva et al., 2021).

تُسلط نظرية الرؤية القائمة على الموارد الضوء على دور تباين الموارد في تشكيل مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، قد تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بمهارات قوية في الإدارة المالية أو لديها إمكانية الوصول إلى الأدوات الرقمية أكثر استعدادًا للتعامل مع نقص السيولة أو اضطرابات سلسلة التوريد خلال الأزمات الاقتصادية. تشير النظرية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض يمكنها تعزيز إدارة المخاطر من خلال تحديد كفاءاتها الأساسية والاستفادة منها، مثل القيادة

الماهرة أو العمليات المبتكرة. يُعد هذا المنظور بالغ الأهمية في بيئة شحيحة الموارد، حيث يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن تخصيص الموارد للتخفيف من حدة المخاطر بشكل فعال. وبالتالي، توفر نظرية الرؤية القائمة على الموارد إطارًا لتحليل كيفية تأثير القدرات الداخلية على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة التحديات متعددة الجوانب للآزمات الاقتصادية (Lawati, 2025).

بالإضافة إلى ذلك، تؤكد نظرية الرؤية القائمة على الموارد على أهمية الموارد غير الملموسة، مثل الثقافة التنظيمية أو الخبرة الإدارية، في إدارة المخاطر. قد تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض التي تتمتع بثقافة الابتكار أو القيادة ذات الخبرة أكثر مهارة في توقع الصدمات الاقتصادية والاستجابة لها. تشجع النظرية البحث على دراسة كيفية اختلاف موارد الشركات الصغيرة والمتوسطة وكيف تؤثر هذه الاختلافات على ممارسات إدارة المخاطر لديها. من خلال تطبيق نظرية وجهة النظر القائمة على الموارد، يمكن للدراسة تحديد الموارد الأكثر أهمية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض لبناء المرونة، وتقديم رؤى حول كيفية قدرة الشركات ذات الموارد المحدودة على المنافسة في بيئة اقتصادية متقلبة مدفوعة بالصدمات الاقتصادية الكلية أو التغييرات التنظيمية (Júnior & Pereira, 2023).

٣,٧,١. النظرية الثالثة: النظرية المؤسسية

تبحث النظرية المؤسسية في كيفية تشكيل المؤسسات من خلال الضغوط المؤسسية الخارجية، بما في ذلك اللوائح والمعايير والتوقعات المجتمعية. وفي هذا البحث، تُقدم النظرية المؤسسية إطارًا لتحليل كيفية تأثير التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الآزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. وتفترض النظرية أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تُكيّف استراتيجياتها لتتماشى مع التوقعات المؤسسية، سعياً منها لاكتساب الشرعية وضمان البقاء. وفي الرياض، حيث تُشكّل السياسات الحكومية ومبادرات رؤية ٢٠٣٠ بيئة الأعمال بشكل كبير، تُعدّ النظرية المؤسسية ذات أهمية خاصة لفهم كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة مع المشهد التنظيمي والثقافي خلال الاضطرابات الاقتصادية (Balzano et al., 2024).

يُسلّط تطبيق النظرية المؤسسية الضوء على تأثير الضغوط القسرية والمعيارية والتقليدية على إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، خلال الآزمات الاقتصادية، قد تُجبر التدخلات الحكومية، مثل التعديلات الضريبية أو برامج الإغاثة المالية، الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني ممارسات محددة لإدارة المخاطر للامتثال للوائح أو الحصول على الدعم. قد تشجع الضغوط المعيارية، مثل معايير الصناعة، الشركات الصغيرة والمتوسطة على محاكاة نظيراتها الناجحة، بينما قد تدفعها الضغوط المحاكاة إلى اعتماد أدوات إدارة مخاطر مقبولة على نطاق واسع. في الرياض، حيث ترتبط الأطر المؤسسية ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الاقتصادية الوطنية، تُقدم النظرية رؤى حول كيفية موازنة الشركات الصغيرة

والمتوسطة بين الامتثال والاحتياجات التشغيلية، لا سيما خلال فترات تحولات السياسات أو عدم استقرار الاقتصاد الكلي (Yahaya & Nadarajah, 2023).

علاوة على ذلك، تؤكد النظرية المؤسسية على دور السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع في تشكيل سلوك الشركات الصغيرة والمتوسطة. في الرياض، تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن بيئة مؤسسية فريدة تتأثر بالمعايير الثقافية وأولويات الحكومة وجهود التنويع الاقتصادي. تشير النظرية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تتبنى ممارسات إدارة المخاطر ليس فقط لتحقيق الكفاءة التشغيلية، ولكن أيضاً للتوافق مع التوقعات المجتمعية أو المتطلبات التنظيمية. من خلال تأسيس البحث على النظرية المؤسسية، يمكن للدراسة استكشاف كيفية تأثير العوامل المؤسسية الخارجية على تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر وفعاليتها، مما يُقدم فهماً أعمق للتفاعل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة وسياقها المؤسسي خلال الأزمات الاقتصادية (Balzano et al., 2024).

٤,٧,١. الجمع بين النظريات الثلاث للاستخدام في البحث:

يُنشئ دمج نظرية الطوارئ، ونظرية الرؤية القائمة على الموارد، والنظرية المؤسسية إطاراً شاملاً لتحليل تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض. تُقدم نظرية الطوارئ منظوراً شاملاً مفاده أن ممارسات إدارة المخاطر يجب أن تُصمم وفقاً للأبعاد المحددة للأزمات الاقتصادية، مما يضمن التوافق بين الاستراتيجيات الداخلية والظروف الخارجية. تُكمل نظرية الرؤية القائمة على الموارد هذا من خلال التركيز على الموارد والقدرات الداخلية التي تستفيد منها الشركات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، مع التركيز على دور تحسين الموارد في تحقيق المرونة (Lawati, 2025). تُضيف النظرية المؤسسية بُعداً خارجياً بالغ الأهمية، مُسلطة الضوء على كيفية تأثير الضغوط التنظيمية والمجتمعية على قرارات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة (Balzano et al., 2024). تُقدم هذه النظريات معاً نهجاً شاملاً لفهم الديناميكيات المعقدة لإدارة المخاطر في بيئة محدودة الموارد وديناميكية مؤسسياً مثل الرياض.

يسمح هذا الإطار المُدمج للبحث باستكشاف التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، يمكن لنظرية الطوارئ أن تُرشد تحليل كيفية تعديل الشركات الصغيرة والمتوسطة لممارساتها في إدارة المخاطر استجابةً لتقلبات السوق، بينما تُسلط نظرية الرؤية القائمة على الموارد الضوء على الموارد المحددة - مثل الاحتياطات المالية أو الخبرة الإدارية - التي تُمكن من إجراء هذه التعديلات (Júnior & Pereira, 2023). في الوقت نفسه، تُسلط نظرية المؤسسات الضوء على كيفية تأثير تغييرات السياسات أو معايير الصناعة على تبني هذه الممارسات (Yahaya & Nadarajah, 2023). من خلال دمج هذه المنظورات، يُمكن للبحث دراسة كيفية تعامل

الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض مع تحديات الأزمات الاقتصادية، من نقص السيولة إلى التحولات التنظيمية، وتحديد العوامل التي تُساهم في إدارة المخاطر بفعالية.

علاوة على ذلك، يضمن الإطار النظري المُدمج أن يكون البحث ذا صلة بالسياق وقابلاً للتطبيق على نطاق واسع. تتناول نظرية الطوارئ الخصوصية الظرفية للمشهد الاقتصادي في الرياض، وتُركز نظرية الرؤية القائمة على الموارد على نقاط القوة الداخلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما تُركز نظرية المؤسسات على الضغوط الخارجية الفريدة للبيئة المؤسسية في المملكة العربية السعودية. يُمكن هذا النهج متعدد الأبعاد الدراسة من تقديم رؤى دقيقة حول كيفية تطوير وتنفيذ الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض لاستراتيجيات إدارة المخاطر، مما يُوفر أساساً متيناً للتقدم النظري والتوصيات العملية. ومن خلال تجميع هذه النظريات، يُمكن للبحث تحليل تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر بشكل شامل، ومعالجة التحديات الفريدة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق اقتصادي ديناميكي ومتطور (Balzano et al., 2024؛ Lawati, 2025).

الفصل الثاني
مراجعة الأدبيات
(الدراسات السابقة والإطار النظري)

الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات (الدراسات السابقة والإطار النظري)

٢,١. المقدمة:

يتناول الفصل الثاني من هذا البحث تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، ويضع إطاراً أساسياً للدراسة من خلال عرض وتحليل مكوناتها الرئيسية. صُمم هذا الفصل لتوفير استكشاف شامل لمتغيرات البحث، ومراجعة نقدية للأدبيات المتاحة، وإطار نظري متين يدعم البحث. يبدأ الفصل بتعريف وشرح المتغير المستقل - الأزمات الاقتصادية - وأبعاده الأربعة: عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية. ثم يتناول المتغير التابع - إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة - موضحاً العمليات والاستراتيجيات المستخدمة للتخفيف من حدة المخاطر. من خلال هذه التفسيرات، يضع الفصل أساساً مفاهيمياً واضحاً، يضمن فهمًا جيدًا للمتغيرات وأبعادها في سياق قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. تتعمق الأقسام التالية في مراجعة الأدبيات والإطار النظري، اللذين يوفران معاً الأساس العلمي والمفاهيمي اللازم لمعالجة مشكلة البحث بفعالية.

تُقدم مراجعة الأدبيات تلخيصاً نقدياً للمصادر المعرفية الحالية من مصادر عربية وأجنبية، مُقدمة تحليلًا متوازنًا للدراسات السابقة حول الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تُقيم نقاط القوة والثغرات والقيود في الأبحاث الحالية، مُسلطة الضوء على المجالات التي تُقصر فيها الأدبيات في معالجة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياقات غير عربية مثل المملكة العربية السعودية. ومن خلال تحديد هذه العيوب، تؤكد المراجعة على الحاجة إلى الدراسة الحالية، وتوضح كيف تبني على الأعمال السابقة لسد هذه الثغرات، لا سيما في السياق المحلي للرياض. بعد مراجعة الأدبيات، يُعرض الإطار النظري في ثلاثة أقسام. يستكشف القسم الأول الأسس النظرية للأزمات الاقتصادية، بالاعتماد على النظريات ذات الصلة لتصوير أبعادها. يركز القسم الثاني على الأسس النظرية لإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، مُركزاً على الأطر التي تشرح كيفية تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة لمرونتها. يُدمج القسم الثالث هذه المنظورات، ويربط بين الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر لتوفير منظور علمي متماسك للدراسة. وتضمن هذه المكونات مجتمعة أن البحث يركز على إطار علمي صارم وذو صلة بالسياق.

٢,٢. المتغير المستقل: الأزمات الاقتصادية

تشير الأزمات الاقتصادية، كمتغير مستقل في هذا البحث، إلى اضطرابات كبيرة في البيئة الاقتصادية تؤثر سلباً على عمليات واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. تشمل هذه الأزمات مجموعة من الصدمات الخارجية، بما في ذلك الاضطرابات المالية والسوقية والتنظيمية والاقتصادية الكلية، التي

تُشكل تحديًا لقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحفاظ على استقرارها ونموها. تتميز الأزمات الاقتصادية بتغيرات مفاجئة وحادة، مثل نقص السيولة، وتقلبات الطلب، أو تحولات السياسات، مما يخلق بيئة أعمال غير مستقرة تختبر مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على التكيف. في سياق الرياض، حيث تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد ديناميكي متأثر بتقلبات أسعار النفط وإصلاحات رؤية ٢٠٣٠، تمثل الأزمات الاقتصادية قوى خارجية حاسمة تُشكل ممارسات إدارة المخاطر، مما يستلزم استجابات استراتيجية للتخفيف من آثارها (العزري، ٢٠٢٤؛ Kayani & Alzaid, 2025).

٢,٢,١. البعد الأول للمتغير المستقل: عدم الاستقرار المالي

يُشير عدم الاستقرار المالي، وهو البُعد الأول للأزمات الاقتصادية، إلى الاضطرابات في وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد المالية، والتي تتميز بنقص السيولة، أو محدودية توافر الائتمان، أو ارتفاع تكاليف الاقتراض. خلال الأزمات الاقتصادية، قد تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض تحديات مثل تأخر سداد العملاء، أو انخفاض فرص الحصول على القروض، أو ضغوط مالية متزايدة بسبب انخفاض الإيرادات. يكتسب هذا البُعد أهمية خاصة في السياق السعودي، حيث غالبًا ما تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة على احتياطات مالية محدودة وتواجه قيودًا في الوصول إلى أسواق رأس المال مقارنةً بالشركات الأكبر حجمًا. يُجبر عدم الاستقرار المالي الشركات الصغيرة والمتوسطة على إعادة تقييم استراتيجياتها المالية، مما يؤثر على قدرتها على الاستثمار في تدابير إدارة المخاطر والحفاظ على استمرارية العمليات خلال فترات الركود الاقتصادي (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

٢,٢,٢. البعد الثاني للمتغير المستقل: تقلبات السوق

يشمل تقلبات السوق، وهو البُعد الثاني، تقلبات طلب المستهلكين، واضطرابات سلسلة التوريد، والضغوط التنافسية التي تُزعزع استقرار عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية. في الرياض، قد تتجلى تقلبات السوق في انخفاضات مفاجئة في إنفاق العملاء نتيجةً لعدم اليقين الاقتصادي أو اضطرابات في سلاسل التوريد ناجمة عن صدمات اقتصادية عالمية أو إقليمية. يُشكل هذا البُعد تحديًا لقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التنبؤ بالطلب، وإدارة المخزون، والحفاظ على تدفقات إيرادات مستقرة. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، التي غالبًا ما تعمل في أسواق تنافسية وسريعة التغير، فإن تقلبات السوق تتطلب ممارسات رشيدة لإدارة المخاطر للتكيف مع ظروف السوق المتغيرة والحفاظ على أداء الأعمال (قنديل، ٢٠١٩).

٢,٢,٣. البعد الثالث للمتغير المستقل: تغييرات السياسات واللوائح

تشمل تغييرات السياسات واللوائح، البُعد الثالث، تعديلات في السياسات الحكومية أو اللوائح أو التدابير المالية التي تؤثر على بيئة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية. في الرياض، قد

تشمل هذه التغييرات تعديلات ضريبية، أو قيودًا تجارية، أو تدخلات حكومية مثل برامج الإغاثة المالية المقدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. يمكن أن تؤدي هذه التحولات إلى حالة من عدم اليقين لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يتطلب منها تكييف أطر إدارة المخاطر لديها للامتثال للوائح الجديدة أو الاستفادة من الدعم متاح. نظراً لتركيز المملكة العربية السعودية على التنويع الاقتصادي من خلال رؤية ٢٠٣٠، تُعدّ التغييرات في السياسات واللوائح بُعداً بالغ الأهمية، إذ تؤثر بشكل مباشر على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز الأزمات الاقتصادية مع مواءمتها مع أهداف التنمية الوطنية (مقابلة وهيئات، ٢٠١٨؛ Kayani & Alzaid, 2025).

٢,٢,٤. البعد الرابع للمتغير المستقل: الصدمات الاقتصادية الكلية

تشير الصدمات الاقتصادية الكلية، وهي البُعد الرابع، إلى الاضطرابات الاقتصادية واسعة النطاق، مثل ارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملة، أو ارتفاع أسعار الفائدة، والتي تؤثر على هياكل تكاليف الشركات الصغيرة والمتوسطة وربحياتها خلال الأزمات الاقتصادية. في الرياض، حيث يتأثر الاقتصاد بأسواق النفط العالمية وجهود التنويع المحلية، يمكن أن تؤثر الصدمات الاقتصادية الكلية بشكل كبير على التكاليف التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، واستراتيجيات التسعير، والتخطيط المالي. تُشكل هذه الصدمات بيئةً صعبةً للشركات الصغيرة والمتوسطة، التي غالباً ما تفتقر إلى الموارد اللازمة لاستيعاب التغييرات الاقتصادية المفاجئة. يؤكد هذا البُعد على حاجة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى وضع استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر للتخفيف من أثر تقلبات الاقتصاد الكلي والحفاظ على القدرة التنافسية في ظل بيئة اقتصادية مضطربة (لعروسي، ٢٠٢١؛ الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

٢,٣. المتغير التابع: إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة

تشير إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي المتغير التابع، إلى العمليات والاستراتيجيات والممارسات التي تتبعها هذه الشركات في الرياض لتحديد وتقييم وتخفيف ومراقبة المخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير استباقية كالتخطيط المالي، وخطط الطوارئ، والتعديلات التشغيلية، بالإضافة إلى استراتيجيات تفاعلية للتعافي من الاضطرابات. وفي سياق الرياض، تُعد إدارة المخاطر أمراً بالغ الأهمية للشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحديات التي تفرضها الأزمات الاقتصادية، نظراً لمحدودية مواردها وتعرضها للصدمات الخارجية. تُمكن الإدارة الفعالة للمخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة من توقع التهديدات المحتملة، وتخصيص الموارد بكفاءة، والحفاظ على المرونة التشغيلية، مما يضمن استمرارها ونموها في بيئة اقتصادية ديناميكية تتأثر بالعوامل المحلية والعالمية (حسن وآخرون، ٢٠٢٣).

٢,٤. الدراسات السابقة:

٢,٤,١. عرض الدراسات السابقة:

٢,٤,١,١. الدراسات باللغة العربية:

بحث الطائي وسليمان (٢٠١٩) في كيفية مساهمة نموذج InfoQual، بعناصره الخمسة، في الحد من المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الموصل، العراق. كانت الدراسة بعنوان "تقليل المخاطر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق انموذج جودة المعلومات InfoQual: دراسة مسحية في أسواق الأجهزة الالكترونية بمدينة الموصل"، وهدفت الدراسة إلى استكشاف دور النموذج في تحسين استخدام الموارد وتقليل مخاطر المشاريع، ومعالجة البطالة والتحديات الاقتصادية. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي وصفي، حيث جُمعت البيانات من خلال استبيانات وُرعت على ٣١٧ فرداً من مشاريع متنوعة للشركات الصغيرة والمتوسطة. شمل مجتمع الدراسة شركات صغيرة ومتوسطة مختلفة في الموصل، مع عينة متوازنة تعكس تنوع المشاريع. أظهرت النتائج أن الاحترافية والمصادقية في استخدام المعلومات خلال مرحلتي تجنب المخاطر ونقلها قد قلّتا من المخاطر بشكل كبير. أوصت الدراسة بأن يُعطي مديرو الشركات الصغيرة والمتوسطة الأولوية للتعامل المهني مع المعلومات لتعزيز فعالية إدارة المخاطر. كما اقترحت دراسات مستقبلية لاختبار نموذج InfoQual في مناطق أخرى واستكشاف إمكانية تطبيقه في سياقات مختلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز إمكانية الحد من المخاطر.

واستكشف صالح وآخرون (٢٠٢١) العوامل المؤثرة على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في اليمن، وهو اقتصاد نامي. كان عنوان الدراسة "العوامل المؤثرة في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأقل نمواً - اليمن أنموذجاً"، وهدفت الدراسة إلى تحديد المتغيرات المؤثرة على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي وصفي، باستخدام التحليلات العاملية الاستكشافية والتأكيديّة، ونمذجة المعادلات الهيكلية. شمل مجتمع الدراسة حوالي ١,٨ مليون شركة صغيرة ومتوسطة في اليمن، مع عينة من ٣٩٤ شركة صغيرة ومتوسطة من صناعاء وعدن، تم اختيارها من خلال أخذ عينات غير احتمالية نظراً لمحدودية البيانات. وُرعت استبيانات على أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة. أبرزت النتائج تأثيرات ملحوظة للعوامل القانونية والإدارية والعوامل المؤقتة على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما لم تُظهر العوامل المالية والبنية التحتية والتسويقية أي تأثير يُذكر. أوصت الدراسة بأن يُركز صانعو السياسات ومديرو الشركات الصغيرة والمتوسطة على معالجة التحديات القانونية والإدارية لتحسين الأداء. كما اقترحت إجراء أبحاث مستقبلية لتوسيع نطاق تطبيق النموذج على الاقتصادات النامية الأخرى، واستكشاف عوامل إضافية تؤثر على نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياقات مماثلة.

أيضاً درس لعروسي (٢٠٢١) أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على شركة أغلولوكس في صناعة الجرانيت والخرسانة في المسيلة، الجزائر. كان عنوان الدراسة "أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة شركة صناعة الغرانيت والخرسانة ش د م م agglolux بالمسيلة"، وهدفت الدراسة إلى توضيح آثار إدارة المخاطر، واستكشاف المعايير المستخدمة، وإبراز دورها في الحياة الاقتصادية. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي وصفي، باستخدام استبيان وزع على ٣٥ موظفًا، وحللت باستخدام برنامج SPSS، بالإضافة إلى بيانات ثانوية من كتب وتقارير. تكون مجتمع الدراسة من القوى العاملة في شركة أغلولوكس، وكانت العينة بأكملها. أكدت النتائج أن الإدارة المنهجية للمخاطر، التي تتضمن توقع المخاطر وتقييمها والتحكم فيها، تعزز استقرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أوصت الدراسة شركة أغلولوكس بتفعيل برامج تدريبية لتحسين قدرات إدارة المخاطر، ووضع خطة عمل مُخططة مسبقًا لمواجهة المخاطر المحتملة. كما اقترحت إجراء المزيد من البحوث حول ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى لتوسيع نطاق فهم الاستراتيجيات الفعالة في الصناعات المماثلة.

كذلك بحث حسن وآخرون (٢٠٢٣) في تأثير إدارة المخاطر المالية على تحسين الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في بورصة النيل المصرية. كانت هذه الدراسة بعنوان "أثر إدارة المخاطر المالية على تحسين الأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بورصة النيل المصرية"، وهدفت الدراسة إلى تعريف إدارة المخاطر المالية والأداء المالي وقياس العلاقة بينهما. اعتمدت الدراسة نهجًا تحليليًا وصفيًا باستخدام تحليل الارتباط، والانحدار الخطي المتعدد، والانحدار الخطي البسيط. شمل مجتمع الدراسة شركات صغيرة ومتوسطة مدرجة في بورصة النيل، مع عينة مؤلفة من ٣٠ شركة مختارة من هذه الشركات. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية مهمة بين إدارة المخاطر المالية وتحسين الأداء المالي، لا سيما من خلال تعديل مخاطر الائتمان وتغطية الفوائد. أوصت الدراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة بدمج إدارة المخاطر المالية في هياكلها التنظيمية، وتوفير التدريب للموظفين، ووضع معايير مهنية للإفصاح عن المخاطر، والاستفادة من تقنيات التمويل الرقمي. كما اقترحت إجراء بحوث مستقبلية لاستكشاف متغيرات تابعة أخرى، مثل ربحية السهم الواحد ودور التمويل الرقمي كمتغير وسيط، لتعزيز الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

واستكشف الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) آثار جائحة كوفيد-١٩ ومخاطر الائتمان التجاري على ربحية الشركات التجارية وقيمتها في المملكة العربية السعودية. كان عنوان الدراسة "أثر فايروس كورونا والائتمان التجاري على ربحية وقيمة الشركات"، وهدفت الدراسة إلى تقييم كيفية تأثير هذه الأزمات على الأداء المالي للشركات. استخدمت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا، حيث جُمعت البيانات من خلال استبيانات وُزعت على ٣٦ فردًا من العاملين في المحاسبة والمعاملات المالية داخل الشركات التجارية المملوكة للدولة. وشمل مجتمع الدراسة جميع هذه الشركات في المملكة العربية السعودية، مع عينة صغيرة ومستهدفة. أكدت النتائج

وجود تأثير كبير لمخاطر الائتمان التجاري على الربحية، ووجود علاقة سلبية بين جائحة كوفيد-١٩ ومخاطر الائتمان وربحية الشركة. أوصت الدراسة الشركات بمراجعة آليات معالجة مخاطر الائتمان التجاري ومخاطر جائحة كوفيد-١٩ لضمان ربحيتها. كما اقترحت إجراء المزيد من البحوث لتحسين استراتيجيات تخفيف المخاطر واستكشاف عوامل إضافية تؤثر على قيمة الشركات خلال الأزمات في السياق السعودي.

٢,١,٤,٢. الدراسات باللغة الانكليزية:

بحث (Erol and Atmaca (2016) في الاستراتيجيات الوقائية التي تستخدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة TR22 في تركيا (محافظة تشاناقالي وباليكسیر) لتجنب الإخفاقات المالية أثناء الأزمات الاقتصادية. بدراسة كان عنوانها "دراسة التدابير الوقائية للشركات الصغيرة والمتوسطة ضد الإخفاقات المالية في ظل الأزمات الاقتصادية: دراسة بحثية في منطقة TR22"، وهدفت الدراسة إلى تقييم فعالية هذه الاستراتيجيات في الحفاظ على الاستقرار المالي. واعتمدت على منهج تحليلي وصفي، باستخدام استطلاعات رأي وجهاً لوجه مع استبيان موجه لكبار المديرين والمحاسبين والمتخصصين الماليين. وشمل مجتمع الدراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في منطقة TR22، بعينة من ٢١٠ شركات. وحُللت البيانات باستخدام تحليلات التكرار والعوامل والتباين (ANOVA). وسلطت النتائج الضوء على استراتيجيات مثل تجنب الديون المفرطة، وإدارة التدفقات النقدية، وإعطاء الأولوية للمبيعات النقدية كعامل حاسم خلال الأزمات. وأوصت الدراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة بتبني ممارسات إدارة مالية استباقية والحفاظ على السيولة للتخفيف من آثار الأزمات. كما اقترحت إجراء أبحاث مستقبلية لاستكشاف هذه الاستراتيجيات في مناطق تركية أخرى لتوسيع نطاق فهم إدارة الأزمات في سياقات متنوعة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

واستكشف Troise et al. (2022) كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا مع بيانات التقلب والغموض والتعقيد والغموض (VUCA) من خلال المرونة التنظيمية في عصر التحول الرقمي. كان عنوان هذه الدراسة "كيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة النجاح في اجتياز بيئات التقلب والغموض والتعقيد والغموض (VUCA): دور المرونة في عصر التحول الرقمي"، وهدفت الدراسة إلى دراسة دور التكنولوجيا الرقمية والقدرات الابتكارية والعلاقاتية في تحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. استخدمت الدراسة نهجاً تحليلياً وصفيًا، وجمعت البيانات عبر استطلاع رأي إلكتروني أجري على منصة جامعية. تألف مجتمع الدراسة من ١٧٨٩ شركة صغيرة ومتوسطة مبتكرة مسجلة في سجل الأعمال الإيطالي، مع عينة من ٢٠٤ شركات صغيرة ومتوسطة. تم تحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية الجزئية-المربعات الصغرى (PLS-SEM) مع برنامج SmartPLS. وأكدت النتائج أن قدرات التكنولوجيا الرقمية، إلى جانب الابتكار ونقاط القوة في العلاقات، تعزز بشكل كبير مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة وأدائها في بيئات التقلب والتعقيد والتعقيد والتقلب. أوصت الدراسة باستثمار الشركات الصغيرة والمتوسطة في التقنيات الرقمية وتطوير قدرات تكميلية للازدهار في البيئات المضطربة. كما اقترحت إجراء دراسات دولية وعينات أكبر للتحقق من صحة النتائج واستكشاف تأثيرات التكنولوجيا الرقمية الإضافية.

كذلك درس (Du et al. (2023) الآثار طويلة المدى لجائحة كوفيد-١٩ على الشركات الصغيرة والمتوسطة عالمياً، مع التركيز على الآثار الاقتصادية الخسائر. كانت الدراسة بعنوان "تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الشركات الصغيرة والمتوسطة: أدلة تجريبية على الآثار الاقتصادية الخسائر"، وهدفت الدراسة إلى فهم كيفية تأثير الأزمة على ربحية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعملاتها، وإمكانية حصولها على التمويل. اعتمدت الدراسة على نهج تحليلي وصفي، باستخدام استبيان تم توزيعه عبر البريد وعبر الإنترنت لجمع البيانات من مديري وموظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة حول العالم. شملت عينة الدراسة شركات صغيرة ومتوسطة من مختلف القطاعات، مع عينة من ٣١٣ مشاركاً تم تحليلها باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) في برنامجي SPSS و AMOS. كشفت النتائج عن تأثير سلبي كبير لجائحة كوفيد-١٩ على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهم التمويل الخارجي والابتكار التكنولوجي في تعزيز مرونتها. وأوصت الدراسة مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة وصانعي السياسات بإعطاء الأولوية للوصول إلى التمويل الخارجي والاستثمار في التطورات التكنولوجية لتعزيز الاستدامة. كما اقترحت إجراء دراسات طويلة مستقبلية لاستكشاف العلاقات السببية وبيانات الأداء البيئي الموضوعية لتحسين إمكانية التعميم عبر مختلف السياقات الوطنية.

وقد درس (Aoun (2023) دور ممارسات إدارة المخاطر، وتحديدًا، في تعزيز الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في لبنان ومرونتها في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية. كانت الدراسة بعنوان "تأثير إدارة المخاطر على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة: حالة لبنان"، وهدفت الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق إدارة المخاطر وتأثيرها على النتائج المالية. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي وصفي، باستخدام استبيان مُنظم وُزِعَ عبر نماذج جوجل على أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة ومديريها وصناع القرار. شمل مجتمع الدراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، بعينة من ٢٨٣ مشاركاً. حُللت البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي، وتحليل الارتباط، وتحليل الانحدار المتعدد باستخدام برنامج SPSS. أشارت النتائج إلى أن الإجراءات الفعالة لتحديد المخاطر أثرت إيجاباً على المرونة والأداء الماليين. أوصت الدراسة بأن تُعطي الشركات الصغيرة والمتوسطة الأولوية لاستراتيجيات إدارة المخاطر، وأن يدعم صانعو السياسات مبادرات بناء القدرة على الصمود. كما اقترحت إجراء دراسات طويلة ومنهجية نوعية لتعميق فهم ممارسات إدارة المخاطر في السياقات المعرضة للأزمات مثل لبنان.

كذلك بحثت (Alnafisa (2025) في تأثير الأزمات، وخاصةً جائحة كوفيد-١٩، على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط، مع التركيز على استراتيجيات البقاء والنمو. كانت الدراسة بعنوان "بقاء ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط: التعامل مع الأزمات والتغيير"، وهدفت الدراسة إلى تحليل التحديات التشغيلية وتحديد استراتيجيات للاحتفاظ بالسوق والنمو. اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً وصفيّاً، باستخدام استبيان إلكتروني وُزِعَ على مديري ومالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وشمل مجتمع الدراسة شركات صغيرة ومتوسطة من قطاعات مختلفة، بعينة من ١٠٧ مشاركين.

وُحُلَّت البيانات كميًا باستخدام برنامج SPSS. وكشفت النتائج أن الشركات الصغيرة والمتوسطة اعتمدت استراتيجيات تكيفية، مثل التعديلات التشغيلية وأساليب اختراق السوق، للبقاء والنمو بعد الأزمة. وأوصت الدراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة بتعزيز مرونتها والاستفادة من الأدوات الرقمية لتعزيز قدرتها على الصمود. كما اقترحت إجراء أبحاث مستقبلية لاستكشاف الآثار الطويلة للأزمات، وضم عينات أوسع نطاقًا لرصد تجارب الشركات الصغيرة والمتوسطة المتنوعة في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

٢,٤,٢. مناقشة وتحليل الدراسات السابقة ونتائجها:

الفجوات البحثية ونقاط الضعف في هذه الدراسات، والتحديات والمشاكل الخاصة بها:

تتناول الدراسات مجتمعةً التقاطع الحاسم بين الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تبرز العديد من الثغرات ونقاط الضعف. يركز حسن وآخرون (٢٠٢٣) بشكل ضيق على تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية، متجاهلين أبعاد المخاطر الأوسع مثل تقلبات السوق أو الصدمات الاقتصادية الكلية، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجهم على سياقات أزمات أخرى. وبالمثل، يحصر لعروسي (٢٠٢١) تحليله في شركة صغيرة ومتوسطة جزائرية واحدة، مما يحد من الرؤى المتعلقة بالاتجاهات على مستوى الصناعة أو على المستوى الإقليمي. كما أن صغر حجم العينة البالغ ٣٥ موظفًا يُضعف من متانة النتائج. يواجه صالح وآخرون (٢٠٢١) تحديات بسبب عدم الاستقرار السياسي في اليمن، حيث يعتمدون على أخذ عينات غير احتمالية، مما يُضعف تمثيل عينة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي شملت ٣٩٤ شركة، ويحول دون تعميمها على نطاق أوسع. يقدم الطائي وسليمان (٢٠١٩) نموذج InfoQual، لكنهما يفتقران إلى الوضوح بشأن إمكانية تطبيقه خارج الموصل بالعراق، ويخفقان في تناول كيفية تأثير السياقات الثقافية أو الاقتصادية على فعاليته. تعاني هذه الدراسات مجتمعةً من محدودية النطاق الجغرافي وتنوع العينات، مما يحد من قدرتها على تقديم رؤى شاملة حول إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر بيانات اقتصادية متنوعة.

كما تُشكل نقاط الضعف المنهجية تحديات كبيرة. يستخدم الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) عينة صغيرة من ٣٦ فردًا من شركات تجارية سعودية، وهي عينة غير كافية لرصد تعقيد جائحة كوفيد-١٩ وتأثيرات الائتمان التجاري على الربحية. إن الاعتماد على الاستبيانات دون أساليب نوعية مُكملة يحد من عمق نتائجهم. يُقر (Du et al. (2023) بانخفاض معدل الاستجابة للاستبيانات واحتمالية وجود تحيز في عدم الاستجابة، مما قد يُشوّه تحليلهم العالمي لتأثير جائحة كوفيد-١٩ على الشركات الصغيرة والمتوسطة. إن تركيز الدراسة على البيانات المُبلغ عنها ذاتيًا يُزيد من مخاطر التحيزات الذاتية. اقتصرَت دراسة Erol and Atmaca (2016) على منطقة TR22 في تركيا، مستخدمين استطلاعات رأي وجهاً لوجه قد تُؤدي إلى تحيز في المقابلات، ولم تُظهر نتائج تحليل التباين (ANOVA) اختلافات قطاعية تُذكر، مما أثار تساؤلات حول القدرة التحليلية للدراسة. ركز (Troise et al. (2022) على الشركات الصغيرة والمتوسطة

الإيطالية المبتكرة، متجاهلين على الأرجح الشركات الأقل ابتكاراً، كما أن حجم عينتهم البالغ ٢٠٤ يحد من نطاق تطبيقها على نطاق أوسع. يواجه (Alnafisa (2025 و Aoun (2023 مشكلات مماثلة مع صغر حجم العينات (١٠٧ و ٢٨٣ على التوالي)، كما أن اعتمادهما على الأساليب الكمية دون التثليث النوعي يُعيق الفهم الدقيق لمرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط ولبنان.

تتجلى تحديات جمع البيانات في العديد من الدراسات. يسلط صالح وآخرون (٢٠٢١) الضوء على صعوبة الحصول على بيانات موثوقة في اليمن بسبب عدم وجود سجلات رسمية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي مشكلة تفاقت بسبب عدم الاستقرار السياسي. هذا الاعتماد على التقارير غير المكتملة يهدد بتقديرات سكانية غير دقيقة. وبالمثل، يشير (Alnafisa (2025 إلى عدم تجانس عينة الشرق الأوسط الخاصة بهم ولكنه لا يتناول كيف يمكن أن يؤثر هذا التنوع على اتساق الاستجابات. يستخدم لعروسي (٢٠٢١) والشهري والقحطاني (٢٠٢٤) عينات صغيرة وغير تمثيلية، والتي قد لا تعكس تجارب قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الأوسع. يعترف (Aoun (2023 بالأزمات الاقتصادية والسياسية الفريدة في لبنان ولكنه لا يأخذ في الاعتبار كيف يمكن لهذه الظروف القاسية أن تحد من قابلية نقل النتائج إلى سياقات أكثر استقراراً. إن الافتقار إلى البيانات الطولية هو ضعف متكرر، كما هو موضح في Du et al. (2023) و (Troise et al. (2022، والتي تعتمد على المسوحات المقطعية، مما يحول دون استخلاص استنتاجات سببية حول التأثير طويل المدى لإدارة المخاطر. تُبرز هذه التحديات الحاجة إلى استراتيجيات أخذ عينات أكثر صرامة ومصادر بيانات متنوعة لتعزيز صحة النتائج.

كما تظهر فجوات نظرية في الدراسات. يقترح الطائي وسليمان (٢٠١٩) نموذج InfoQual، لكنهما يقدمان أساساً نظرياً محدوداً، مما يجعل من الصعب تقييم مدى ملاءمته لسياقات الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى. يركز حسن وآخرون (٢٠٢٣) على إدارة المخاطر المالية دون دمج أطر نظرية أوسع مثل نظرية الطوارئ أو النظرية المؤسسية، والتي يمكن أن تضع نتائجهم في سياقها. يفنقر Erol and (2016) Atmaca إلى منظور نظري واضح، ويعتمدان بشكل كبير على الإحصاءات الوصفية، مما يُضعف قوتها التفسيرية. يعتمد (Troise et al. (2022 على المرونة التنظيمية، لكنهم لا يستكشفون نظريات بديلة، مثل الرؤية القائمة على الموارد، التي قد تفسر أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في بيئات التقلب والتعقيد والغموض والتقلب. يستخدم (Aoun (2023 نظرية الوكالة، ولكنه قد يستفيد من أطر عمل إضافية لاستيعاب تعقيد ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة اللبنانية. إن غياب التكامل النظري الشامل بين هذه الدراسات يحد من قدرتها على المساهمة في بناء مجموعة متماسكة من المعرفة حول إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة أثناء الأزمات.

وأخيراً، تواجه الدراسات تحديات في معالجة خصوصية السياق مقابل إمكانية التعميم. يركز صالح وآخرون (٢٠٢١) و (Aoun (2023 على المناطق المعرضة للأزمات (اليمن ولبنان)، مما يوفر رؤى سياقية غنية ولكنه يحد من إمكانية التطبيق على الاقتصادات الأكثر استقراراً. تحاول (Alnafisa (2025

تقديم منظور إقليمي للشرق الأوسط ولكنها تفتقر إلى العمق في التحليلات الخاصة بكل بلد، مما يقلل من أهميتها العملية. يركز الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) على القطاع التجاري في المملكة العربية السعودية، متجاهلين الشركات الصغيرة والمتوسطة غير التجارية، مما يحد من نطاق الدراسة. كما أن دراسة Du et al. (2023) تهدف إلى تحقيق أهمية عالمية، لكنها تواجه صعوبة في تنوع العينات، إذ قد لا تنطبق نتائجها بالتساوي على مختلف الأنظمة الاقتصادية. تُبرز هذه الدراسات التوتر بين الرؤى المحلية وإمكانية التطبيق الأوسع، وهو تحدٍ يجب على الأبحاث المستقبلية معالجته من خلال عينات أكبر وأكثر تنوعًا ومقارنات دولية لسد هذه الفجوات بفعالية.

الاختلافات في الغرض والمنهجية والنتائج:

تتباين أهداف الدراسات بشكل كبير، مما يعكس تنوع التركيز في مجال إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة وأدائها. يهدف حسن وآخرون (٢٠٢٣) إلى قياس أثر إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية، مع التركيز بشكل ضيق على المقاييس المالية مثل العائد على حقوق الملكية. في المقابل، يبحث صالح وآخرون (٢٠٢١) في العوامل الأوسع نطاقًا المؤثرة على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في اليمن، مع التركيز على المتغيرات القانونية والإدارية والمؤقتة في اقتصاد متخلف. يتناول لعروسي (٢٠٢١) دور إدارة المخاطر في شركة صغيرة ومتوسطة جزائرية واحدة، بهدف استكشاف معايير محددة ومساهمات اقتصادية. يركز الطائي وسليمان (٢٠١٩) على الحد من المخاطر من خلال نموذج InfoQual في الموصل، العراق، مع إعطاء الأولوية لجودة المعلومات في إدارة المشاريع. يدرس الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) آثار جائحة كوفيد-١٩ والائتمان التجاري على ربحية الشركات السعودية، مبتعدين عن إدارة المخاطر الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التأثيرات التجارية الأوسع. تُبرز هذه الاختلافات في الغرض تباينًا في وجهات النظر، بدءًا من الأداء المالي ومرونة العمليات والتأثيرات الخاصة بالآزمات.

كما تختلف المناهج المنهجية اختلافًا ملحوظًا. يستخدم حسن وآخرون (٢٠٢٣) تحليلات الانحدار الخطي البسيط والمتعدد على عينة صغيرة من ٣٠ شركة صغيرة ومتوسطة مصرية، مع التركيز على العلاقات الكمية. يستخدم صالح وآخرون (٢٠٢١) تحليلات العوامل الاستكشافية والتأكيديّة مع نمذجة المعادلات الهيكلية على عينة أكبر من ٣٩٤ شركة صغيرة ومتوسطة يمنية، مع اعتماد أسلوب أخذ العينات غير الاحتمالي نظرًا لعدم الاستقرار. يعتمد لعروسي (٢٠٢١) على نهج تحليلي وصفي مع استبيان تم تحليله عبر برنامج SPSS لعينة من ٣٥ موظفًا، مع استكمالها ببيانات ثانوية. استخدم الطائي وسليمان (٢٠١٩) نمذجة المعادلات الهيكلية (AMOS) لعينة من ٣١٧ فردًا في الموصل، مع التركيز على العلاقات السببية. أما الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) فاستخدما منهجًا تحليليًا وصفيًا، مع استبيان لعينة صغيرة من ٣٦ فردًا سعوديًا، يفتقر إلى التنوع المنهجي. تعكس هذه الاختلافات في الأدوات الإحصائية، وأحجام

العينات، وأساليب أخذ العينات اختلاف أولويات الدراسات، بدءًا من النمذجة الدقيقة وصولًا إلى الرؤى الوصفية، والتي تشكلت بفعل القيود السياقية.

يوضح (Du et al. (2023) و (Troise et al. (2022) التباين المنهجي بشكل أكبر. طبق Du et al. (2023) نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) باستخدام برنامجي SPSS و AMOS على عينة عالمية من ٣١٣ شركة صغيرة ومتوسطة، جمعت من خلال استطلاعات رأي عبر الإنترنت والبريد، لتقييم تأثير جائحة كوفيد-١٩. اعتمد (Troise et al. (2022) نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) باستخدام أسلوب المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) مع SmartPLS على ٢٠٤ شركة صغيرة ومتوسطة إيطالية مبتكرة، باستخدام استطلاع رأي عبر الإنترنت مع فحوصات تحيز دقيقة. استخدم Erol and Atmaca (2016) تحليلات التردد والعوامل وتحليل التباين (ANOVA) على بيانات استطلاعات رأي شخصية من ٢١٠ شركة صغيرة ومتوسطة تركية، مع التركيز على الإحصاءات الوصفية. استخدمت Alnafisa (2025) برنامج SPSS للتحليل الكمي لـ ١٠٧ شركة صغيرة ومتوسطة في الشرق الأوسط، بينما استخدم (Aoun (2023) الإحصاءات الوصفية وتحليل الارتباط والانحدار لـ ٢٨٣ شركة صغيرة ومتوسطة لبنانية عبر نماذج جوجل. تعكس هذه الاختلافات المنهجية، من خوارزميات البحث المتقدمة إلى المناهج الوصفية الأبسط، مستويات متفاوتة من التطور التحليلي وتوافر الموارد عبر الدراسات.

تختلف النتائج أيضًا، مما يعكس التركيز المتميز للدراسات. وجد حسن وآخرون (٢٠٢٣) تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا لإدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما حدد صالح وآخرون (٢٠٢١) العوامل القانونية والإدارية كمفتاح لأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة اليمنية، مع عدم وجود تأثير للعوامل المالية. يؤكد لعروسي (٢٠٢١) على أهمية الإدارة المنهجية للمخاطر لاستقرار الشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما يسلط الطائي وسليمان (٢٠١٩) الضوء على الاحترافية في استخدام المعلومات كاستراتيجية للحد من المخاطر. أفاد الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) بوجود علاقة سلبية بين جائحة كوفيد-١٩ ومخاطر الائتمان وربحية الشركات السعودية. وأشار (Du et al. (2023) إلى الآثار السلبية لجائحة كوفيد-١٩ على ربحية الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي خففها التمويل الخارجي. وأكد (Troise et al. (2022) دور التقنيات الرقمية في تعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما أكد Erol and Atmaca (2016) على أهمية تجنب الديون وإدارة التدفق النقدي. وأكد (Aoun و Alnafisa (2025) (2023) على أهمية الاستراتيجيات التكيفية وتحديد المخاطر، على التوالي، لتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتعكس هذه النتائج المتنوعة السياقات والمتغيرات الفريدة للدراسات.

وتسلط الاختلافات في التوصيات الضوء على تنوع أولويات الدراسات. ويدعو حسن وآخرون (٢٠٢٣) إلى دمج إدارة المخاطر المالية في هياكل الشركات الصغيرة والمتوسطة واعتماد التمويل الرقمي. ويقترح صالح وآخرون (٢٠٢١) معالجة العوائق القانونية والإدارية، بينما يوصي لعروسي (٢٠٢١) بوضع خطط للتدريب وإدارة المخاطر. يؤكد الطائي وسليمان (٢٠١٩) على أهمية التعامل الاحترافي مع المعلومات،

ويدعو الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) إلى مراجعة آليات تخفيف المخاطر. ويقترح (Du et al. (2023) التمويل الخارجي والابتكار التكنولوجي، ويدعو (Troise et al. (2022) إلى تطوير القدرات الرقمية، ويوصي (Erol and Atmaca (2016) باستراتيجيات مالية استباقية. ويقترح (Alnafisa (2025) المرونة والأدوات الرقمية، بينما يحث (Aoun (2023) على إدارة فعّالة للمخاطر ودعم السياسات. وتؤكد هذه التوصيات، المصممة خصيصاً لنتائج كل دراسة وسياقها، على التنوع في معالجة تحديات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات، بدءاً من الحلول المالية وصولاً إلى الحلول التشغيلية والتكنولوجية.

المزايا والفرص ونقاط القوة:

تقدم الدراسات مجتمعةً مزايا هامة من خلال تناولها جوانب أساسية لإدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة وأدائها خلال الأزمات الاقتصادية، مما يسهم في تقديم رؤى قيّمة للمجالين الأكاديمي والعملي. يقدم حسن وآخرون (٢٠٢٣) دراسةً مركّزة لإدارة المخاطر المالية، مُقدّمين رابطاً واضحاً بالأداء المالي، وهو أمرٌ بالغ الأهمية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تحسين عوائدها في أسواق مستقرة مثل مصر. يُعزز استخدام تحليلات الانحدار الدقة الإحصائية للدراسة، مُوفّراً أساساً قوياً لفهم العلاقات بين المتغيرات. تتميز دراسة صالح وآخرون (٢٠٢١) بنطاقها الطموح في بيئة اليمن الصعبة، حيث تستفيد من عينة كبيرة وأساليب إحصائية متقدمة مثل نمذجة المعادلات الهيكلية للكشف عن العوامل غير المالية التي تؤثر على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. يُتيح هذا النهج فرصاً لمزيد من البحث في الاقتصادات النامية، حيث تُشكّل ندرة البيانات عائقاً شائعاً. يضمن تركيز الدراسات على السياقات الواقعية أهميتها لمديري الشركات الصغيرة والمتوسطة وصانعي السياسات الذين يُواجهون الاضطرابات الاقتصادية.

تتجلى نقاط القوة المنهجية في العديد من الدراسات. يستفيد لعروسي (٢٠٢١) من نهج دراسة الحالة الخاص به، حيث يوفر رؤى متعمقة حول ممارسات إدارة المخاطر داخل شركة صغيرة ومتوسطة محددة، وهو أمر قيم للممارسين الذين يبحثون عن تطبيقات عملية. يقدم الطائي وسليمان (٢٠١٩) نموذج InfoQual المبتكر، والذي يوفر إطاراً جديداً للحد من المخاطر يمكن أن يلهم التطورات النظرية المستقبلية. يستفيد الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) من تركيزهما على القطاع التجاري في المملكة العربية السعودية، بما يتماشى مع الأولويات الاقتصادية الوطنية ويقدم توصيات خاصة بالسياق. يقدم (Du et al. (2023) منظوراً عالمياً، باستخدام SEM لتحليل عينة متنوعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز قابلية تطبيق الدراسة عبر الأنظمة الاقتصادية المختلفة. يوضح (Troise et al. (2022) الدقة المنهجية من خلال PLS-SEM وفحوصات التحيز، مما يضمن نتائج موثوقة حول مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة. تسلط هذه النقاط القوية الضوء على قدرة الدراسات على الجمع بين الأساليب القوية والرؤى ذات الصلة بالسياق، مما يخلق فرصاً للبحث متعدد التخصصات.

تُقدّم الدراسات أيضًا فرصًا من خلال توصياتها العملية. يُقدّم Erol and Atmaca (2016) استراتيجيات عملية، مثل تجنب الديون وإدارة التدفقات النقدية، والتي تُطبّق مباشرةً على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه أزمات مالية. يُشدّد Alnafisa (2025) على الاستراتيجيات التكيفية والأدوات الرقمية، بما يتماشى مع الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط. يُقدّم Aoun (2023) رؤية ذات صلة بالسياسات في بيئة لبنان المُعرّضة للأزمات، ويدعو إلى تحديد المخاطر لتعزيز القدرة على التكيف، الأمر الذي يُمكن أن يُفيد برامج الدعم الحكومي. تُتيح توصيات حسن وآخرون (٢٠٢٣) بشأن التمويل الرقمي والمعايير المهنية آفاقًا للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحديث عملياتها. يُشير صالح وآخرون (٢٠٢١) إلى معالجة العوائق القانونية والإدارية، مما يُتيح فرصًا لإصلاحات السياسات في الاقتصادات النامية. تُمهّد هذه الرؤية العملية سبيلًا للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحسين قدرتها على التكيف، ولصانعي السياسات لتصميم تدخلات مُستهدفة، مما يُعزّز أثر الدراسات على أرض الواقع.

يُعدّ تنوّع السياقات الجغرافية والاقتصادية نقطة قوة رئيسية. يتناول صالح وآخرون (٢٠٢١) و Aoun (2023) المناطق المعرضة للأزمات (اليمن ولبنان)، مقدمين رؤية نادرة حول أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل الظروف القاسية. يركّز الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) و Alnafisa (2025) على الشرق الأوسط، بما يتماشى مع جهود التنويع الاقتصادي الإقليمي مثل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. يقدم Erol and Atmaca (2016) و Troise et al. (2022) وجهات نظر من تركيا وإيطاليا على التوالي، مما يثري الخطاب العالمي حول مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة. يربط Du et al. (2023) هذه الرؤية الإقليمية بمنظور عالمي، مسلطين الضوء على التحديات العالمية مثل الوصول إلى التمويل. يخلق هذا التنوع الجغرافي فرصًا للدراسات المقارنة، مما يسمح للباحثين بتحديد القواسم المشتركة والاختلافات في ممارسات إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر الأنظمة الاقتصادية المتنوعة، مما يعزز فهمًا أكثر شمولاً لهذا المجال.

وأخيرًا، فإن توافق الدراسات مع القضايا المعاصرة يعزز أهميتها. Du et al. (2023) والشهري والقحطاني (٢٠٢٤)، و Alnafisa (2025) يتناولون جائحة كوفيد-١٩، وهي أزمة عالمية حاسمة، ويقدمون رؤية في الوقت المناسب حول استراتيجيات بقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. يركّز Troise et al. (2022) على التحول الرقمي والمرونة، مما يعكس الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا في بيئات القلب والتعقيد والتعقيد والتقلب. يؤكد حسن وآخرون (٢٠٢٣) ولعروسي (٢٠٢١) على دور إدارة المخاطر في الاستقرار المالي، وهو مصدر قلق دائم للشركات الصغيرة والمتوسطة. يقدم الطائي وسليمان (٢٠١٩) و Aoun (2023) أطر عمل مبتكرة وتحليلات خاصة بالسياق، مما يخلق فرصًا للتقدم النظري. إن تركيز الدراسات على القضايا الملحة مثل الأزمات والتكنولوجيا والمرونة يجعلها مساهمات قيمة في الأدبيات، مع

إمكانية التأثير على كل من البحث الأكاديمي والاستراتيجيات العملية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنتقل في المناظر الطبيعية الاقتصادية المضطربة.

أوجه التشابه في الغرض والمنهجية والنتائج:

تتشترك الدراسات في هدف مشترك يتمثل في استكشاف كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة مع التحديات الاقتصادية، مع التركيز على إدارة المخاطر والأداء. يهدف كل من حسن وآخرون (٢٠٢٣)، ولعروسي (٢٠٢١)، والطائي وسليمان (٢٠١٩)، وAoun (2023) صراحةً إلى تقييم دور إدارة المخاطر في تعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة أو أدائها خلال الأزمات، سواءً كانت مالية أو تشغيلية أو اقتصادية. يوسع صالح وآخرون (٢٠٢١) وAlnafisa (2025) نطاق هذا التركيز ليشمل عوامل الأداء واستراتيجيات البقاء، على التوالي، مع التركيز على آثار الأزمة. ويستهدف الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) وDu et al. (2023) آثار جائحة كوفيد-١٩، بما يتماشى مع الهدف الموجه نحو الأزمات المتمثل في فهم استجابات الشركات الصغيرة والمتوسطة للصدمات الخارجية. ويركز كل من Erol and Atmaca (2016) وTroise et al. (2022) على الاستراتيجيات الوقائية والمرونة على التوالي، لكن كلاهما يهدف إلى تحسين نتائج الشركات الصغيرة والمتوسطة في البيئات المضطربة. يعكس هذا التركيز المشترك على إدارة الأزمات والمرونة اهتمامًا موحدًا بدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياقات متنوعة.

منهجياً، تتبنى الدراسات بشكل أساسي نهجاً تحليلياً وصفيًا، مع التركيز على جمع البيانات الكمية من خلال الاستبيانات. يستخدم حسن وآخرون (٢٠٢٣)، ولعروسي (٢٠٢١)، والشهري والقحطاني (٢٠٢٤)، وDu et al. (2023)، وAlnafisa (2025)، وAoun (2023) استبيانات منظمة تم تحليلها باستخدام برنامج SPSS، مع التركيز على استجابات مقياس ليكرت لقياس التصورات. يعتمد صالح وآخرون (٢٠٢١)، والطائي وسليمان (٢٠١٩)، وTroise et al. (2022) أيضاً على الاستبيانات ولكنهم يستخدمون تقنيات متقدمة مثل نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) أو PLS-SEM، مما يعكس التزاماً مشتركاً بالدقة الإحصائية. يستخدم Erol and Atmaca (2016) استطلاعات وجهاً لوجه مع تحليلات التردد وتحليل التباين، بما يتماشى مع التركيز الوصفي للدراسات الأخرى. إن الاعتماد على البيانات الأولية، والتي غالباً ما تكون مدعومة بمراجعات الأدبيات الثانوية، كما هو موضح في العروسي (٢٠٢١) وصالح وآخرون (٢٠٢١)، يؤكد على استراتيجية منهجية مشتركة لدمج الرؤى التجريبية والنظرية.

تتشابه الدراسات أيضاً في تركيزها على الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث مجتمعها وعينتها، على الرغم من اختلاف السياقات. تستهدف دراسات حسن وآخرون (٢٠٢٣)، وصالح وآخرون (٢٠٢١)، ولعروسي (٢٠٢١)، والطائي وسليمان (٢٠١٩)، وDu et al. (2023)، وErol and Atmaca (2016)، وTroise et al. (2022)، وAlnafisa (2025)، وAoun (2023) أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة أو مديريها أو موظفيها، مما يعكس التركيز على وجهات نظر صانعي القرار. تختلف

دراسات الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) قليلاً من خلال التركيز على الشركات التجارية، لكن عينتهم تشمل أدواتاً مالية مشابهة لأصحاب المصلحة في الشركات الصغيرة والمتوسطة. تتراوح أحجام العينات بين الصغيرة (على سبيل المثال، ٣٥ في دراسة لعروسي، ٢٠٢١) والأكبر (على سبيل المثال، ٣٩٤ في دراسة صالح وآخرون، ٢٠٢١)، ولكن جميع الدراسات تهدف إلى تمثيل فئات الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بها، والتي غالباً ما تكون مقيدة بتحديات سياقية مثل توافر البيانات أو عدم استقرارها. يضمن هذا التركيز المشترك على الشركات الصغيرة والمتوسطة الصلة بقطاع اقتصادي حيوي في مختلف المناطق.

تسلط النتائج في جميع الدراسات الضوء باستمرار على أهمية الاستراتيجيات الاستباقية لمرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وجد حسن وآخرون (٢٠٢٣)، ولعروسي (٢٠٢١)، وAoun (2023) أن الإدارة الفعالة للمخاطر تعزز الأداء المالي أو الاستقرار. يؤكد صالح وآخرون (٢٠٢١) وAlnafisa (2025) على الاستراتيجيات التكيفية، مثل معالجة العوائق القانونية أو الاستفادة من التكنولوجيا، كمفتاح لبقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. يؤكد الطائي وسليمان (٢٠١٩) وErol and Atmaca (2016) على أهمية جودة المعلومات والإدارة المالية في الحد من المخاطر. ويؤكد Du et al. (2023) والشهري والقحطاني (٢٠٢٤) الآثار السلبية لجائحة كوفيد-١٩، لكنهم يسلطون الضوء على الدعم الخارجي وتخفيف المخاطر كاستجابات حاسمة. ويتوافق Troise et al. (2022) مع هذه النتائج من خلال إظهار دور المرونة الرقمية في الأداء. وتؤكد هذه النتائج مجتمعة أن التدخلات الاستراتيجية، سواء كانت تركز على المخاطر أو تكيفية، ضرورية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه الأزمات.

تتفق التوصيات الواردة في الدراسات حول تعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم السياسات. ويدعو حسن وآخرون (٢٠٢٣) ولعروسي (٢٠٢١) وAoun (2023) إلى التدريب وممارسات إدارة المخاطر المنظمة. ويقترح صالح وآخرون (٢٠٢١) وAlnafisa (2025) إصلاحات في السياسات وتبني التكنولوجيا لدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. يُوصي الطائي وسليمان (٢٠١٩) بالتعامل الاحترافي مع المعلومات، بينما يقترح Erol and Atmaca (2016) الحذر المالي. ويُشدد Du et al. (2023) وTroise et al. (2022) على التمويل الخارجي والتحول الرقمي، على التوالي، كاستراتيجيتين للمرونة. ويدعو الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) إلى مراجعة آليات تخفيف المخاطر. وتعكس هذه التوصيات المشتركة إجماعاً على الحاجة إلى بناء القدرات، والتكامل التكنولوجي، والسياسات الداعمة لتعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، مما يُوفر مجموعة متماسكة من الرؤى العملية للجهات المعنية.

٣,٤,٢. ربط الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:

يجد البحث الحالي، الذي يدرس تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، توافقاً كبيراً مع الدراسات التي أجراها حسن وآخرون (٢٠٢٣)، ولعروسي (٢٠٢١)،

و(2023) Aoun، حيث يتناولون بشكل مباشر دور إدارة المخاطر في تعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال التحديات الاقتصادية. يركز حسن وآخرون (٢٠٢٣) على تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية، مما يوفر إطارًا كمياً قوياً باستخدام تحليلات الانحدار التي يمكن للدراسة الحالية تكيفها لقياس بُعد عدم الاستقرار المالي للأزمات الاقتصادية. يقدم لعروسي (٢٠٢١) دراسة حالة لإدارة المخاطر في شركة صغيرة ومتوسطة جزائرية، مع التركيز على توقع المخاطر والسيطرة عليها بشكل منهجي، مما يُفيد الاستكشاف النوعي للبحث الحالي لممارسات إدارة المخاطر. يبحث (2023) Aoun في تحديد المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة اللبنانية في خضم الأزمات، مقدماً رؤى حول بناء المرونة، والتي يمكن أن تُرشد تحليل الدراسة الحالية لاستجابات إدارة المخاطر للصدمات الاقتصادية الكلية. من خلال دمج نتائج هذه الدراسات، يمكن للبحث الحالي تطوير استبيان شامل لتقييم استراتيجيات إدارة المخاطر عبر أبعادها الأربعة - عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، وتغيرات السياسات، والصدمات الاقتصادية الكلية - مع تناول السياق الاقتصادي الفريد للرياض الذي شكلته رؤية ٢٠٣٠.

يقدم صالح وآخرون (٢٠٢١) و(2025) Alnafisa وجهات نظر قيّمة حول أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على البقاء في سياقات الشرق الأوسط المعرضة للأزمات، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتركيز البحث الحالي على الرياض. يستكشف صالح وآخرون (٢٠٢١) العوامل غير المالية، مثل العوائق القانونية والإدارية التي تؤثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة اليمنية، باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية للكشف عن محركات الأداء. يمكن لهذا النهج أن يُثري منهجية الدراسة الحالية من خلال دمج تحليل العوامل الاستكشافية لتحديد العوامل السياقية المؤثرة على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة السعودية. تدرس دراسة (2025) Alnafisa تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط، مُسلّطة الضوء على استراتيجيات تكيفية مثل اعتماد الأدوات الرقمية، والتي تتوافق مع اهتمام البحث الحالي بكيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة مع تقلبات السوق. يمكن للدراسة الحالية البناء على هذه الاستراتيجيات من خلال توسيع نطاق استطلاعها ليشمل أسئلة حول التأثيرات القانونية والتكنولوجية، مما يضمن فهماً أوسع لممارسات إدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، تُقدّم العينة الكبيرة التي استخدمها صالح وآخرون (٢٠٢١) والتركيز الإقليمي لدراسات (2025) Alnafisa دروساً لتحقيق التمثيل في مجتمع الشركات الصغيرة والمتوسطة المتنوع في الرياض والبالغ عدده ١٠،٨٤١،٢٧٧ عاملاً، مما يُعزز إمكانية تعميم النتائج.

يُساهم كلٌّ من الطائي وسليمان (٢٠١٩) و(2022) Troise et al. بأطر عمل مبتكرة يُمكن للبحث الحالي الاستفادة منها لإثراء رؤاه النظرية والعملية. يقدم الطائي وسليمان (٢٠١٩) نموذج InfoQual للحد من المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالموصل، مع التركيز على الاحترافية في استخدام المعلومات. يمكن لهذا النموذج أن يُثري الإطار النظري للدراسة الحالية من خلال دمج جودة المعلومات

كعامل في إدارة المخاطر، وخاصةً فيما يتعلق بالتغييرات في السياسات واللوائح، حيث تكون المعلومات الدقيقة بالغة الأهمية. يركز (Troise et al. (2022 على المرونة التنظيمية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية، وربط قدرات التكنولوجيا الرقمية بالأداء في بيئات VUCA. يوفر استخدامهم لنموذج المعادلات الهيكلية الجزئية للمربعات الصغرى (PLS-SEM) نهجًا تحليليًا متطورًا يمكن للبحث الحالي اعتماده لاختبار الارتباطات بين الأزمات الاقتصادية وممارسات إدارة المخاطر. من خلال البناء على هذه الدراسات، يمكن للبحث الحالي استكشاف كيف تعزز الأدوات الرقمية وجودة المعلومات مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، وخاصةً في الاستجابة لتقلبات السوق والصدمات الاقتصادية الكلية، بما يتماشى مع أهداف التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية.

يتناول الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) و (Du et al. (2023 التأثيرات الخاصة بالأزمات، وخاصةً جائحة كوفيد-١٩، والتي تتوافق مع دراسة البحث الحالي للأزمات الاقتصادية. يحلل الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) آثار جائحة كوفيد-١٩ ومخاطر الائتمان التجاري على الشركات التجارية السعودية، ويحددان وجود علاقة سلبية مع الربحية. يوفر تركيزهما على السياق السعودي رابطًا مباشرًا للدراسة الحالية، والتي يمكن أن تتضمن أسئلة مماثلة حول مخاطر الائتمان ضمن استبيانها لتقييم عدم الاستقرار المالي. يقدم Du et al. (2023) منظورًا عالميًا حول تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تسليط الضوء على دور التمويل الخارجي في المرونة، والذي تم تحليله من خلال نموذج المعادلات الهيكلية. يمكن أن يستفيد البحث الحالي من الرؤى العالمية ل (Du et al. (2023 من خلال مقارنة استجابات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض للاتجاهات الدولية، مما يضمن منظورًا أوسع لاستراتيجيات إدارة المخاطر. إن تركيز الدراستين على المخاطر المرتبطة بالأزمات يسمح للبحث الحالي بصقل فرضياته، لا سيما تلك التي تربط عدم الاستقرار المالي والصدمات الاقتصادية الكلية بفعالية إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض.

يقدم (Erol and Atmaca (2016 استراتيجيات عملية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه أزمات مالية، ويمكن للبحث الحالي تطبيقها على تحليله لإدارة المخاطر في الرياض. تحدد دراستهما في منطقة TR22 بتركيا تجنب الديون وإدارة التدفقات النقدية كإجراءات وقائية رئيسية، والتي تم تحليلها من خلال اختبارات التكرار وتحليل التباين. تنطبق هذه النتائج بشكل مباشر على استكشاف الدراسة الحالية لعدم الاستقرار المالي، مما يتيح تطوير بنود استبيان لتقييم ممارسات الإدارة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة أثناء الأزمات. يقدم تركيز (Erol and Atmaca (2016 على الاستبيانات المباشرة درسًا منهجيًا لضمان جودة استجابة عالية، والذي يمكن للبحث الحالي تكييفه باستخدام الاستبيانات الإلكترونية مع عمليات تحقق دقيقة، كما هو مخطط له مع نماذج جوجل. بالاستفادة من الرؤى العملية ل (Erol and Atmaca (2016، يمكن للدراسة الحالية تقديم توصيات عملية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض،

مثل إعطاء الأولوية لإدارة السيولة، مع معالجة قيود تركيزها الإقليمي من خلال توسيع النطاق ليشمل عينة أكبر وأكثر تنوعاً.

توفر نقاط القوة الجماعية لهذه الدراسات أساساً متيناً للبحث الحالي لمعالجة ثغراته وتعزيز مساهماته. يقدم حسن وآخرون (٢٠٢٣)، وAoun (2023)، ولعروسي (٢٠٢١) أطراً مفصلة لإدارة المخاطر يمكن للدراسة الحالية تلخيصها في نموذج نظري شامل، يجمع بين نظرية الطوارئ، والرؤية القائمة على الموارد، والنظرية المؤسسية لتحليل سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. يسلط صالح وآخرون (٢٠٢١) وAlnafisa (2025) الضوء على أهمية العوامل السياقية، والتي يمكن للبحث الحالي معالجتها من خلال تصميم استبيان لالتقاط التأثيرات الخاصة بالسعودية مثل سياسات رؤية ٢٠٣٠. الدقة المنهجية لـ صالح وآخرون. ألهمت دراسات صالح وآخرون (٢٠٢١) وTroise et al. (2022)، وDu et al. (2023) الدراسة الحالية لاستخدام برنامج SPSS في التحليلات الوصفية والارتباطية، مما يضمن متانة إحصائية. ومع ذلك، يجب على البحث الحالي التغلب على صغر حجم العينة كما في دراسة لعروسي (٢٠٢١) والشهري والقحطاني (٢٠٢٤) من خلال الاستفادة من معادلة كريجي ومورغان (١٩٧٠) لتحديد حجم عينة مناسب من سكان الرياض الكبير، مما يعزز التمثيل.

للبناء على هذه الدراسات، يمكن للبحث الحالي دمج رؤاهم المتنوعة في نهج متعدد الأساليب يوازن بين الدقة الكمية والعمق النوعي. يمكن لنموذج InfoQual الذي وضعه الطائي وسليمان (٢٠١٩) وإطار عمل المرونة الذي وضعه Troise et al. (2022) إثراء المنظور النظري، بينما تُثري الاستراتيجيات العملية التي وضعها Erol and Atmaca (2016) والمناهج التكيفية التي وضعتها Alnafisa (2025) تصميم الاستبيان. يمكن للدراسة الحالية معالجة القيود الإقليمية التي وضعها صالح وآخرون (٢٠٢١)، وAoun (2023)، وErol and Atmaca (2016) من خلال التركيز على الرياض كحالة مقارنة في منطقة الشرق الأوسط، مما يُسهم في تعزيز الأدبيات الإقليمية. ومن خلال دمج المنظور العالمي الذي وضعه Du et al. (2023) ونتائج الشهري والقحطاني الخاصة بالسعودية (٢٠٢٤)، يمكن للبحث تحديد موقع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض ضمن السياقين المحلي والدولي. وفي نهاية المطاف، تستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسات من خلال تبني منهجياتها، وتحسين أطرها، ومعالجة فجواتها، وضمان تحليل شامل لكيفية تشكيل الأزمات الاقتصادية لإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، مع الآثار المترتبة على السياسات والممارسة.

٢,٥. الإطار النظري:

يُرسى الإطار النظري أساسًا مفاهيميًا لدراسة تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. ويدمج الإطار النظري الرئيسية، بما في ذلك نظرية الطوارئ، ونظرية الرؤية القائمة على الموارد، والنظرية المؤسسية، لتوفير منظور فعال لتحليل كيفية استجابة الشركات الصغيرة والمتوسطة للاضطرابات الاقتصادية. وينقسم الإطار إلى ثلاثة أقسام فرعية: الأسس النظرية للأزمات الاقتصادية، ومبادئ إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، والعلاقة بين هذه المتغيرات. ويضمن هذا الهيكل نهجًا شاملاً لفهم كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر، بما يتماشى مع منهجية الدراسة متعددة الأساليب، ويركز على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

٢,٥,١. الإطار النظري للأزمات الاقتصادية:

يُخلص هذا القسم الفرعي الأسس النظرية للأزمات الاقتصادية، مُركزًا على طبيعتها وأنواعها وآثارها على الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويستكشف القوى الاقتصادية الخارجية التي تُشكل تحديًا لعمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة، مُقدمًا إطارًا مُهيكلًا لتحليل الأبعاد الأربعة للأزمات الاقتصادية: عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية. ومن خلال استناد النقاش إلى النظريات الاقتصادية والإدارية، يُمهّد هذا القسم الطريق لفهم كيفية تأثير الأزمات على إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الاقتصادية الديناميكية للرياض.

٢,٥,١,١. مفهوم الأزمات الاقتصادية:

تُعرف الأزمة الاقتصادية بأنها اضطراب كبير في البيئة الاقتصادية، يتميز بانخفاض حاد في النشاط الاقتصادي، وعدم استقرار في النظم المالية، أو صدمات خارجية غير متوقعة تُعيق العمليات التجارية، وخاصةً بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. تُعطل هذه الأزمات سير العمل الطبيعي للأسواق، مما يؤدي إلى انخفاض طلب المستهلكين، وتقييد فرص الحصول على الائتمان، وزيادة التكاليف التشغيلية. يشمل هذا المفهوم مجموعة من الظواهر، بدءًا من الانكماشات المالية المحلية وصولًا إلى الركود العالمي، حيث تُمثل كل منها تحديات فريدة للشركات الصغيرة والمتوسطة. في الرياض، غالبًا ما تتأثر الأزمات الاقتصادية باعتماد المنطقة على عائدات النفط، مما يُضاعف من تأثير تقلبات السوق العالمية على الشركات المحلية (Shawiah, 2016; Erol & Atmaca, 2016).

تتضمن الطبيعة متعددة الجوانب للأزمات الاقتصادية عوامل مترابطة مثل تراجع المؤشرات الاقتصادية، وتحولات السياسات، والضغوط الخارجية مثل التوترات الجيوسياسية أو الأوبئة. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، تُخلق هذه الأزمات بيئة من عدم اليقين، حيث يُصبح التخطيط وتخصيص الموارد أمرًا صعبًا. في سياق الرياض، يتشكل المشهد الاقتصادي من خلال جهود التنويع الوطني، التي تهدف إلى تقليل

الاعتماد على النفط مع إدخال ديناميكيات تنظيمية وسوقية جديدة. يؤكد هذا التعقيد على حاجة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التكيف بسرعة لضمان البقاء والحفاظ على استمرارية العمليات خلال فترات الاضطراب (Kayani & Alzaid, 2025).

غالبًا ما تكون الأزمات الاقتصادية غير متوقعة، حيث تنشأ عن إخفاقات نظامية أو صدمات مفاجئة تنتشر عبر الاقتصادات. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، يؤدي عدم القدرة على التنبؤ إلى تفاقم نقاط الضعف بسبب محدودية الموارد ونطاق الوصول إلى السوق مقارنة بالشركات الأكبر حجمًا. يمكن أن تتجلى الأزمات من خلال اضطرابات سلسلة التوريد، أو انخفاض إنفاق المستهلك، أو تشديد الأسواق المالية، وكل منها يتطلب استجابات استراتيجية متميزة (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤). يُؤطر المنظور العلمي لنظرية الطوارئ الأزمات الاقتصادية كطوارئ خارجية تتطلب استراتيجيات تكيفية لضمان مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التأكيد على أهمية الاستجابات الخاصة بكل سياق (Júnior & Pereira, 2023).

يُدمج مفهوم الأزمات الاقتصادية أيضًا مفهوم المخاطر النظامية، حيث تُضخم الأنظمة الاقتصادية المترابطة الاضطرابات. بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض، قد تتبع المخاطر النظامية من تقلبات أسعار النفط العالمية أو الإصلاحات الاقتصادية الإقليمية، مما يؤثر على قدرتها على الحصول على رأس المال أو الحفاظ على الربحية (Shawiah, 2016). تُسلط النظرية المؤسسية الضوء على كيفية تأثير السياسات الحكومية والهيكل الاقتصادي على شدة الأزمات، مما يُشكل البيئة التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. يُوفر هذا المنظور العلمي أساسًا لفهم كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض (Balzano et al., 2024).

٢.٥.١، ٢.٥.٢. أنواع الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تصنيف الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أنواع مختلفة، يُمثل كل منها تحديات فريدة للاستقرار التشغيلي والمالي. النوع الأول، وهو عدم الاستقرار المالي، ينطوي على اضطرابات في الأسواق المالية، مثل نقص السيولة أو تقييد الوصول إلى الائتمان. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، يحد هذا النوع من الأزمات من قدرتها على الحصول على القروض أو إدارة التدفقات النقدية، وهو أمر بالغ الأهمية لاستدامة عملياتها. غالبًا ما ينشأ عدم الاستقرار المالي عن انكماش القطاع المصرفي أو تشديد معايير الإقراض، مما يؤثر بشكل غير متناسب على الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الضمانات أو الاحتياطيات المالية المحدودة (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

يُمثل قلب السوق نوعًا آخر من الأزمات الاقتصادية، يتميز بتقلبات سريعة في طلب المستهلكين، وأسعار السلع، أو موثوقية سلسلة التوريد. في الرياض، حيث تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات تنافسية مثل تجارة التجزئة والخدمات، يمكن أن يؤدي قلب السوق إلى تدفقات إيرادات غير متوقعة

وتحديات في المخزون. تُفَاقم التحولات المفاجئة في تفضيلات المستهلكين أو الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية هذه المشكلات، مما يُجبر الشركات الصغيرة والمتوسطة على التكيف بسرعة للحفاظ على حضورها في السوق وكفاءتها التشغيلية (قنديل، ٢٠١٩).

تُشكل التغييرات في السياسات واللوائح نوعًا ثالثًا من الأزمات الاقتصادية، حيث تؤدي التحولات في اللوائح الحكومية أو السياسات المالية إلى أعباء امتثال جديدة أو قيود تشغيلية. في الرياض، تُدخل الإصلاحات الوطنية الرامية إلى التنويع الاقتصادي تغييرات متكررة في السياسات، مثل التعديلات الضريبية أو لوائح العمل، مما قد يُرهق موارد الشركات الصغيرة والمتوسطة. تتطلب هذه التغييرات من الشركات الصغيرة والمتوسطة الاستثمار في تدابير الامتثال، مما يُحوّل الأموال عن مبادرات النمو أو إدارة المخاطر (Shawiah, 2016).

تُشكل الصدمات الاقتصادية الكلية، مثل ارتفاع التضخم أو انخفاض قيمة العملات، النوع الرابع من الأزمات التي تؤثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة. في اقتصاد الرياض المعتمد على النفط، يُمكن أن تؤدي تقلبات أسعار النفط العالمية إلى ضغوط تضخمية، مما يزيد من تكاليف المدخلات على الشركات الصغيرة والمتوسطة. تُعطل هذه الصدمات التخطيط المالي وتُضعف القوة الشرائية، مما يُشكل تحديًا لقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحفاظ على الربحية. يؤدي تفاعل هذه العوامل الاقتصادية الكلية إلى خلق بيئة مُعقدة تتطلب استراتيجيات قوية لإدارة المخاطر (لعروسي، ٢٠٢١).

يتفاعل كل نوع من الأزمات الاقتصادية مع غيره، مما يُضخم تأثيرها على الشركات الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، قد يُفاقم عدم الاستقرار المالي تقلبات السوق بانخفاض إنفاق المستهلكين، بينما قد تُفاقم تغييرات السياسات صدمات الاقتصاد الكلي بتعديل هياكل التكلفة (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤). تُؤطر نظرية الطوارئ هذه الأزمات كظروف خارجية تستلزم استجابات مُصممة خصيصًا، مُوجّهة تحليل كيفية إدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض للمخاطر عبر هذه الأبعاد لضمان المرونة والاستمرارية (Júnior & Pereira, 2023).

٢,٥,١,٣. الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تُعَدّ الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ دراسة حالة محورية لفهم تأثير الأزمات الاقتصادية على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد أدت الأزمة، التي اندلعت إثر انهيار الأسواق المالية في الولايات المتحدة، إلى أزمة ائتمان عالمية، مما حدّ بشدة من وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل (قنديل، ٢٠١٩). وفي الرياض، واجهت الشركات الصغيرة والمتوسطة شروط إقراض مشددة مع عزوف البنوك عن المخاطرة، مما قلل من توافر القروض وارتفعت تكاليف الاقتراض. وأجبر هذا القيد المالي العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة على تقليص عملياتها أو تأجيل خطط التوسع، مما سلط الضوء على ضعفها في مواجهة الصدمات المالية الخارجية (مقابلة وهيلا، ٢٠١٨).

كما تسببت الأزمة المالية العالمية في انخفاض حاد في طلب المستهلكين، حيث أدى التباطؤ الاقتصادي العالمي والإقليمي إلى انخفاض القوة الشرائية. وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، وخاصة تلك العاملة في قطاعي التجزئة والخدمات، انعكس ذلك في انخفاض المبيعات وعدم استقرار الإيرادات. كشفت الأزمة المالية العالمية عن اعتماد القطاع على أسواق استهلاكية مستقرة، مما أبرز الحاجة إلى تنويع مصادر الإيرادات والتخطيط المالي الفعال للتخفيف من أثر تقلبات الطلب خلال الأزمات (الطائي وسليمان، ٢٠١٩).

وكانت اضطرابات سلاسل التوريد من الآثار المهمة الأخرى للأزمة المالية العالمية على الشركات الصغيرة والمتوسطة. فقد أثر تباطؤ التجارة العالمية على توافر المدخلات، مما أدى إلى زيادة التكاليف وتأخير الإنتاج للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض في قطاع التصنيع والقطاعات ذات الصلة. وقد أبرزت هذه الاضطرابات أهمية استراتيجيات سلسلة التوريد المرنة، حيث كافحت الشركات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على استمرارية عملياتها في خضم الاضطرابات الاقتصادية العالمية، مما أكد على الحاجة إلى إدارة استباقية للمخاطر (مقابلة وهيلات، ٢٠١٨).

وقد دفعت الأزمة المالية العالمية الحكومات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، حيث تم تقديم حزم تحفيز وبرامج دعم مالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومع ذلك، غالباً ما واجهت الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض تحديات في الوصول إلى هذه الموارد بسبب العقبات البيروقراطية أو معايير الأهلية التي تفضل الشركات الأكبر (Erol & Atmaca, 2016). تُسلط النظرية المؤسسية الضوء على كيفية تأثير السياسات الحكومية على مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مشيرةً إلى أن آليات الدعم الفعالة بالغة الأهمية للتخفيف من آثار الأزمات (Yahaya & Nadarajah, 2023).

تؤكد الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية على ضرورة اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة استراتيجيات مالية وتشغيلية استباقية، مثل الحفاظ على احتياطات السيولة وتنويع الأسواق. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، تُعدّ هذه الدروس ذات صلة بالأزمات المعاصرة، حيث لا تزال هناك تحديات مماثلة تتعلق بالحصول على الائتمان وتقلب الطلب. تُوفّر تداعيات الأزمة المالية العالمية سياقاً تاريخياً متكاملًا، مما يوجّه استكشاف كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض (مقابلة وهيلات، ٢٠١٨).

٢,٥,١,٤. القيود المالية ومرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تُضعف القيود المالية، مثل محدودية فرص الحصول على الائتمان ونقص التدفقات النقدية، مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير خلال الأزمات الاقتصادية في الرياض. تُقيّد هذه القيود قدرة هذه الشركات على الاستثمار في العمليات أو الابتكار أو إدارة المخاطر، حيث تُشدّد البنوك والمؤسسات المالية معايير الإقراض غالباً خلال فترات الاضطراب. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الاحتياطات

المالية المحدودة، قد تؤدي هذه القيود إلى تأخير السداد، وانخفاض الإنتاج، أو حتى الإعسار، مما يُبرز ضعفها في مواجهة الصدمات الاقتصادية (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

يُفاقم الاعتماد على التمويل الخارجي، وهو أمر شائع بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، القيود المالية خلال الأزمات. يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاض توافر القروض إلى زيادة تكاليف الاقتراض، مما يُحوّل الأموال عن الأنشطة الحيوية مثل إدارة المخزون أو الاحتفاظ بالموظفين. يُجبر هذا الضغط المالي الشركات الصغيرة والمتوسطة على إعطاء الأولوية للبقاء على المدى القصير على النمو طويل الأجل، مما يحد من قدرتها على تنفيذ استراتيجيات فعّالة لإدارة المخاطر من شأنها تعزيز مرونتها (Shawiah, 2016).

تؤكد نظرية الرؤية القائمة على الموارد على أهمية الموارد المالية كقدرة أساسية لمرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة. الشركات التي تتمتع باحتياطيات نقدية قوية أو لديها إمكانية الوصول إلى مصادر تمويل بديلة، مثل المنح الحكومية، تتمتع بوضع أفضل لتجاوز الأزمات الاقتصادية. في الرياض، حيث تُقدم مبادرات التنويع الاقتصادي دعماً مالياً، يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة استيفاء معايير الأهلية للوصول إلى هذه الموارد، مما يُشدد على ضرورة التخطيط المالي الاستراتيجي (Chakabva et al., 2021).

تتفاعل القيود المالية أيضاً مع أبعاد أخرى للأزمات، مثل تقلبات السوق، مما يُضاعف من تأثيرها. على سبيل المثال، يمكن أن يُفاقم انخفاض طلب المستهلكين مشاكل التدفق النقدي، مما يؤدي إلى دورة من الضائقة المالية (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

٢,٥,١,٥. تقلبات السوق وعمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تُشكل تقلبات السوق، التي تتميز بتقلبات في طلب المستهلكين، واضطرابات في سلاسل التوريد، وضغوط تنافسية، تحديات كبيرة لعمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، لا سيما خلال الأزمات الاقتصادية. تُعطلّ الأسواق المتقلبة تدفقات الإيرادات، حيث تؤثر التحولات في تفضيلات المستهلكين أو قدرتهم الشرائية على المبيعات. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التي تتعامل مع المستهلكين مباشرة، مثل قطاعي التجزئة والخدمات، يمكن أن تؤدي هذه التقلبات إلى فائض أو نقص في المخزون، مما يتطلب تعديلات تشغيلية سريعة للحفاظ على الربحية والحضور في السوق في بيئة تنافسية (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

تؤثر اضطرابات سلاسل التوريد، وهي جانب آخر من ديناميكيات السوق، على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على المدخلات وتسليم المنتجات. في الرياض، حيث تعتمد العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة على سلاسل التوريد العالمية للمواد الخام، يمكن أن تُفاقم الأزمات الاقتصادية التأخيرات أو ارتفاع التكاليف، مما يؤثر على جداول الإنتاج والاستقرار المالي. تُبرز هذه الاضطرابات الحاجة إلى

استراتيجيات مرنة لسلاسل التوريد، مثل تنويع الموردين أو توطين المصادر، للتخفيف من المخاطر التشغيلية التي تُشكلها تقلبات السوق (لعروسي، ٢٠٢١).

تشتد الضغوط التنافسية خلال الأزمات الاقتصادية، حيث تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض منافسة متزايدة من الشركات المحلية والدولية على حد سواء. وقد تستحوذ الشركات الأكبر حجمًا ذات الموارد الأكبر على حصة سوقية، مما يُجبر الشركات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار أو التميز لضمان بقائها. وبالتالي، تتطلب ديناميكيات السوق من الشركات الصغيرة والمتوسطة تكيف استراتيجياتها التشغيلية، مثل اعتماد تسويق فعال من حيث التكلفة أو الاستفادة من المنصات الرقمية، للحفاظ على قدرتها التنافسية في بيئة اقتصادية مضطربة (قنديل، ٢٠١٩).

تُطور نظرية الطوارئ ديناميكيات السوق كظروف خارجية تستلزم استراتيجيات تشغيلية تكيفية. فالشركات الصغيرة والمتوسطة التي تراقب اتجاهات السوق بشكل استباقي وتُعدّل نماذج أعمالها - مثل استهداف الأسواق المتخصصة أو تعزيز تفاعل العملاء - تكون أكثر قدرة على مواجهة التقلبات. وفي الرياض، حيث يُحفّز التنوع الاقتصادي المنافسة في السوق، تُعد هذه الاستراتيجيات التكيفية بالغة الأهمية للشركات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على عملياتها وتخفيف المخاطر المرتبطة بتقلبات الطلب (Lawati, 2025).

يُعزز تفاعل ديناميكيات السوق هذه تأثيرها على الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يُمكن أن يُفاقم انخفاض الطلب تحديات سلسلة التوريد، مما يُزيد من إجهاد القدرة التشغيلية. تُركز نظرية الرؤية القائمة على الموارد على دور القدرات التشغيلية، مثل كفاءة الخدمات اللوجستية أو إدارة علاقات العملاء، في تعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة (Chakabva et al., 2021).

٢,٥,١,٦. التحولات التنظيمية وتكيف الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تؤثر التحولات التنظيمية، التي تتسم بتغييرات في السياسات أو القوانين الحكومية أو متطلبات الامتثال، بشكل كبير على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، لا سيما خلال الأزمات الاقتصادية. غالبًا ما تظهر هذه التحولات مع استجابة الحكومات للاضطرابات الاقتصادية، من خلال طرح سياسات ضريبية جديدة، ولوائح عمل، أو قيود تجارية لتحقيق استقرار الأسواق. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، يمكن أن تُشكل هذه التغييرات تحديات تشغيلية، مما يتطلب تكيفًا سريعًا لتلبية معايير الامتثال الجديدة أو الاستفادة من الحوافز. في الرياض، حيث تدفع جهود التنويع الاقتصادي إلى تحديثات متكررة للسياسات، يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة التعامل مع بيئة تنظيمية ديناميكية تؤثر على هياكل تكاليفها واستراتيجياتها التشغيلية، مما يُشكل نهجها في إدارة المخاطر (قنديل، ٢٠١٩).

يُفرض تطبيق لوائح جديدة، مثل ضريبة القيمة المضافة أو تعديل قوانين العمل، أعباء امتثال على الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يُحول الموارد عن أنشطتها التجارية الأساسية. في الرياض، حيث تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة برأس مال مالي وبشري محدود، يمكن أن تُثقل هذه المتطلبات التنظيمية

الميزانيات، حيث تستثمر الشركات في الاستشارات القانونية أو تحديث الأنظمة لتلبية المتطلبات. يتفاقم هذا الضغط بشكل خاص خلال الأزمات الاقتصادية، عندما تكون الموارد محدودة بالفعل، مما يُجبر الشركات الصغيرة والمتوسطة على إعطاء الأولوية للامتثال على النمو أو تخفيف المخاطر (مقابلة وهيئات، ٢٠١٨). تُؤطر نظرية الطوارئ هذه التحولات التنظيمية كطوارئ خارجية تتطلب من الشركات الصغيرة والمتوسطة تكيف استراتيجياتها التشغيلية واستراتيجيات إدارة المخاطر للحفاظ على الاستقرار (Lawati, 2025).

في المقابل، يمكن أن تُتيح التحولات التنظيمية فرصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحوافز الحكومية، مثل الإعانات أو برامج الإعفاء الضريبي. في الرياض، طرحت مبادرات وطنية مثل رؤية ٢٠٣٠ آليات دعم لتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات. ومع ذلك، غالبًا ما يتطلب الوصول إلى هذه المزايا التعامل مع عمليات بيروقراطية معقدة، وهو ما قد يُشكل تحديًا للشركات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرات الإدارية المحدودة. تعتمد القدرة على التكيف مع هذه الفرص التنظيمية على توافر الموارد والخبرة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يُبرز الحاجة إلى عمليات حكومية مُبسطة لدعم الشركات الصغيرة بفعالية (Kayani & Alzaid, 2025).

تُوفر النظرية المؤسسية منظورًا لفهم كيفية تأثير التحولات التنظيمية على سلوك الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتماشى الشركات مع الضغوط المؤسسية الرسمية وغير الرسمية للحفاظ على شرعيتها. في الرياض، يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة الالتزام بتوقعات الحكومة للحصول على التراخيص والتمويل والوصول إلى الأسواق، لا سيما خلال الأزمات التي تشدد فيها الرقابة التنظيمية. يُعرض عدم الامتثال للشركات الصغيرة والمتوسطة لعقوبات أو الاستبعاد من برامج الدعم، مما يُبرز أهمية استراتيجيات إدارة المخاطر التكيفية التي تجمع بين الوعي التنظيمي والمرونة لضمان استمرارية العمليات (Balzano et al., 2024).

إن الطبيعة الديناميكية للتحولات التنظيمية في الرياض، مدفوعة بالإصلاحات الاقتصادية والاستجابات للأزمات، تستلزم تكيفًا استباقيًا من الشركات الصغيرة والمتوسطة. الشركات التي تُدمج الرقابة التنظيمية في أطر إدارة المخاطر الخاصة بها تكون في وضع أفضل للاستجابة لتغيرات السياسات، مما يُقلل من الاضطرابات (Kayani & Alzaid, 2025).

٢,٥,١,٧. تأثيرات الاقتصاد الكلي على ضعف الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تُؤثر تأثيرات الاقتصاد الكلي بشكل كبير على ضعف الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية، إذ تُسبب ضغوطًا نظامية تُهدد الاستقرار التشغيلي والمالي. يؤدي التضخم، وهو عامل رئيسي في الاقتصاد الكلي، إلى زيادة تكاليف المدخلات وتآكل القدرة الشرائية للمستهلكين، مما يؤثر بشكل مباشر على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. كما يُثقل ارتفاع أسعار المواد الخام والمرافق ميزانيات

الشركات الصغيرة والمتوسطة المحدودة، مما يُجبرها على رفع الأسعار أو تحمل الخسائر، وكلاهما يُمكن أن يُقوّض قدرتها التنافسية في سوق حساسة للأسعار مثل سوق الرياض (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

تُمثل تقلبات العملة تأثيرًا اقتصاديًا كليًا حاسمًا آخر، لا سيما في الرياض، حيث يرتبط الاقتصاد السعودي ارتباطًا وثيقًا بأسواق النفط العالمية. يُمكن أن يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة، وهو مصدر قلق كبير للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على الإمدادات الأجنبية. يؤدي هذا التقلب إلى تعطل وضع الميزانيات والتخطيط المالي، مما يُصعّب على الشركات الصغيرة والمتوسطة التنبؤ بالتكاليف والحفاظ على استقرار عملياتها، مما يزيد من ضعفها في مواجهة الأزمات الاقتصادية (لعروسي، ٢٠٢١).

تُقاوم تغيرات أسعار الفائدة من ضعف الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التأثير على تكاليف الاقتراض. ففي الرياض، حيث تعتمد العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة على القروض لرأس المال العامل، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف خدمة الدين، مما يُقلل من الأموال المتاحة للاستثمار أو إدارة المخاطر. ويمكن أن يدفع هذا الضغط المالي الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو الإعسار خلال الأزمات، مما يُبرز الحاجة إلى استراتيجيات مالية حكيمة للتخفيف من صدمات الاقتصاد الكلي (Alnafisa, 2025).

وتؤثر معدلات البطالة، وهي عامل اقتصادي كلي آخر، على طلب المستهلكين وتوافر العمالة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وخلال الأزمات الاقتصادية، يُمكن أن يُقلل ارتفاع البطالة في الرياض من إنفاق المستهلكين، مما يؤثر بشكل مباشر على الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التي تتعامل مع المستهلكين مباشرةً مثل تجارة التجزئة. وفي الوقت نفسه، قد تُحد اضطرابات سوق العمل من إمكانية الوصول إلى العمالة الماهرة، مما يُقيد قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحفاظ على الإنتاجية والتكيف مع ظروف الأزمات، مما يزيد من ضعفها (Chakabva et al., 2021).

ويُعزز الترابط الاقتصادي العالمي هذه التأثيرات الاقتصادية الكلية، حيث تتأثر الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض باتجاهات السوق الدولية. على سبيل المثال، يُمكن أن يؤدي انخفاض الطلب العالمي على النفط إلى انكماش اقتصادي محلي، مما يُقلل من إيرادات الشركات الصغيرة والمتوسطة (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤). تُصِف نظرية الطوارئ هذه العوامل الاقتصادية الكلية كطوارئ خارجية تتطلب استجابات تكيفية، مثل خفض التكاليف أو التنويع، لتعزيز مرونة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض خلال الأزمات (Júnior & Pereira, 2023).

يُنشئ تفاعل هذه العوامل الاقتصادية الكلية بيئةً مُعقّدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتضافر ضغوط مُتعددة لزيادة قابليتها للتأثر. تُشدّد نظرية الرؤية القائمة على الموارد على أهمية تخصيص الموارد

لمواجهة هذه التحديات، مُشيرةً إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الموارد المالية والتشغيلية القوية أكثر قدرةً على التغلب على صدمات الاقتصاد الكلي (Lawati, 2025).

٢,٥,١,٨. دور الحكومات في التخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية:

تلعب الحكومات دورًا محوريًا في التخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية على الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيق سياسات وبرامج تهدف إلى استقرار الأسواق ودعم الأعمال. في الرياض، تهدف مبادرات مثل رؤية ٢٠٣٠ إلى تعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية والإصلاحات التنظيمية. تساعد هذه التدخلات في تخفيف القيود المالية واضطرابات السوق، مما يُمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من مواصلة عملياتها خلال فترات الركود الاقتصادي، ويعزز بيئة أعمال داعمة (Kayani & Alzaid, 2025).

تُعدّ برامج الدعم المالي، مثل القروض أو المنح منخفضة الفائدة، أدوات حكومية أساسية للتخفيف من آثار الأزمات. في الرياض، تستهدف برامج التمويل المدعومة حكوميًا الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز السيولة ومنع الإعسار. ومع ذلك، فإن العقبات البيروقراطية ومعايير الأهلية المعقدة قد تحد من إمكانية الحصول على التمويل، لا سيما للشركات الصغيرة ذات القدرات الإدارية المحدودة، مما يُبرز الحاجة إلى تبسيط الإجراءات لضمان دعم عادل خلال الأزمات (Shawiah, 2016).

كما تُخفف الإصلاحات التنظيمية، مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة أو تخفيف متطلبات الامتثال، من آثار الأزمات من خلال تخفيف الأعباء التشغيلية. ففي الرياض، حيث تتكرر التحولات التنظيمية نتيجةً لجهود التنويع الاقتصادي، يُمكن للحكومات تصميم سياسات مُخصصة لمعالجة التحديات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل تكاليف الامتثال. تُشجع هذه الإصلاحات الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في إدارة المخاطر بدلاً من تحويل الموارد إلى الالتزامات التنظيمية (لعروسي، ٢٠٢١).

تُعزز برامج التدريب وبناء القدرات التي تدعمها الحكومات مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تزويدها بالمهارات اللازمة لتجاوز الأزمات. في الرياض، تُقدم المبادرات الحكومية تدريبًا في الإدارة المالية والتبني الرقمي، مما يُمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من التكيف مع تقلبات السوق والصدمات الاقتصادية الكلية. تُعزز هذه البرامج القدرات التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع تركيز نظرية الرؤية القائمة على الموارد على تنمية الموارد لتحقيق المرونة (Lawati, 2025).

تُؤطر النظرية المؤسسية التدخلات الحكومية كضغوط مؤسسية تُشكل سلوك الشركات الصغيرة والمتوسطة. في الرياض، تؤثر السياسات الحكومية على كيفية تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة لاستراتيجيات إدارة المخاطر، حيث تُؤمّن الشركات التوقعات التنظيمية لتأمين الدعم. تتطلب التدخلات الحكومية الفعّالة التعاون مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لضمان سهولة الوصول إلى السياسات وفعاليتها،

ومعالجة التحديات الفريدة التي يواجهها قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض خلال الأزمات الاقتصادية (Balzano et al., 2024; Kayani & Alzaid, 2025).

يُساهم التفاعل بين التدخلات المالية والتنظيمية والتدريبية في إيجاد استجابة حكومية شاملة للأزمات الاقتصادية. ومن خلال تعزيز بيئة داعمة، يمكن للحكومات التخفيف من الآثار السلبية لعدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والصدمات الاقتصادية الكلية (Shawiah, Kayani & Alzaid, 2025). (2016;

٢,٥,٢. الإطار النظري لإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

يُلمّح هذا القسم الفرعي المبادئ النظرية لإدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مُغطيًا مفاهيمها، وفوائدها، وأنواعها، وأسبابها، واستراتيجياتها، ومعوقاتنا. ويدمج نظرية الرؤية القائمة على الموارد ونظرية الطوارئ لتحليل كيفية تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض لممارسات إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات الاقتصادية، مُوفّرًا إطارًا شاملًا للمتغير التابع.

٢,٥,٢,١. مفهوم إدارة المخاطر:

تُعرّف إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنها عملية منهجية لتحديد وتقييم ومراقبة التهديدات المحتملة التي قد تُخل بالاستقرار التشغيلي أو المالي. وفي سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، تتضمن هذه العملية تدابير استباقية لمعالجة أوجه عدم اليقين الناشئة عن الأزمات الاقتصادية، مثل عدم الاستقرار المالي أو تقلبات السوق. وتشمل إدارة المخاطر مناهج مُهيكلّة، تشمل تحليل المخاطر والتخطيط للطوارئ، لضمان قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على توقع التحديات والاستجابة لها بفعالية. ومن خلال دمج إدارة المخاطر في عملياتها، تهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض إلى حماية مواردها والحفاظ على استمراريّتها في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة (لعروسي، ٢٠٢١).

يرتكز مفهوم إدارة المخاطر على أطر نظرية مثل نظرية الطوارئ، التي تُركز على تكييف الاستراتيجيات مع التحديات البيئية الخارجية. وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، تُعدّ إدارة المخاطر أمرًا بالغ الأهمية لمواجهة التقلبات الاقتصادية في المنطقة، مدفوعةً بتقلبات أسعار النفط وجهود التنويع الاقتصادي الوطنية (Lawati, 2025).

٢,٥,٢,٢. فوائد إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

توفر إدارة المخاطر الفعالة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض استقرارًا ماليًا مُعزّزًا من خلال تقليل الخسائر الناجمة عن الأحداث غير المتوقعة، مثل نقص السيولة أو انكماش السوق. من خلال تحديد المخاطر المالية المحتملة، مثل قيود الائتمان، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة تطبيق تدابير مثل التنبؤ بالتدفقات النقدية للحفاظ على الملاءة المالية خلال الأزمات الاقتصادية. يُمكن هذا الاستقرار الشركات من

مواصلة عملياتها والوفاء بالتزاماتها، مما يعزز الثقة بين أصحاب المصلحة ويدعم استمراريته على المدى الطويل في سوق الرياض التنافسي (لعروسي، ٢٠٢١).

كما تُحسّن إدارة المخاطر استمرارية العمليات، مما يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بتجاوز الاضطرابات مثل انقطاعات سلسلة التوريد أو التغييرات التنظيمية. في الرياض، حيث تُغيّر الإصلاحات الاقتصادية ظروف العمل بشكل متكرر، تضمن إدارة المخاطر الفعّالة قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تكيف عملياتها، مثل تنويع الموردين أو تعديل جداول الإنتاج، للحفاظ على تقديم الخدمات. تُقلّل هذه المرونة التشغيلية من وقت التوقف عن العمل وتحافظ على حضورها في السوق، مما يُوفّر ميزة تنافسية خلال فترات الاضطراب الاقتصادي (Shawiah, 2016).

بالإضافة إلى ذلك، تُعزّز إدارة المخاطر عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة برؤى قائمة على البيانات حول التهديدات المحتملة. في الرياض، حيث تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات مُعقّدة ناجمة عن صدمات الاقتصاد الكلي وتحولات السياسات، تُمكن إدارة المخاطر من اتخاذ خيارات مدروسة، مثل الاستثمار في تقنيات فعّالة من حيث التكلفة أو إعطاء الأولوية للمنتجات ذات هامش الربح المرتفع (لعروسي، ٢٠٢١). تُبرز نظرية الرؤية القائمة على الموارد كيف تُعزّز هذه المزايا القدرات الداخلية، مما يُثري البحث حول كيفية تعزيز إدارة المخاطر لقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصمود في الأزمات الاقتصادية (Chakabva et al., 2021).

٢,٥,٢,٣. أنواع المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض مخاطر مالية، تشمل نقص السيولة، وقيود الائتمان، وارتفاع تكاليف الاقتراض، والتي تتفاقم خلال الأزمات الاقتصادية. تُهدد هذه المخاطر استقرار التدفق النقدي وتحد من الاستثمار في استراتيجيات النمو أو تخفيف المخاطر. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على التمويل الخارجي، تُشكل المخاطر المالية تحديات كبيرة، مما يتطلب إدارة دقيقة لضمان استمرارية التشغيل في سوق الرياض كثيف رأس المال (لعروسي، ٢٠٢١).

كما تؤثر المخاطر التشغيلية، مثل انقطاعات سلسلة التوريد أو أعطال المعدات، على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تقديم المنتجات والخدمات. في الرياض، حيث يشيع الاعتماد على سلسلة التوريد العالمية، يمكن أن تؤدي المخاطر التشغيلية إلى تأخير الإنتاج أو زيادة التكاليف، لا سيما خلال تقلبات السوق. تتطلب هذه المخاطر خطط طوارئ فعّالة للحفاظ على الكفاءة وتلبية توقعات العملاء في بيئة تنافسية (Kayani & Alzaid, 2025).

تُشكل مخاطر السوق والتنظيم تحديات إضافية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مدفوعةً بتقلبات طلب المستهلكين وتغير السياسات الحكومية. في الرياض، تنشأ مخاطر السوق من التحولات في تفضيلات المستهلكين، بينما تتبع المخاطر التنظيمية من متطلبات الامتثال الجديدة، مثل الإصلاحات الضريبية

(Shawiah, 2016). تتطلب هذه المخاطر، التي تُحددها نظرية الطوارئ، استراتيجيات تكيفية تتماشى مع الضغوط الخارجية، مما يُوجه تحليل أنواع المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة (Júnior & Pereira, 2023).

٢,٥,٢,٤. أسباب المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تُعدّ الموارد المحدودة، بما في ذلك رأس المال المالي والكوادر الماهرة، سبباً رئيسياً للمخاطر التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. خلال الأزمات الاقتصادية، تُقيد هذه القيود قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في أدوات إدارة المخاطر أو التكيف مع تغيرات السوق، مما يزيد من تأثيرها بعدم الاستقرار المالي. كما أن ندرة الموارد تُحدّ من قابلية التوسع، مما يجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للاضطرابات مقارنةً بالشركات الأكبر حجماً ذات الاحتياطيات الأكبر (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

تُسهّم تقلبات السوق، مثل سلوك المستهلك غير المتوقع أو تقلبات سلسلة التوريد، بشكل كبير في مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة. في الرياض، حيث يُحفّز التنوع الاقتصادي تغيرات السوق السريعة، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات في التنبؤ بالطلب أو تأمين موردين موثوقين. هذه الشكوك، التي غالباً ما تتفاقم بفعل الصدمات الاقتصادية العالمية، تُنشئ مخاطر تشغيلية ومالية تتطلب إدارة استباقية للتخفيف من حدتها (Shawiah, 2016).

كما تُسبب التغييرات التنظيمية مخاطر، إذ تُفرض التحولات المتكررة في السياسات في الرياض، مدفوعةً بأجندات الإصلاح الوطنية، أعباءً على الامتثال. تُكافح الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرات الإدارية المحدودة للتكيف مع اللوائح الجديدة، مما يُحوّل الموارد عن العمليات الأساسية. تُسلّط نظرية الطوارئ الضوء على كيف تستلزم هذه العوامل الخارجية استراتيجيات مُصمّمة خصيصاً لإدارة المخاطر، مما يُثري دراسة أسباب المخاطر في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤؛ Lawati, 2025).

٢,٥,٢,٥. استراتيجيات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

يُعدّ التنويع المالي استراتيجية رئيسية لإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، إذ يُقلل من الاعتماد على مصادر دخل أو تمويل واحدة. ومن خلال تأمين قنوات دخل متعددة أو تمويل بديل، مثل القروض الصغيرة أو المنح الحكومية، يُمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة حماية نفسها من عدم الاستقرار المالي خلال الأزمات الاقتصادية. تُعزز هذه الاستراتيجية السيولة، مما يُمكن الشركات من استدامة عملياتها والاستثمار في فرص النمو رغم التحديات الاقتصادية (Shawiah, 2016).

يتضمن التخطيط للطوارئ الاستعداد للاضطرابات المحتملة من خلال تحليل السيناريوهات ووضع خطط احتياطية. في الرياض، تُطوّر الشركات الصغيرة والمتوسطة استراتيجيات طوارئ، مثل الاحتفاظ بمخزونات

احتياطية أو موردين بديلين، لمعالجة اضطرابات سلسلة التوريد أو تقلبات السوق. تتضمن هذه الخطط استمرارية العمليات، مما يُمكن الشركات من الاستجابة السريعة للآزمات وتقليل فترات التوقف في سوق تنافسية (Dewi & Sari, 2024).

يُعزز اعتماد التقنيات الرقمية، مثل تحليلات البيانات أو أنظمة إدارة المخزون، إدارة المخاطر من خلال تحسين عملية صنع القرار وزيادة الكفاءة. في الرياض، حيث يتماشى التحول الرقمي مع الأهداف الوطنية، تستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من هذه الأدوات لرصد اتجاهات السوق وتحسين مواردها. تعزز هذه الاستراتيجية المرونة من خلال تمكينها من الاستجابة الاستباقية للصدمات الاقتصادية، مثل تقلبات الطلب أو ارتفاع التكاليف (Aoun, 2023).

تُزود برامج تدريب الموظفين الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمهارات اللازمة لإدارة المخاطر بفعالية. في الرياض، يُعزز التدريب على التنبؤ المالي أو إجراءات الامتثال قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على مواكبة التغييرات التنظيمية والصدمات الاقتصادية الكلية. تبني هذه البرامج القدرات الداخلية، بما يتماشى مع تركيز نظرية الرؤية القائمة على الموارد على رأس المال البشري كمورد للمرونة (Lawati, 2025).

توفر الشراكات الاستراتيجية، مثل التعاون مع الشركات الكبرى أو شبكات القطاعات، للشركات الصغيرة والمتوسطة إمكانية الوصول إلى الموارد ورؤى السوق. في الرياض، يمكن للشراكات التخفيف من حدة المخاطر من خلال توفير بنية تحتية مشتركة أو تبادل المعرفة، مما يُمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة الآزمات الاقتصادية بفعالية أكبر (Kayani & Alzaid, 2025).

٢,٥,٢,٦. العوامل التي تعيق الإدارة الفعالة للمخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تُعيق قيود الموارد، بما في ذلك محدودية رأس المال المالي والبشري، بشكل كبير الإدارة الفعالة للمخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض. تُقيد الميزانيات الصغيرة الاستثمار في أدوات إدارة المخاطر المتقدمة، بينما يُحدّ نقص الكوادر المؤهلة من القدرة على وضع الاستراتيجيات وتنفيذها. وخلال الآزمات الاقتصادية، تشدد هذه القيود، مما يُجبر الشركات الصغيرة والمتوسطة على إعطاء الأولوية للبقاء الفوري على تخفيف المخاطر على المدى الطويل (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

يُمثل نقص الخبرة في إدارة المخاطر عائقًا آخر، حيث تفتقر العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض إلى متخصصين مُدرّبين لتصميم أو تنفيذ استراتيجيات المخاطر. وبدون خبرة في مجالات مثل التنبؤ المالي أو الامتثال التنظيمي، تُكافح الشركات الصغيرة والمتوسطة لتوقع الآزمات الاقتصادية أو الاستجابة لها، مما يزيد من تأثرها بالاضطرابات مثل تقلبات السوق أو تغييرات السياسات (Shawiah, 2016).

كما تُعيق البنية التحتية غير الكافية، مثل التكنولوجيا القديمة أو محدودية الوصول إلى الأنظمة الرقمية، إدارة المخاطر بشكل أكبر. ففي الرياض، حيث يتزايد الاعتماد الرقمي، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة

ذات الأنظمة القديمة تحديات في مراقبة المخاطر أو تحسين العمليات (Kayani & Alzaid, 2025). تسلط نظرية الرؤية القائمة على الموارد الضوء على كيفية تقييد هذه القيود البنيوية لقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من الموارد بشكل فعال، مما يوجه تحليل الحواجز التي تحول دون إدارة المخاطر (Lawati, 2025).

٢,٥,٢,٧. أدوات رقمية لتعزيز إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تُعزز الأدوات الرقمية، مثل منصات تحليل البيانات، إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رؤى آنية حول اتجاهات السوق والأداء المالي. في الرياض، حيث يُعدّ التحول الرقمي أولوية وطنية، تستخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة التحليلات للتنبؤ بتقلبات الطلب أو تحديد فرص توفير التكاليف، مما يُمكن من اتخاذ استجابات استباقية للآزمات الاقتصادية. تُحسن هذه الأدوات عملية اتخاذ القرار، وتعزز القدرة على مواجهة تقلبات السوق وعدم الاستقرار المالي (العزري، ٢٠٢٤).

تُسهّل برامج إدارة المخزون وسلسلة التوريد العمليات، مما يُقلل من المخاطر المرتبطة بالانقطاعات. في الرياض، تتبنى الشركات الصغيرة والمتوسطة هذه الأنظمة لتحسين مستويات المخزون وتنويع الموردين، مما يُخفف من تأثير تحديات سلسلة التوريد العالمية خلال الآزمات (دهشان، ٢٠٢١). تُعزز هذه الأدوات الكفاءة التشغيلية، بما يتماشى مع تركيز نظرية الرؤية القائمة على الموارد على الاستفادة من الموارد التكنولوجية لتحقيق ميزة تنافسية (Chakabva et al., 2021).

تُمكن أدوات الإدارة المالية السحابية الشركات الصغيرة والمتوسطة من مراقبة التدفقات النقدية والميزانيات بفعالية، ومعالجة المخاطر المالية. في الرياض، تساعد هذه الأدوات الشركات الصغيرة والمتوسطة على تتبع نفقاتها والتخطيط للطوارئ، مما يضمن السيولة خلال فترات الركود الاقتصادي (Shawiah, 2016).

٢,٥,٣. الإطار النظري لتأثير الآزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

يُدمج هذا القسم الفرعي المنظورات النظرية للآزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر لربط المتغيرات المستقلة والتابعة. ويستخدم نظريات الطوارئ، والرؤية القائمة على الموارد، والنظرية المؤسسية لتحليل كيفية تأثير الآزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالرياض، مما يوفر إطارًا متماسكًا لتطوير الفرضيات واختبارها.

٢,٥,٣,١. الآزمات الاقتصادية كمحفزات لممارسات إدارة المخاطر:

تُعدّ الآزمات الاقتصادية محفزاتٍ هامةً لتطوير وتطبيق ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، إذ تُجبر هذه الشركات على معالجة نقاط الضعف التي كشف عنها عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، وتغيرات السياسات، والصدمات الاقتصادية الكلية (Du et al., 2023). تُؤلّد

هذه الأزمات حاجةً ملحةً للشركات الصغيرة والمتوسطة لتبني استراتيجيات استباقية لحماية عملياتها وضمان استمراريتها. على سبيل المثال، يدفع عدم الاستقرار المالي، مثل تقييد الوصول إلى الائتمان، الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تطبيق توقعات التدفقات النقدية والتخطيط للطوارئ للحفاظ على السيولة (حسن وآخرون، ٢٠٢٣). تُؤطر نظرية الطوارئ الأزمات الاقتصادية كطوارئ خارجية تتطلب استجابات مُصممة لإدارة المخاطر، ومواءمة الاستراتيجيات مع طبيعة الأزمة لتعزيز مرونتها (Júnior & Pereira, 2023).

يدفع تقلب السوق، الذي يتسم بتذبذب طلب المستهلكين أو اضطرابات سلسلة التوريد، الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض إلى تبني ممارسات إدارة مخاطر تُركّز على المرونة التشغيلية. تشمل هذه الممارسات تنويع الموردين أو تعديل مستويات المخزون للتخفيف من حدة الاضطرابات (Erol & Atmaca, 2016). تدفع الحاجة الملحة للاستجابة لتقلبات الأسواق الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى دمج مراقبة السوق الآنية في أطر إدارة المخاطر الخاصة بها، مما يُمكنها من التكيف السريع مع الظروف المتغيرة. تضمن هذه الاستجابة الديناميكية قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحفاظ على تقديم الخدمات والقدرة التنافسية، حتى خلال الفترات الاقتصادية المضطربة (صالح وآخرون، ٢٠٢١).

تدفع التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات الاقتصادية الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين ممارساتها في إدارة المخاطر. في الرياض، حيث تُدخل الإصلاحات الاقتصادية الوطنية بشكل متكرر متطلبات امتثال جديدة، يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة اعتماد استراتيجيات لمواكبة التحولات التنظيمية، مثل الاستثمار في التدريب على الامتثال أو تحديث الإجراءات التشغيلية. تساعد هذه الممارسات الشركات الصغيرة والمتوسطة على تجنب العقوبات والاستفادة من الحوافز الحكومية، ومواءمة جهودها في إدارة المخاطر مع التوقعات المؤسسية لضمان استمرارية العمليات (Dewi & Sari, 2024).

تُجبر الصدمات الاقتصادية الكلية، مثل التضخم أو تقلبات أسعار العملات، الشركات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز ممارسات إدارة المخاطر المالية، مثل التحوط أو تحسين التكلفة. في اقتصاد الرياض المعتمد على النفط، تزيد هذه الصدمات من التكاليف التشغيلية، مما يدفع الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إعطاء الأولوية لاستراتيجيات تخصيص الموارد ووضع الميزانيات (Troise et al., 2022).

٢,٥,٣,٢. تخصيص الموارد للاستجابة للأزمات في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

يلعب تخصيص الموارد دورًا حاسمًا في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض من الاستجابة بفعالية للأزمات الاقتصادية، إذ يُحدد قدرتها على تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر. تُعدّ الموارد المالية، مثل الاحتياطيّات النقدية أو إمكانية الحصول على القروض، أساسية لمعالجة عدم الاستقرار المالي خلال الأزمات. ويمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك موارد مالية كافية الاستثمار في تدابير الطوارئ، مثل صناديق الطوارئ أو إعادة هيكلة الديون، للتخفيف من أثر قيود الائتمان (Alnafisa, 2025). تُؤكد نظرية الرؤية القائمة على الموارد على أن تخصيص الفعال للموارد المالية يُعزز مرونة الشركات الصغيرة

والمتوسطة، ويُمكنها من استدامة عملياتها في ظل الاضطرابات الاقتصادية (Junior & Pereira, 2023).

يُعدّ رأس المال البشري موردًا رئيسيًا آخر للاستجابة للأزمات، حيث يُعدّ الموظفون الماهرون أمرًا حيويًا لتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر. في الرياض، غالبًا ما تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات بسبب محدودية خبراتها، لكن الشركات التي تُخصص موارد لتدريب موظفيها في مجالات مثل التنبؤ المالي أو الأدوات الرقمية يُمكنها التعامل مع الأزمات بشكل أفضل. يُعزز التدريب قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع تقلبات السوق أو التغييرات التنظيمية، مما يضمن قدرة الموظفين على تنفيذ خطط التخفيف من المخاطر بفعالية، وبالتالي تعزيز المرونة التشغيلية (Aoun, 2023).

تزداد أهمية الموارد التكنولوجية، مثل تحليلات البيانات أو أنظمة إدارة المخزون، في الاستجابة للأزمات في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض. يُمكن تخصيص الموارد اللازمة لاعتماد هذه الأدوات الشركات من رصد المخاطر وتحسين العمليات، ومعالجة تحديات مثل اضطرابات سلسلة التوريد أو تقلبات الطلب (البشارة، ٢٠٢١). من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات التكنولوجية، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة تعزيز قدراتها على اتخاذ القرار، بما يتماشى مع تركيز نظرية الرؤية القائمة على الموارد على الاستفادة من القدرات الداخلية لمواجهة الصدمات الخارجية (Junior & Pereira, 2023).

غالبًا ما يكون تخصيص الموارد خلال الأزمات مقيدًا بمحدودية حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يتطلب تحديد الأولويات الاستراتيجية. في الرياض، يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة الموازنة بين الاحتياجات الفورية، مثل الحفاظ على السيولة، والاستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية لإدارة المخاطر. يُمكن تخصيص الفعال للموارد الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستجابة بشكل ديناميكي للأزمات الاقتصادية، مما يُثري تحليل كيفية تأثير توافر الموارد على فعالية إدارة المخاطر وقدرتها على الصمود في مواجهة التحديات المالية والسوقية (الطائي وسليمان، ٢٠١٩).

٢,٥,٣,٣. التأثيرات المؤسسية على إدارة المخاطر خلال الأزمات:

تؤثر التأثيرات المؤسسية، التي تشمل السياسات الحكومية والأطر التنظيمية وتوقعات المجتمع، بشكل كبير على ممارسات إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض خلال الأزمات الاقتصادية. تُوفر السياسات الحكومية، مثل برامج الإغاثة المالية أو الإعفاءات الضريبية، دعمًا أساسيًا للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه عدم الاستقرار المالي. في الرياض، تُقدم المبادرات الوطنية، مثل رؤية ٢٠٣٠، حوافز تُشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني ممارسات إدارة المخاطر، مثل الامتثال للوائح الجديدة أو الاستثمار في الأدوات الرقمية، بما يتماشى مع أهداف التنويع الاقتصادي (Kayani & Alzaid, 2025). تُؤطر النظرية المؤسسية هذه السياسات كضغوط خارجية تُوجه سلوك الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤثر على استراتيجيات إدارة المخاطر لديها (Yahaya & Nadarajah, 2023).

تُوفر الأطر التنظيمية فرصًا وقيودًا على الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات. في الرياض، تُلزم التغييرات التنظيمية المتكررة، مثل تحديث السياسات الضريبية أو قوانين العمل، الشركات الصغيرة والمتوسطة بتكثيف ممارسات إدارة المخاطر لديها لضمان الامتثال. يُعرض عدم التوافق مع هذه اللوائح الشركات الصغيرة والمتوسطة لعقوبات أو الاستبعاد من الدعم الحكومي، مما يُجبر الشركات الصغيرة والمتوسطة على إعطاء الأولوية لإدارة المخاطر التنظيمية. يضمن هذا التوافق الوصول إلى الموارد ويحافظ على الشرعية داخل البيئة المؤسسية، لا سيما خلال الاضطرابات الاقتصادية (Shawiah, 2016).

تؤثر التوقعات المجتمعية، بما في ذلك مطالب أصحاب المصلحة بالشفافية والاستدامة، أيضًا على إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة. ففي الرياض، حيث تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في سوق تنافسية، يتوقع أصحاب المصلحة من الشركات إظهار مرونتها من خلال ممارسات قوية لإدارة المخاطر، مثل التقارير المالية الشفافة أو العمليات المستدامة. تدفع هذه التوقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى دمج استراتيجيات تركز على أصحاب المصلحة في أطر إدارة المخاطر الخاصة بها، مما يعزز سمعتها ومكانتها في السوق خلال الأزمات (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

تُنشئ التأثيرات المؤسسية بيئة معقدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يتطلب منها موازنة الامتثال مع الاحتياجات التشغيلية. في الرياض، يُشكل الدعم الحكومي والضغوط التنظيمية كيفية إعطاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الأولوية لإدارة المخاطر، لا سيما استجابةً لتغيرات السياسات والصدمات الاقتصادية الكلية (Shawiah, 2016).

٢،٥،٣،٤. التكيف الاستراتيجي لتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأزمات:

يُعد التكيف الاستراتيجي أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، إذ يُمكنها من الاستجابة بفعالية للأزمات الاقتصادية من خلال مناهج مرنة ومبتكرة. وخلال الأزمات، تتكيف الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنويع مصادر دخلها، مثل استهداف أسواق جديدة أو تقديم منتجات بديلة، لمواجهة تقلبات السوق (Shawiah, 2016). تُمكن هذه الاستراتيجيات التكيفية، القائمة على نظرية الطوارئ، الشركات الصغيرة والمتوسطة من موازنة عملياتها مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، مما يضمن الاستمرارية والقدرة التنافسية في بيئة سوق الرياض الديناميكية (Lawati, 2025).

يُمثل التحول الرقمي استراتيجية تكيف رئيسية، حيث تستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض من تقنيات مثل منصات التجارة الإلكترونية أو تحليلات البيانات للتخفيف من المخاطر. ومن خلال اعتماد الأدوات الرقمية، يُمكن للشركات تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستجابة لتقلبات الطلب أو اضطرابات سلسلة التوريد. تتماشى هذه الاستراتيجية مع أهداف الرقمنة الوطنية، مما يُمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من تعزيز مرونتها من خلال تحسين قدرات رصد المخاطر واتخاذ القرارات خلال الأزمات الاقتصادية (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

كما يُعزز التعاون مع شركاء القطاع أو البرامج الحكومية مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التكيف الاستراتيجي. في الرياض، تُشكّل الشركات الصغيرة والمتوسطة شراكاتٍ للوصول إلى موارد مشتركة أو رؤى سوقية، مما يُخفف من أثر القيود المالية أو التغييرات التنظيمية. تُعزز هذه الاستراتيجيات التعاونية المرونة من خلال توسيع قاعدة موارد الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يُثري دراسةً استكشافيةً حول كيفية تأثير الاستراتيجيات التكيفية على فعالية إدارة المخاطر في مواجهة الأزمات الاقتصادية (Shawiah, 2016).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

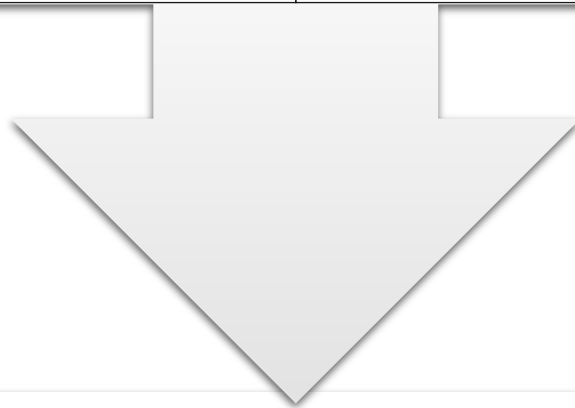
١, ٣. المقدمة:

يُحدد الفصل الثالث من هذا البحث المنهجية المُصممة للتحقيق الشامل في تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. تعتمد الدراسة نهجًا مُختلطًا، يجمع بين المنهجيات الكمية والنوعية لتحقيق فهم مُحكم لمشكلة البحث. يتضمن الجانب الكمي استخدام استبيان مُهيكل لجمع البيانات الرقمية من المشاركين، ورصد آرائهم ومواقفهم وتجاربهم المتعلقة بكيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة. يُمكن هذا النهج من جمع بيانات قابلة للقياس لتحديد الأنماط والارتباطات. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الجانب النوعي مراجعة شاملة للأدبيات السابقة وإطارًا نظريًا، مما يُوفر معًا أساسًا مفاهيميًا لفهم متغيرات البحث - الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر - وعلاقاتها المتبادلة. من خلال الجمع بين هذه المنهجيات، تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل يدمج البيانات التجريبية مع الرؤى النظرية، مما يضمن استكشافًا شاملاً لمشكلة البحث.

يستخدم البحث منهجًا تحليليًا وصفيًا ارتباطيًا لدراسة الاتجاهات العامة في استجابات المشاركين، مع تحليل العلاقات بين المتغير المستقل (الأزمات الاقتصادية، بأبعادها المتمثلة في عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية) والمتغير التابع (إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة). تُسهّل هذه الطريقة تحديد الارتباطات بين هذه العوامل، مما يُتيح فهمًا أعمق لكيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر. يبدأ الفصل بعرض نموذج مُفصّل لمتغيرات البحث، مُعرّفًا كل متغير وأبعاده بوضوح، وذلك لوضع إطار عمل متين للدراسة. ثم يصف الفصل مجتمع البحث وعينته، موضحًا عملية اختيار العينة والعوامل المؤثرة في هذه الاختيارات. بالإضافة إلى ذلك، يُفصّل الفصل خطوات جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك الأدوات والإجراءات المُستخدمة لجمع البيانات ومعالجتها. وأخيرًا، يتناول الفصل قيود الدراسة وحدودها، مُوضحًا نطاق النتائج وقابليتها للتعميم لضمان عملية بحث شفافة ومركزة.

المتغير المستقل: الأزمات الاقتصادية

4. صدمات الاقتصاد الكلي • صدمات الاقتصاد الكلي هي تغيرات اقتصادية واسعة النطاق، مثل التضخم أو انخفاض قيمة العملة، مما يرفع التكاليف ويعقد تخطيط الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض خلال الأزمات. المتغير التابع: إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة	3. تغييرات السياسات واللوائح • تغييرات السياسات واللوائح هي إجراءات حكومية، مثل التحولات الضريبية أو القواعد الجديدة، والتي تغير الاستراتيجيات التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض خلال الأزمات الاقتصادية.	2. تقلبات السوق • ينطوي تقلب السوق على تغيرات غير متوقعة، مثل تقلبات الطلب أو مشاكل سلسلة التوريد، مما يؤدي إلى تعطيل مبيعات الشركات الصغيرة والمتوسطة وعملياتها في الرياض خلال الأزمات.	1. عدم الاستقرار المالي • يشير عدم الاستقرار المالي إلى محدودية الوصول إلى التمويل، مثل نقص السيولة أو قيود الائتمان، مما يؤثر على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على العمل خلال الأزمات الاقتصادية في الرياض.
---	--	---	---



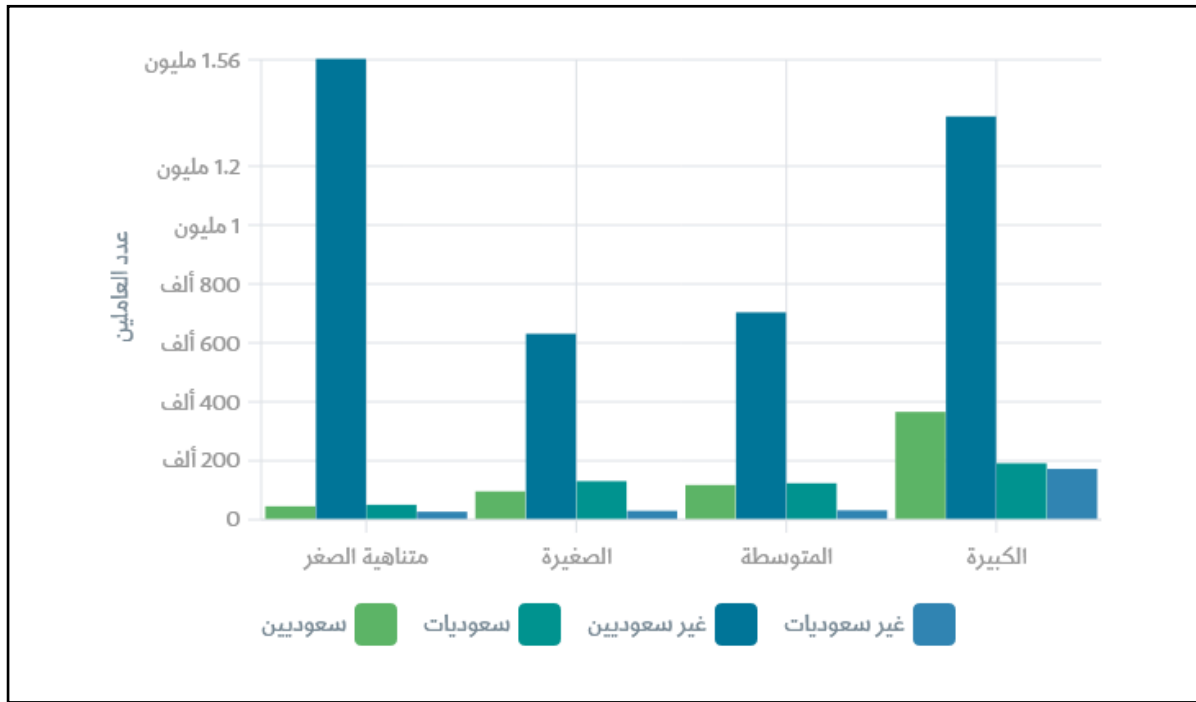
المتغير التابع: إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة

تُشير إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الاستراتيجيات والعمليات التي تستخدمها هذه المنشآت في الرياض لتحديد وتقييم وتخفيف المخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية. وتشمل التخطيط والإجراءات اللازمة لضمان مرونة الأعمال واستمراريتها.

الشكل (٣-١) نموذج تصميم متغيرات البحث

٣,٣. مجتمع البحث:

بحسب التقرير الصادر عن أطلس الأعمال في المنشآت السعودية لعام ٢٠٢٤ يشمل مجتمع البحث في هذه الدراسة جميع العاملين، سعوديين وغير سعوديين، في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الرياض، بما في ذلك الذكور والإناث المسجلين في التأمينات الاجتماعية. يمثل هذا المجتمع، الذي يبلغ إجماليه ١,٨٤١,٢٧٧ فرداً، مجموعة متنوعة من الموظفين العاملين في مركز اقتصادي ديناميكي محوري في جهود التنويع الاقتصادي لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. تغطي المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض قطاعات متنوعة، مثل تجارة التجزئة والتصنيع والخدمات، وهي حيوية للنمو الاقتصادي في المنطقة، حيث تساهم بشكل كبير في التوظيف والابتكار. يضمن إشراك كل من العمال السعوديين وغير السعوديين تمثيلاً شاملاً للقوى العاملة، مما يعكس الطبيعة متعددة الثقافات لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض، حيث يتعاون الوافدون والسكان المحليون في بيئة أعمال تنافسية ومتطورة تتأثر بالأزمات الاقتصادية (أطلس الأعمال في منشآت، ٢٠٢٤). والشكل التالي يوضح المزيد من التفاصيل:



الشكل (٣-٢) عدد العاملين في الرياض وفقاً للجنس والجنسية وحجم المنشأة

يوفر التركيز على العاملين المسجلين في التأمينات الاجتماعية حدوداً واضحة لمجتمع الدراسة، مما يضمن أن يلتقط البحث الأفراد العاملين رسمياً والمتأثرين بشكل مباشر بممارسات إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية. يوفر العدد الكبير من السكان، البالغ ١,٨٤١,٢٧٧ نسمة، قاعدةً فعّالة للعينات، مما يسمح للدراسة باستكشاف وجهات نظر متنوعة حول كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية - التي تتسم بعدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، وتغيرات السياسات، والصدمات الاقتصادية

الكلية - على استراتيجيات إدارة المخاطر. ومن خلال استهداف هذه الفئة تحديداً في الرياض، يتوافق البحث مع السياق المحلي، ويعالج التحديات الفريدة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة تتأثر بتقلبات أسعار النفط والإصلاحات الاقتصادية الوطنية، مما يضمن ملاءمة النتائج وتطبيقها على أهداف الدراسة (أطلس الأعمال في منشآت، ٢٠٢٤).

٣,٤. خصائص العينة:

يعتمد البحث على أسلوب أخذ عينة عشوائية بسيطة لاختيار المشاركين من مجتمع يضم ١,٨٤١,٢٧٧ عاملاً في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الرياض، مما يضمن تمثيل العينة للمجتمع الأوسع وإمكانية تعميم النتائج عليه. تضمن هذه الطريقة عملية اختيار محايدة، حيث يتمتع كل عامل - بغض النظر عن جنسه أو جنسيته أو أي خصائص أخرى - بفرصة متساوية في المشاركة. تشمل العينة مزيجاً متوازناً من الذكور والإناث، بالإضافة إلى عمال سعوديين وغير سعوديين، مما يعكس تنوع القوى العاملة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالرياض. يُعد هذا التنوع بالغ الأهمية، إذ يعكس وجهات النظر والتجارب المتنوعة للموظفين الذين يتعاملون مع الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على ممارسات إدارة المخاطر. ومن خلال ضمان تمثيل حقيقي للسكان، تُمكن العينة الدراسة من استخلاص استنتاجات موثوقة حول كيفية استجابة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض للاضطرابات الاقتصادية، مثل عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، وتغيرات السياسات، والصدمات الاقتصادية الكلية.

تلعب الخصائص الديموغرافية للعينة - الجنس والعمر والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة - دوراً مهماً في تشكيل نتائج البحث. قد يؤثر الجنس على تصورات المخاطر، حيث يُعطي الذكور والإناث الأولوية لاستراتيجيات مختلفة لإدارة المخاطر بناءً على أدوارهم أو تجاربهم داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة. يؤثر العمر على القدرة على التكيف مع الأزمات الاقتصادية، حيث قد يتبنى العمال الأصغر سناً مناهج مبتكرة لتخفيف المخاطر، بينما قد يعتمد العمال الأكبر سناً على استراتيجيات قائمة على الخبرة. يؤثر المستوى التعليمي على القدرة على فهم وتنفيذ أطر إدارة المخاطر المعقدة، حيث يُحتمل أن يساهم الأفراد ذوو التعليم العالي في استجابات أكثر تطوراً. تؤثر سنوات الخبرة على المعرفة العملية في التعامل مع التحديات الاقتصادية، حيث قد يُقدم الموظفون المخضرمون رؤى حول ممارسات إدارة المخاطر الفعالة المستمدة من الأزمات السابقة. من خلال دمج هذه المتغيرات الديموغرافية، يمكن للدراسة تحليل كيفية توسُّطها في العلاقة بين الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر، مما يوفر فهماً دقيقاً لتأثيرها على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

٣,٥. محددات حجم العينة:

سيختار البحث عينة عشوائية بسيطة واحدة من مجتمع البحث الأوسع، والذي يتكون من ١,٨٤١,٢٧٧ عاملاً في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الرياض، ويشمل موظفين سعوديين وغير سعوديين مسجلين في التأمينات الاجتماعية. تضمن طريقة أخذ العينات هذه تكافؤ فرص الاختيار لجميع العاملين، مما يعزز عينة تمثيلية وغير متحيزة، مما يسمح بتعميم نتائج الدراسة حول تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر على جميع السكان. سيتم تحديد حجم العينة باستخدام معادلة (Krejcie and Morgan (1970، وهي صيغة معترف بها على نطاق واسع لحساب أحجام العينات المناسبة في الأبحاث التي تشمل مجتمعات سكانية كبيرة. يضمن هذا النهج أن تكون العينة كبيرة بما يكفي لتحقيق الموثوقية الإحصائية، مع الحفاظ على سهولة جمع البيانات وتحليلها، مع مراعاة وجهات النظر المتنوعة للعاملين والعاملات، بالإضافة إلى الموظفين السعوديين وغير السعوديين، ضمن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحيوي في الرياض. والجدول التالي المستمد من أطلس الأعمال في منشآت (٢٠٢٤) يبين تفاصيل العاملين تبعاً للجنس والجنسية وحجم المنشأة:

الجدول (٣-١) تفاصيل عدد العاملين في الرياض بالأرقام وفقاً للجنس والجنسية وحجم المنشأة

حجم المنشأة	الجنسية	الجنس	عدد العاملين
الصغيرة	سعوديين	ذكر	93,074
الصغيرة	غير سعوديين	ذكر	628,094
الصغيرة	سعوديات	أنثى	127,915
الصغيرة	غير سعوديات	أنثى	27,078
المتوسطة	سعوديين	ذكر	114,904
المتوسطة	غير سعوديين	ذكر	700,721
المتوسطة	سعوديات	أنثى	120,740
المتوسطة	غير سعوديات	أنثى	28,751
المجموع			1,841,277

كما أوضح (Bukhari (2021، تُستخدم معادلة (Krejcie and Morgan (1970 لتحديد حجم عينة صالح إحصائياً بناءً على حجم المجتمع ومستوى الثقة وهامش الخطأ وتوزيع الاستجابة المتوقع. تُبسّط هذه الصيغة عملية حساب حجم العينة من خلال توفير جدول أو معادلة موحدة توازن بين الدقة والجدوى، مما يجعلها مناسبة بشكل خاص للدراسات مثل هذه الدراسة، حيث يكون المجتمع كبيراً ومتنوعاً. من خلال تطبيق هذه المعادلة، يضمن البحث أن يكون حجم العينة كافياً ليعكس الخصائص الديموغرافية - مثل الجنس والعمر والتحصيل التعليمي وسنوات الخبرة - التي قد تؤثر على تصورات العمال لممارسات إدارة

المخاطر أثناء الأزمات الاقتصادية. تعزز هذه الدقة المنهجية قدرة الدراسة على استخلاص استنتاجات ذات مغزى حول كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض مع تحديات مثل عدم الاستقرار المالي وتقلبات السوق وتغيرات السياسات والصدمات الاقتصادية الكلية، مما يضمن أن تكون النتائج موثوقة وقابلة للتطبيق على مجتمع الشركات الصغيرة والمتوسطة الأوسع في المنطقة.

وكما تم شرحه بالتفصيل في دراسة (Bukhari (2021 فإن حجم العينة يتم حسابه باستخدام معادلة krejcie and morgan's (1970) يتم كالتالي:

$$s = \frac{N \times X^2 \times p \times q}{(N - 1) \times d^2 + X^2 \times p \times q}$$

حيث أن:

s = حجم العينة المطلوب

N = حجم المجتمع

X = (المستوى ثقة ٩٥%، فهو تقريباً ١,٩٦)

p = نسبة السكان (عادة ٥٠%)

$q = (1 - p)$

d = هامش الخطأ (يفترض أنه ٥%، أو ٠,٠٥)

وعندما يتم التعويض في المعادلة نجد مايلي:

$$\frac{1,841,277 \times 1.96^2 \times 0.5 \times 0.5}{1,841,276 \times 0.05^2 + 1.96^2 \times 0.5 \times 0.5}$$

وبالتالي سوف يكون حجم العينة ٣٨٤,٠٨٠,٠٧٤٩٦٨٨٨ أي تحديداً ٣٨٥ شخصاً، وبهذا فيجب أن يشارك ٣٨٥ فرداً كحد أدنى في الاستبيان.

٣,٦. خطوات جمع البيانات وأدواتها:

سيُجرى جمع البيانات الأولية لهذا البحث باستخدام استبيان مُنظَّم، صُمم هذا الاستبيان لجمع بيانات شاملة، وينقسم إلى قسمين. يتكون القسم الأول من أربعة أسئلة ديموغرافية تتناول الجنس والعمر والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة، وهي عوامل بالغة الأهمية لتحليل كيفية تأثير هذه العوامل على تصورات إدارة المخاطر خلال الأزمات الاقتصادية. يتألف القسم الثاني من ٣٠ عبارة، خمسة منها مخصصة لكل بُعد من الأبعاد الأربعة للمتغير المستقل - عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية - وعشرة عبارات تركز على المتغير التابع، وهو إدارة المخاطر في

المنشآت الصغيرة والمتوسطة. جميع عبارات الاستبيان، البالغ عددها ٣٠ عبارة، تستخدم مقياس ليكرت خماسي النقاط لضمان اتساق الإجابات، وجميع الأسئلة وعددها ٣٤ سؤالاً إلزامية لتجنب الأخطاء أو البيانات المفقودة، مما يعزز موثوقية البيانات المجمعة.

لضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية، تتضمن عملية جمع البيانات الحصول على موافقة مستنيرة من جميع المشاركين قبل إكمال الاستبيان. يوضح نموذج الموافقة بوضوح أن المشاركة طوعية، ويمكن للمشاركين الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. كما يُعلمهم بأن إجاباتهم ستساهم في البحث العلمي، وأنها سرية، وستُستخدم فقط لأغراض الدراسة. صُمم الاستبيان بحيث لا يستغرق إكماله أكثر من ٣٠ دقيقة، مع مراعاة وقت المشاركين وضمان جمع بيانات شامل. سيتم توزيع الاستبيان إلكترونياً على العينة المختارة بالاستفادة من منصات الاستطلاعات الإلكترونية لنماذج Google لتسهيل جمع البيانات بكفاءة وتقليل التحديات اللوجستية. يضمن هذا النهج سهولة الوصول للقوى العاملة المتنوعة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالرياض، بما في ذلك الذكور والإناث، والعاملين السعوديين وغير السعوديين، ويسمح بتجميع البيانات وتحليلها بشكل منهجي.

بالإضافة إلى البيانات الأولية، سيجمع البحث بيانات ثانوية من خلال مراجعة شاملة للأدبيات السابقة. يتضمن ذلك جمع وتحليل الدراسات ذات الصلة من مصادر عربية وأجنبية تتناول الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ستوفر البيانات الثانوية أساساً نظرياً وتجريبياً، مما يساعد على وضع البيانات الأولية في سياقها الصحيح من خلال تحديد الاتجاهات والفجوات والرؤى المستمدة من البحوث السابقة. وستُستخدم قواعد البيانات الأكاديمية والمجلات والتقارير لتجميع هذه البيانات الثانوية، مما يضمن فهماً متيناً لمشكلة البحث. ومن خلال دمج البيانات الأولية من الاستبيان مع البيانات الثانوية من الأدبيات، تهدف الدراسة إلى إجراء تحليل شامل لكيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، من خلال الجمع بين الأدلة التجريبية والمعرفة العلمية الراسخة.

٣,٧. خطوات وأدوات التحليل الإحصائي:

يبدأ التحليل الإحصائي لهذا البحث بجمع البيانات الأولية من خلال استبيان مُنظم مُوزع عبر نماذج جوجل. بعد جمع الردود، تُصدَّر إلى ملف إكسل للمعالجة الأولية. تخضع البيانات لعملية تنقية لمعالجة أي تناقضات، مثل الإدخالات المكررة، مما يضمن الدقة والموثوقية. خلال هذه المرحلة، تُرمَّز الردود غير الرقمية، مثل تلك المُستقاة من مقياس ليكرت الخماسي، ترميزاً رقمياً (من ١ لـ ٥) "أعارض بشدة" إلى ٥ لـ "أوافق بشدة". بعد ذلك، تُستورد مجموعة البيانات المُنقَّاة والمُتمِّلة رقمياً إلى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء تحليل إحصائي شامل. يضمن هذا النهج المنهجي إعداد البيانات لتحليل دقيق يُعالج أهداف البحث وفرضياته.

تركز الخطوة الأولى من التحليل الإحصائي على دراسة الخصائص الديموغرافية للعينة، والتي تشمل الجنس والعمر والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة، لفهم تأثيرها على نتائج البحث. باستخدام برنامج SPSS، سيتم توليد إحصاءات وصفية لتلخيص هذه الخصائص، بما في ذلك التكرارات والنسب المئوية لكل فئة. تُعرض النتائج في جدول موحد، مصحوبًا بعروض مرئية مثل المخططات الدائرية لتوضيح توزيع المتغيرات الديموغرافية. سيبرز التعليق على النتائج كيف يُمكن لهذه الخصائص أن تُشكل تصورات المشاركين للآزمات الاقتصادية وممارسات إدارة المخاطر. على سبيل المثال، قد تؤثر الاختلافات في مستويات الخبرة على استراتيجيات تخفيف المخاطر، بينما يُمكن أن يؤثر المستوى التعليمي على فهم تغييرات السياسات. تُوفر هذه الخطوة فهمًا أساسيًا لتركيبية العينة وتأثيرها المحتمل على نتائج الدراسة.

تُقيم الخطوة الثانية الاتساق الداخلي لعناصر الاستبيان الثلاثين باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وهو مقياس للموثوقية. سيتم استخدام برنامج SPSS لحساب معامل ألفا كرونباخ لكل عبارة على حدة، ثم تجميع العناصر الخمسة المقابلة لكل بُعد من أبعاد المتغير المستقل (عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية)، والعناصر العشرة للمتغير التابع (إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة)، وأخيرًا للاستبيان بأكمله. سيتم عرض النتائج في جدول يوضح قيم ألفا كرونباخ، حيث تشير القيم التي تزيد عن ٠,٧ إلى موثوقية مقبولة. سيُفسر التعليق هذه النتائج، ويناقش مدى اتساق الاستبيان، ويحدد أي أبعاد أو عناصر قد تتطلب مزيدًا من التدقيق. تضمن هذه الخطوة أن يكون الاستبيان أداة موثوقة لقياس العناصر قيد البحث، مما يعزز صحة التحليلات اللاحقة.

تتضمن الخطوة الثالثة الإجابة عن أسئلة البحث من خلال تحليل الآراء العامة للمشاركين في الاستبيان باستخدام إحصاءات وصفية مبنية على استجابات مقياس ليكرت الخماسي. سيحسب برنامج SPSS التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتباينات لكل بُعد من الأبعاد الأربعة للمتغير المستقل والمتغير التابع. سيجري التحليل بالتتابع، بدءًا بفحص كل بُعد (مثل متوسط الاستجابات لبنود عدم الاستقرار المالي)، ثم المتغير التابع، وصولًا إلى الاتجاه العام لآراء المشاركين. ستُعرض النتائج في جداول مفصلة، مع جدول نهائي يلخص متوسط المتوسطات لتسليط الضوء على الاتجاه العام. سيتم إنشاء رسوم بيانية تكرارية لتوضيح توزيعات الاستجابات لكل بُعد ومتغير. سيُفسر التعليق هذه النتائج، مُشيرًا، على سبيل المثال، إلى ما إذا كان المشاركون يرون أن الصدمات الاقتصادية الكلية أكثر تأثيرًا من تقلبات السوق. تُقدم هذه الخطوة نظرة عامة شاملة على تصورات المشاركين، وتمهد الطريق لاختبار الفرضيات.

الخطوة الرابعة والأخيرة: التحقق من صحة فرضيات البحث من خلال فحص الارتباطات بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون، المناسبة لعينة يتجاوز حجمها ٣٠. سيُنشئ برنامج SPSS جدول مصفوفة ارتباط يعرض معاملات ارتباط بيرسون، التي تقيس قوة واتجاه العلاقات بين المتغيرات (مثلًا، بين عدم الاستقرار المالي وإدارة المخاطر). تشير الارتباطات المهمة (p

0.05 <) إلى دعم الفرضيات، مثل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات السوق وممارسات إدارة المخاطر. سيُرفق بالجدول شرح للنتائج، مع تعليق يناقش آثار الارتباطات القوية أو الضعيفة أو غير المهمة. على سبيل المثال، قد يشير الارتباط القوي بين تغييرات السياسات وإدارة المخاطر إلى أن التحولات التنظيمية تؤثر بشدة على استراتيجيات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. تختبر هذه الخطوة فرضيات الدراسة بدقة، مقدمة أدلة تجريبية لمعالجة مشكلة البحث والمساهمة في فهم كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٣,٨. حدود الدراسة:

٣,٨,١. الحدود الزمانية:

ينحصر البحث في عام ٢٠٢٥، مع التركيز على جمع البيانات وتحليلها ضمن هذا الإطار الزمني المحدد. يضمن هذا الإطار الزمني أن تلتقط الدراسة لمحة معاصرة عن كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، بما يعكس الظروف الاقتصادية الراهنة، كتلك المتأثرة برؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ والاضطرابات الاقتصادية العالمية والإقليمية الأخيرة. ويعني هذا الإطار أن النتائج ستكون وثيقة الصلة بالسياق الاقتصادي الحالي، مقدمة رؤى آنية لصانعي السياسات ومديري الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، يكمن القصور في أن النتائج قد لا تراعي بشكل كامل الاتجاهات طويلة الأجل أو التحولات الاقتصادية المستقبلية، مما قد يقلل من إمكانية تطبيقها على فترات زمنية مختلفة أو ظروف اقتصادية متطورة.

٣,٨,٢. الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة جغرافيًا على الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في منطقة الرياض، المركز الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. يُركز هذا الحد المكاني البحث على مجال رئيسي تلعب فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في التنويع الاقتصادي والنمو، بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية للمملكة. ويعني ذلك أن النتائج ستكون قابلة للتطبيق مباشرةً على المشهد الاقتصادي الفريد للرياض، الذي يتميز بدوره كمركز تجاري وتعرضه لتقلبات أسعار النفط. ومع ذلك، يكمن القصور في أن النتائج قد لا تكون قابلة للتعميم على الشركات الصغيرة والمتوسطة في مناطق أخرى من المملكة العربية السعودية أو خارجها، حيث قد تختلف الظروف الاقتصادية وديناميكيات السوق والبيئات التنظيمية اختلافًا كبيرًا.

٣,٨,٣. الحدود الموضوعية:

تُحدد حدود موضوع البحث بالمتغيرات وأبعادها: المتغير المستقل، الأزمات الاقتصادية (بما في ذلك أبعاد عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية)، والمتغير التابع، إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. يضمن هذا التركيز إجراء تحقيق

واضح ومُستهدف في كيفية تأثير الاضطرابات الاقتصادية المُحددة على استراتيجيات إدارة المخاطر. ويستنتج من ذلك أن الدراسة تُقدم تحليلاً مُفصلاً للتفاعل بين هذه المتغيرات، مُقدمةً رؤى عملية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. ومع ذلك، فإن القيد يكمن في أنه من خلال التركيز فقط على هذه المتغيرات، قد يستبعد البحث عوامل أخرى، مثل الثقافة التنظيمية الداخلية أو ديناميكيات التجارة العالمية الخارجية، والتي قد تؤثر أيضاً على إدارة المخاطر، مما قد يضيق نطاق النتائج.

٤,٨,٣. الحدود البشرية:

يستهدف البحث المشاركين من العاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، من الذكور والإناث، سعوديين وغير سعوديين، مسجلين في التأمينات الاجتماعية، ويبلغ إجمالي عددهم ٢٧٧,٨٤١ نسمة. يضمن هذا الحد البشري عينة متنوعة وتمثيلية، تلتقط وجهات نظر متنوعة من قوة عاملة متعددة الثقافات متأثرة بالآزمات الاقتصادية وممارسات إدارة المخاطر. يُستنتج من ذلك أن الدراسة ستعكس تجارب قاعدة واسعة من الموظفين، مما يُعزز أهمية النتائج بالنسبة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض. ومع ذلك، يُمثل استبعاد العمال غير المسجلين في التأمينات الاجتماعية، مثل العاملين غير النظاميين، أحد القيود، وقد يُغفل شريحة من القوى العاملة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما قد يُحد من شمولية الرؤى المُقدمة حول ممارسات إدارة المخاطر.

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي (الدراسة الميدانية)

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي (الدراسة الميدانية)

٤.١. المقدمة:

تم توزيع الاستبيان على ٤٥٠ موظفًا من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض، متجاوزًا الحد الأدنى المطلوب لحجم العينة البالغ ٣٨٥ موظفًا لضمان تمثيل عينة من مجتمع بلغ ١،٨٤١،٢٧٧ موظفًا، بما في ذلك السعوديون وغير السعوديين المسجلين في التأمينات الاجتماعية. يعكس هذا التنوع السكاني دور الرياض كمركز اقتصادي ديناميكي محوري لجهود التنويع الاقتصادي في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. استهدف الاستبيان الموظفين لجمع رؤى حول الأبعاد الأربعة للأزمات الاقتصادية - عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية - وتأثيرها على ممارسات إدارة المخاطر. تؤكد عملية جمع البيانات المنهجية على أهمية استخلاص وجهات نظر الموظفين لفهم مرونة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة اقتصادية معقدة.

تم استرداد ٤١٢ استبيانًا، مما يشير إلى معدل استجابة قوي يعزز موثوقية النتائج. يُعدّ هذا المعدل المرتفع من المشاركة بالغ الأهمية، إذ يضمن تغطية البيانات لمجموعة واسعة من تجارب الموظفين في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض، مما يُعزز قدرة الدراسة على عكس وجهات نظر متنوعة.

تم تصدير البيانات من نموذج Google إلى ملف Excel، حيث أزيلت الردود المكررة بعناية للحفاظ على سلامة البيانات. كانت عملية التنظيف هذه ضرورية للتخلص من التكرار، وضمان تمثيل مجموعة البيانات بدقة لتصورات الموظفين دون أي تحيز. ثم حُوّلت البيانات المُنقّاة إلى صيغة رقمية وأدخلت في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليلها. يُبرز هذا النهج الدقيق لإعداد البيانات أهمية الإدارة الدقيقة للبيانات في تسهيل التحليل الإحصائي الدقيق، مما يُتيح فحصًا واضحًا للعلاقات بين الأزمات الاقتصادية وممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تم تحليل الإحصاءات الوصفية لخصائص العينة، مع توفير تفاصيل حول التركيبة السكانية للموظفين، مثل الجنس والعمر والتحصيل العلمي وعدد سنوات الخبرة. يُعدّ هذا التحليل بالغ الأهمية لوضع النتائج في سياقها الصحيح ضمن القوى العاملة المتنوعة في الرياض، مما يضمن ملاءمة النتائج للمشهد الأوسع للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تم تقييم موثوقية الاستبيان والاتساق الداخلي لبياناته باستخدام معامل ألفا كرونباخ، مما يؤكد صلاحية الأداة في التقاط آراء الموظفين. تُعدّ هذه الخطوات أساسية لإرساء أساس موثوق لمزيد من التحليل، وضمان دقة النتائج اللاحقة.

تم فحص اتجاهات الرأي العام بين المشاركين لتحديد أنماط كيفية إدراك الموظفين لتأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة. تم حساب معامل ارتباط بيرسون لتقييم العلاقات بين المتغيرات المستقلة (أبعاد الأزمة الاقتصادية) والمتغير التابع (ممارسات إدارة المخاطر)،

مما يكشف عن قوة واتجاه هذه الارتباطات. قدم التحليل الإحصائي رؤية شاملة، مما يوفر رؤية قيمة حول كيفية إدراك الموظفين في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض للتحديات الاقتصادية واستجابة هم لها. وتعتبر هذه الخطوات التحليلية بالغة الأهمية لاستخلاص استنتاجات ذات مغزى، مما يساهم في فهم أعمق لمرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق البيئة الاقتصادية في الرياض.

٤,٢. تحليل خصائص العينة المشاركة في البحث:

يقدم الجدول التالي لمحة شاملة عن الخصائص الديموغرافية للمشاركين في الاستبيان، مع رصد متغيرات رئيسية مثل الجنس والعمر والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة لدى العاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة. يُعد هذا التحليل التفصيلي ضروريًا لفهم تركيبة القوى العاملة، إذ يُقدم رؤى حول تنوع المشاركين ومؤهلاتهم، وهو أمر بالغ الأهمية لتحليل تصوراتهم للآزمات الاقتصادية وممارسات إدارة المخاطر. تضمن البيانات وضع النتائج في سياقها الصحيح ضمن التركيبة السكانية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يُسهّل تفسير نتائج الدراسة بدقة.

الجدول (٤-١) خصائص العينة المشاركة في البحث

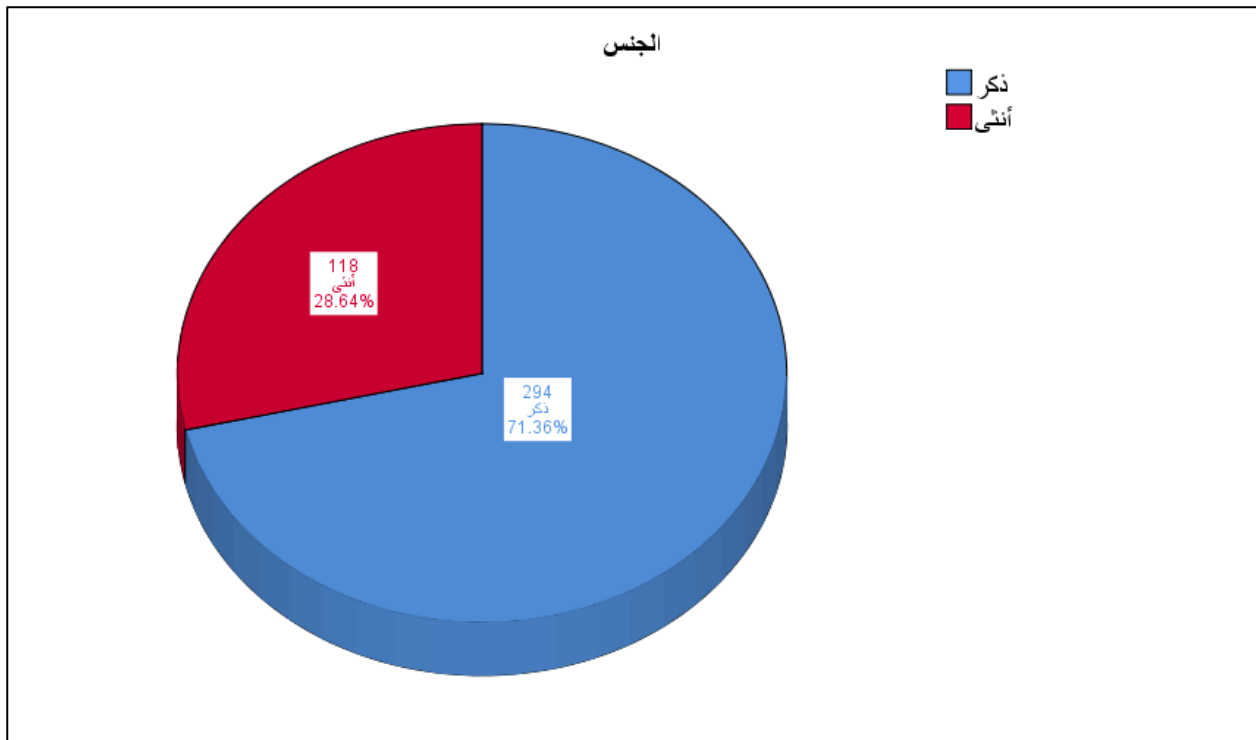
المتغيرات	المجموعات	التكرار	النسبة المئوية للتكرار
الجنس	ذكر	294	71.4
	أنثى	118	28.6
	المجموع	412	100
العمر	أقل من ٢٠ سنة	35	8.5
	من ٢١ إلى ٣٠ سنة	129	31.3
	من ٣١ إلى ٤٠ سنة	69	16.7
	من ٤١ إلى ٥٠ سنة	134	32.5
	من ٥١ إلى ٦٠ سنة	45	10.9
	المجموع	412	100
التحصيل العلمي	ثانوية عامة	25	6.1
	دبلوم متوسط	158	38.3
	بكالوريوس	143	34.7
	دبلوم عالي	76	18.4
	ماجستير	2	0.5
	دكتوراه	8	1.9
	المجموع	412	100
سنوات الخبرة	أقل من سنة	15	3.6
	من سنة إلى ٥ سنوات	177	43.0
	من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات	129	31.3
	من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة	67	16.3
	أكثر من ١٥ سنة	24	5.8
	المجموع	412	100

٤,٢,١. تفسير نتائج التحليل:

٤,٢,١,١. تفسير نتائج تحليل بيانات الجنس (النوع):

يشير التوزيع الجنساني إلى أن ٢٩٤ مشاركاً، أي ما نسبته ٧١,٤%، هم من الذكور، بينما ١١٨ مشاركة، أي ما نسبته ٢٨,٦%، من الإناث. يعكس هذا التوزيع الذي يهيمن عليه الذكور الديناميكيات الجنسانية السائدة ضمن القوى العاملة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يشغل الذكور غالباً غالبية الأدوار التشغيلية والتقنية. ويشير هذا التمثيل الذكوري الكبير إلى أن الموظفين الذكور قد يكون لهم تأثير أقوى على تشكيل استجابات مكان العمل للتحديات الاقتصادية، مما قد يؤثر على تصميم وتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر.

يبرز انخفاض نسبة الموظفين اختلال التوازن بين الجنسين الذي قد يؤثر على تنوع وجهات النظر حول إدارة المخاطر. قد تواجه الموظفين تحديات فريدة أو يساهم برؤى مميزة، لا سيما في القطاعات التي يقل فيها تمثيلهن. ويؤكد هذا التوزيع الجنساني على أهمية مراعاة النهج الشاملة لضمان أن تُلبى ممارسات إدارة المخاطر احتياجات ووجهات نظر جميع الموظفين، مما يُعزز المرونة التنظيمية بشكل عام خلال الأزمات الاقتصادية. وفيما يلي مخطط يُظهر نسب وتكرارات العينة المشاركة من ناحية الجنس (النوع):

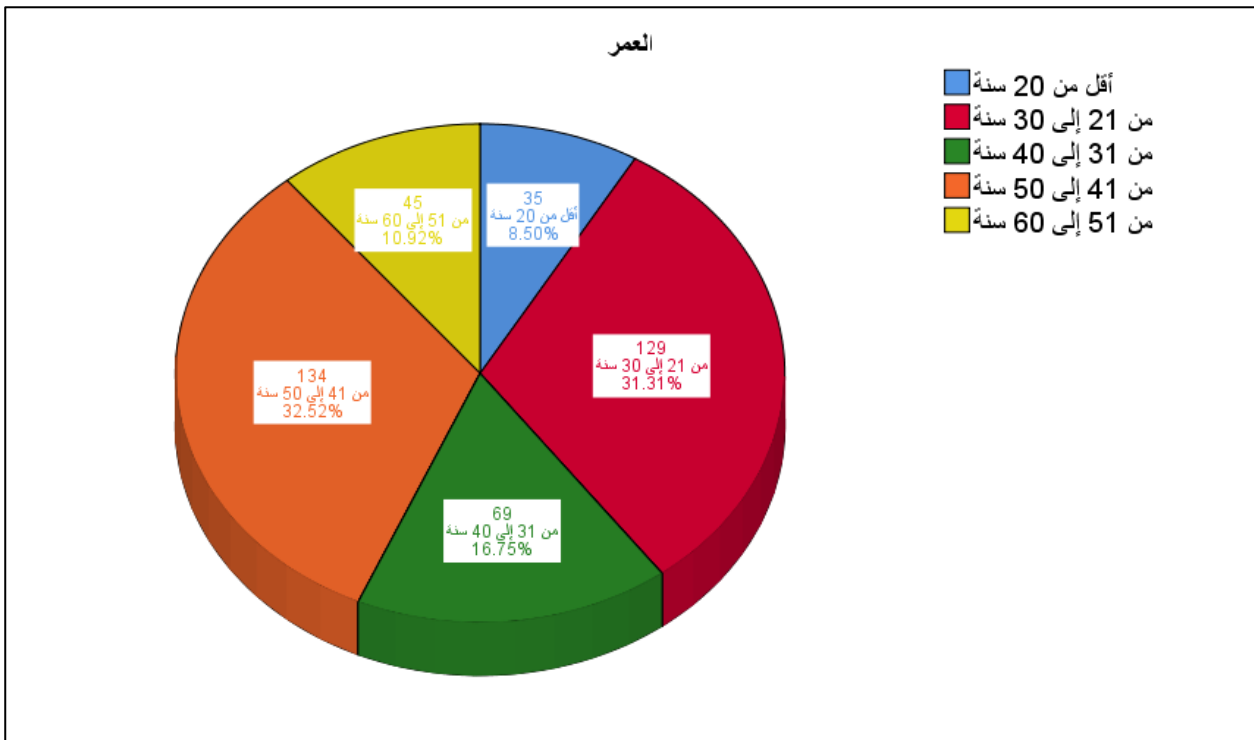


الشكل (٤-١) توزيع العينة بناءً على الجنس (النوع)

٤,٢,١,٢. تفسير نتائج تحليل بيانات العمر:

يُظهر توزيع الأعمار أن ١٣٤ مشاركًا (٣٢,٥%) تتراوح أعمارهم بين ٤١ و ٥٠ عامًا، وهي الفئة الأكبر، يليهم ١٢٩ مشاركًا (٣١,٣%) تتراوح أعمارهم بين ٢١ و ٣٠ عامًا. بالإضافة إلى ذلك، تتراوح أعمار ٦٩ مشاركًا (١٦,٧%) بين ٣١ و ٤٠ عامًا، و ٤٥ مشاركًا (١٠,٩%) تتراوح أعمارهم بين ٥١ و ٦٠ عامًا، و ٣٥ مشاركًا (٨,٥%) دون سن العشرين. يشير هذا التنوع العمري إلى قوة عاملة تجمع بين خبرة الموظفين الأكبر سنًا وقدرة الشباب على التكيف، مما يُوفر مزيجًا متوازنًا لمواجهة الأزمات الاقتصادية.

يشير بروز الفئتين العمريتين ٤١-٥٠ و ٢١-٣٠ عامًا إلى قوة عاملة تتمتع بخبرة واسعة وانفتاح على الابتكار، وهو أمر حيوي لإدارة المخاطر بفعالية. يمكن للموظفين الأكبر سنًا الاستفادة من تجاربهم السابقة في مواجهة الأزمات، بينما قد يستفيد الموظفون الأصغر سنًا من إلمامهم بالأدوات والاستراتيجيات الحديثة. يوفر هذا التنوع العمري أساسًا ثريًا لتحليل كيفية تأثير وجهات النظر المختلفة بين الأجيال على استجابات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة. والمخطط التالي يوضح تفاصيل التكرارات والنسب المئوية للعينة بالنسبة للعمر:



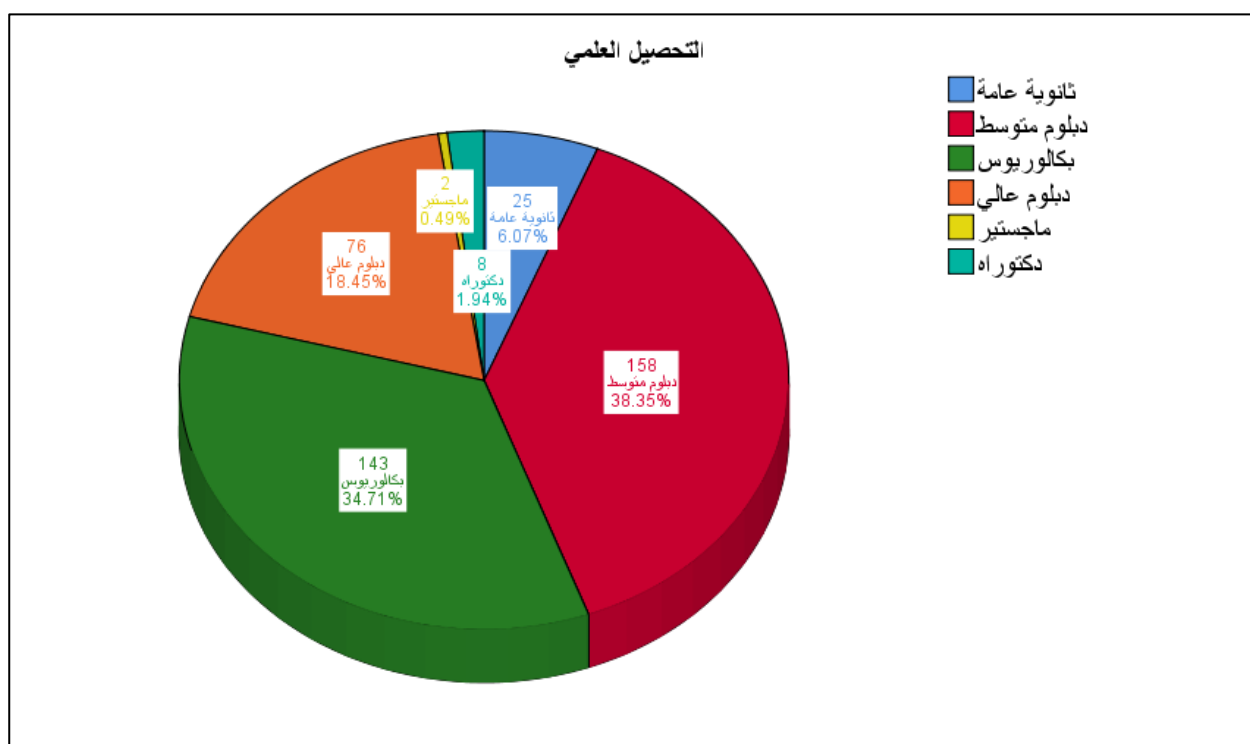
الشكل (٢-٤) توزيع العينة بناءً على العمر

٤,٢,١,٣. تفسير نتائج تحليل بيانات التحصيل التعليمي:

تكشف بيانات التحصيل التعليمي أن ١٥٨ مشاركًا (٣٨,٣%) يحملون شهادة دبلوم متوسط، وهي المؤهل الأكثر شيوعًا، يليهم ١٤٣ مشاركًا (٣٤,٧%) يحملون شهادة بكالوريوس. بالإضافة إلى ذلك، يحمل ٧٦ مشاركًا (١٨,٤%) شهادة دبلوم عالي، و ٢٥ (٦,١%) حاصلون على شهادة ثانوية، و ٨ (١,٩%)

يحملون شهادة دكتوراه، واثنان (٠,٥%) حاصلان على شهادة ماجستير. يشير هذا التوزيع إلى قوة عاملة تتمتع بأساس متين من التعليم العملي والنظري، وهي مناسبة للأدوار التشغيلية في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يشير انتشار شهادات الدبلوم المتوسط والباكالوريوس إلى أن العديد من الموظفين يمتلكون المهارات اللازمة للمهام الفنية والإدارية، وهي ضرورية لتطبيق ممارسات إدارة المخاطر. مع ذلك، قد يشير قلة وجود الدرجات العلمية المتقدمة (٢,٤% مجتمعة لشهادتي الماجستير والدكتوراه) إلى وجود فجوة في الخبرات المتخصصة، مما قد يحد من اعتماد استراتيجيات إدارة المخاطر المعقدة. يُبرز هذا الملف التعليمي الحاجة إلى تدريب مُوجّه لتعزيز قدرات الموظفين على مواجهة الأزمات الاقتصادية. والمخطط التالي يظهر تفاصيل العينة من ناحية التحصيل العلمي:

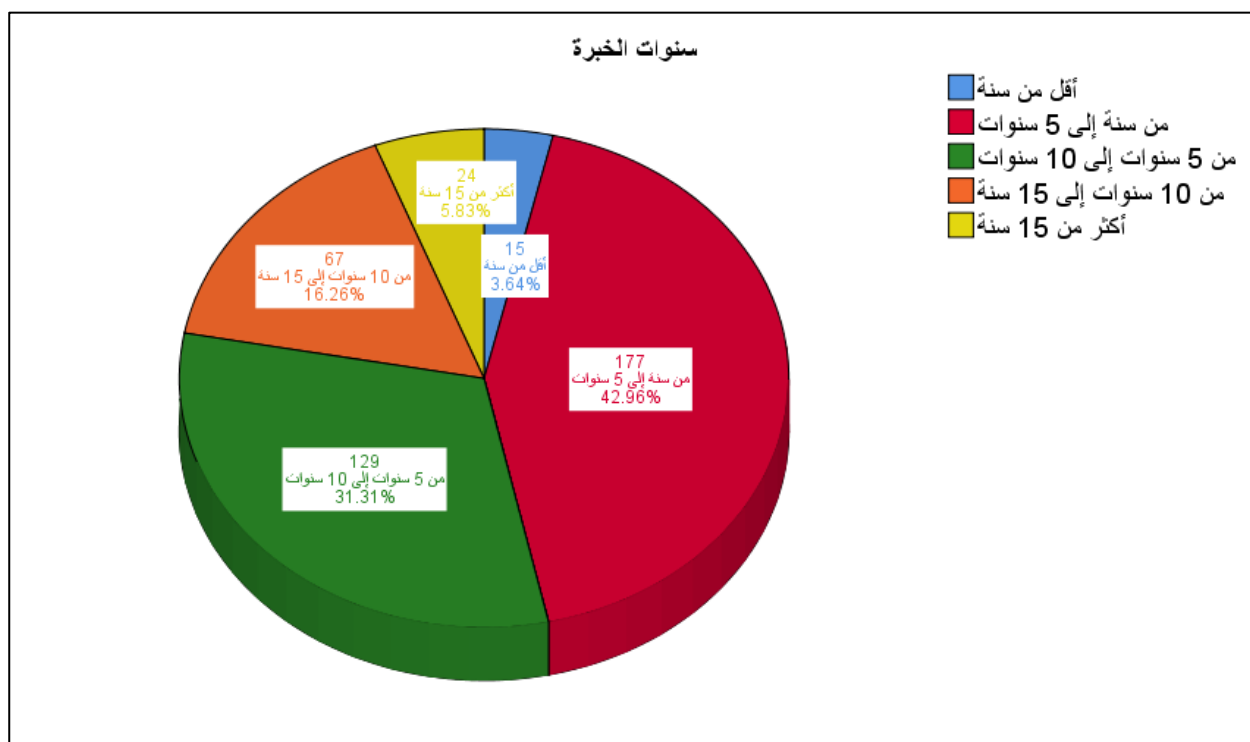


الشكل (٤-٣) توزيع العينة بناءً على التحصيل العلمي

٤,١,٢,٤. تفسير نتائج تحليل بيانات سنوات الخبرة:

تُظهر بيانات سنوات الخبرة أن ١٧٧ مشاركًا (٤٣,٠%) لديهم خبرة تتراوح بين سنة و ٥ سنوات، وهي الفئة الأكبر، يليهم ١٢٩ مشاركًا (٣١,٣%) لديهم خبرة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك ٦٧ مشاركًا (١٦,٣%) خبرة تتراوح بين ١٠ و ١٥ عامًا، و ٢٤ مشاركًا (٥,٨%) لديهم خبرة تزيد عن ١٥ عامًا، و ١٥ مشاركًا (٣,٦%) لديهم خبرة أقل من عام واحد. يعكس هذا التوزيع قوة عاملة ذات خبرة تتراوح بين متوسطة وكبيرة، وهي ضرورية لفهم التحديات الاقتصادية والاستجابة لها.

تشير النسبة العالية للموظفين الذين تتراوح خبرتهم بين سنة وعشر سنوات (٢٤,٣%) إلى قوة عاملة تتمتع بخبرة عملية كافية للمساهمة في إدارة المخاطر، مع احتمال تعرضها المحدود للآزمات الحادة. وقد يقدم الموظفون الذين تزيد خبرتهم عن عشر سنوات (٢٢,١%) رؤى قيّمة حول الاستراتيجيات طويلة الأجل، مما يعزز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز الاضطرابات الاقتصادية. ويؤكد هذا الملف من الخبرة على أهمية الاستفادة من الخبرات المتنوعة لتطوير ممارسات فعّالة لإدارة المخاطر. والمخطط التالي يحتوي على تفاصيل العينة فيما يتعلق بسنوات الخبرة:



الشكل (٤-٤) توزيع العينة بناءً على سنوات الخبرة

٤,٢,٢. الآثار المترتبة على البيانات الديموغرافية مجتمعة:

يُبرز التوزيع الجنساني، حيث بلغت نسبة الذكور ٧١,٤% والإناث ٢٨,٦%، هيمنة الذكور على القوى العاملة، مما قد يؤثر على تصميم استراتيجيات إدارة المخاطر. وتشير الأغلبية الذكورية الكبيرة إلى أن وجهات نظر الذكور قد تُهيمن على الاستجابات التشغيلية للآزمات الاقتصادية، مما قد يُغفل المساهمات الفريدة للموظفات. يُعدّ معالجة هذا الخلل أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر الشاملة التي تُراعي وجهات نظر مُتنوعة، وضمان استراتيجيات شاملة تُعزز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يعكس التوزيع العمري، مع تمثيل قوي في الفئتين العمريتين ٤١-٥٠ (٣٢,٥%) و ٢١-٣٠ (٣١,٣%)، قوة عاملة قادرة على الجمع بين الخبرة والقدرة على التكيف. قد يُوفر الموظفون الأكبر سنًا الاستقرار والسياق التاريخي لإدارة الآزمات، بينما قد يُسهم الموظفون الأصغر سنًا في مناهج مُبتكرة، مثل الحلول الرقمية.

يُتيح هذا التنوع الجيلي فرصًا لتطوير استراتيجيات إدارة مخاطر تجمع بين الخبرة ووجهات النظر الحديثة، مما يُعزز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة التحديات الاقتصادية.

تشير بيانات التحصيل التعليمي، التي تهيمن عليها شهادات الدبلوم المتوسطة (٣٨,٣%) وشهادات البكالوريوس (٣٤,٧%)، إلى قوة عاملة مؤهلة للمهام التشغيلية، ولكنها قد تفتقر إلى الخبرة المتقدمة. ويشير انخفاض تمثيل شهادات الماجستير والدكتوراه (٢,٤% مجتمعة) إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تحتاج إلى الاستثمار في التدريب لتعزيز قدرات موظفيها على إدارة المخاطر. ويؤكد هذا الملف التعليمي على أهمية الموارد المتاحة لسد فجوات المعرفة، لا سيما في التعامل مع الأزمات الاقتصادية المعقدة.

يشير توزيع الخبرات، حيث يمتلك ٧٤,٣% من المشاركين خبرة تتراوح بين سنة وعشر سنوات، إلى قوة عاملة تتمتع بمعرفة عملية، ولكنها محدودة التعرض لسيناريوهات الأزمات طويلة الأمد. ويمكن للموظفين الذين تزيد خبرتهم عن ١٠ سنوات (٢٢,١%) تقديم رؤى قيمة حول استراتيجيات فعالة، مما يعزز المرونة. ويسلط هذا المزيج الضوء على الحاجة إلى الموازنة بين الخبرة الناشئة والخبرة الطويلة في ممارسات إدارة المخاطر لمواجهة التحديات المتعددة الجوانب للأزمات الاقتصادية.

وتؤكد البيانات الديموغرافية، مجتمعة، على أهمية تصميم استراتيجيات إدارة المخاطر بما يتناسب مع خصائص القوة العاملة. يُوفر التنوع في الجنس والعمر والتعليم والخبرة أساسًا متينًا لتحليل تصورات الموظفين للأزمات الاقتصادية. ومن خلال الاستفادة من هذه الرؤى الديموغرافية، يُمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة تطوير مناهج مُستهدفة لإدارة المخاطر تتوافق مع قدرات القوى العاملة، مما يُعزز قدرتها على الصمود في بيئة اقتصادية ديناميكية.

٤,٣ . تحليل الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان:

يوضح الجدول التالي معاملات ألفا كرونباخ لكل مجموعة من العبارات المتعلقة بمتغيرات البحث وأبعادها، وذلك لتقييم الاتساق الداخلي للاستبيان المستخدم لدراسة تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. يشير معامل ألفا كرونباخ، وهو مقياس موثوقية مقبول على نطاق واسع، إلى مدى اتساق العبارات ضمن كل بُعد في قياس نفس البنية، حيث تُعتبر القيم التي تزيد عن ٠,٧ مقبولة بشكل عام، وتشير ٠,٨ إلى موثوقية جيدة، و ٠,٩ إلى موثوقية ممتازة. توفر هذه المعاملات أساسًا متينًا لضمان موثوقية الاستبيان، مما يتيح تحليلًا دقيقًا لتصورات الموظفين بشأن الأزمات الاقتصادية وممارسات إدارة المخاطر.

الجدول (٤-٢) معاملات ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان بحسب المتغيرات والأبعاد

المتغير	البعد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المتغير المستقل: الأزمات الاقتصادية	البعد الأول: عدم الاستقرار المالي	5	0.745375
	البعد الثاني: تقلبات السوق	5	0.760568
	البعد الثالث: تغييرات السياسات واللوائح	5	0.768894
	البعد الرابع: صدمات الاقتصاد الكلي	5	0.787471
مجموع عبارات المتغير المستقل			0.933572
المتغير التابع: إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة			0.889661
	مجموع عبارات المتغير التابع		0.889661
	مجموع عبارات الاستبيان		0.957269

٤,٣,١. موثوقية المتغير المستقل: الأزمات الاقتصادية

يتكون المتغير المستقل، الأزمات الاقتصادية، من أربعة أبعاد هي: عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية. يُقاس كل بُعد بخمس عبارات، بإجمالي ٢٠ عبارة. قُيِّمت موثوقية هذه الأبعاد باستخدام معامل ألفا كرونباخ لضمان اتساق العبارات في التعبير عن المفاهيم المتعلقة بالأزمات الاقتصادية. يُعدّ ارتفاع موثوقية هذه الأبعاد أمرًا بالغ الأهمية للتحقق من قدرة الاستبيان على قياس الطبيعة متعددة الجوانب للأزمات الاقتصادية كما يراها موظفو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض، مما يدعم هدف الدراسة في استكشاف تأثيرها على إدارة المخاطر.

٤,٣,١,١. البعد الأول: عدم الاستقرار المالي

أعطى بُعد عدم الاستقرار المالي، الذي تم تقييمه من خلال خمس عبارات، معامل ألفا كرونباخ بقيمة ٠,٧٤٥٣٧٥. تشير هذه القيمة إلى موثوقية مقبولة، مما يشير إلى أن العبارات تقيس بفعالية وثبات تصورات الموظفين للتحديات المالية، مثل نقص السيولة وتقييد الوصول إلى الائتمان، التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية. يدعم مستوى الموثوقية استخدام هذه العبارات لاستكشاف كيفية تأثير عدم الاستقرار المالي على ممارسات إدارة المخاطر، مما يوفر أساسًا موثوقًا لمزيد من التحليل.

٤,٣,١,٢. البعد الثاني: تقلبات السوق

حقق بُعد تقلبات السوق، الذي تم قياسه أيضًا من خلال خمس عبارات، معامل ألفا كرونباخ قدره ٠,٧٦٠٥٦٨. يعكس هذا المعامل موثوقية مقبولة، مما يشير إلى أن العبارات تعكس باستمرار تصورات الموظفين للتحديات المتعلقة بالسوق، مثل تقلبات طلب المستهلكين وانقطاعات سلسلة التوريد. يضمن القياس الموثوق لهذا البعد أن يُقَيِّم الاستبيان بفعالية تأثير تقلبات السوق على استراتيجيات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يُسهل تفسير النتائج بدقة.

٤,٣,١,٣. البعد الثالث: تغييرات السياسات واللوائح

سجل بُعد تغييرات السياسات واللوائح، الذي تم تقييمه من خلال خمس عبارات، معامل ألفا كرونباخ قدره ٠,٧٦٨٨٩٤. تشير هذه القيمة إلى موثوقية مقبولة، مما يدل على أن العبارات تقيس بدقة تصورات الموظفين للتحويلات التنظيمية، مثل متطلبات الامتثال الجديدة أو السياسات الضريبية، خلال الأزمات الاقتصادية. ويدعم اتساق هذه العبارات استخدامها في تحليل كيفية تأثير تغييرات السياسات على ممارسات إدارة المخاطر، مما يسهم في الفحص الشامل للأزمات الاقتصادية في الدراسة.

٤,٣,١,٤. البعد الرابع: الصدمات الاقتصادية الكلية

أنتج بُعد الصدمات الاقتصادية الكلية، الذي تم تقييمه بخمس عبارات، معامل ألفا كرونباخ قدره ٠,٧٨٧٤٧١. يشير هذا المعامل إلى موثوقية عالية، مما يشير إلى أن العبارات تعكس بفعالية تصورات الموظفين للتحديات الاقتصادية الكلية، مثل التضخم أو تقلبات أسعار العملات، التي تؤثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة. تضمن الموثوقية العالية لهذا البعد أن يقيس الاستبيان بدقة تأثير الصدمات الاقتصادية الكلية على إدارة المخاطر، مما يوفر أساساً متيناً لاستكشاف دورها في مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٤,٣,١,٥. الموثوقية الإجمالية للمتغير المستقل:

أسفرت الموثوقية الكلية للمتغير المستقل، الأزمات الاقتصادية، والذي يشمل جميع العبارات العشرين عبر الأبعاد الأربعة، عن معامل ألفا كرونباخ قدره ٠,٩٣٣٥٧٢. تشير هذه الدرجة الممتازة من الموثوقية إلى أن العبارات مجتمعة تُقدم مقياساً متسقاً للغاية لمفهوم الأزمات الاقتصادية كما يراها موظفو الشركات الصغيرة والمتوسطة. تدعم هذه الموثوقية القوية قدرة الاستبيان على تقييم شامل للتأثير متعدد الجوانب للأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر، مما يضمن الثقة في نتائج الدراسة.

٤,٣,٢. موثوقية المتغير التابع: إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة

تم قياس المتغير التابع، إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام ١٠ عبارات مصممة لقياس تصورات الموظفين لممارسات إدارة المخاطر، مثل التخطيط للطوارئ، والتنبؤ المالي، واعتماد الأدوات الرقمية. تم تقييم موثوقية هذه العبارات باستخدام معامل ألفا كرونباخ لضمان قياسها للهدف المنشود بدقة. تُعد الموثوقية العالية ضرورية للتحقق من قدرة الاستبيان على تقييم ممارسات إدارة المخاطر، مما يتيح تحليلاً دقيقاً لكيفية تأثر هذه الممارسات بالأزمات الاقتصادية في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

٤,٣,٢,١. الموثوقية الإجمالية للمتغير التابع:

حققت الموثوقية الكلية للمتغير التابع، إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، بناءً على ١٠ عبارات، معامل ألفا كرونباخ قدره ٠,٨٨٩٦٦١. تشير هذه الدرجة الجيدة من الموثوقية إلى أن العبارات

تقيس بشكل متسق تصورات الموظفين لممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة. يضمن الاتساق العالي دقة الاستبيان في رصد المتغير التابع، مما يدعم تحليل الدراسة لكيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر، ويوفر أساساً موثقاً لتفسير النتائج.

٤,٣,٣. الموثوقية الكلية للاستبيان:

سجلت الموثوقية الكلية للاستبيان بأكمله، والذي يتألف من ٣٠ عبارة موزعة على كل من المتغيرات المستقلة والتابعة، معامل ألفا كرونباخ قدره ٠,٩٥٧٢٦٩. تُظهر هذه الدرجة الممتازة من الموثوقية أن الاستبيان أداة موثوقة ومتسقة للغاية لقياس أبعاد الأزمات الاقتصادية وممارسات إدارة المخاطر، مما يضمن بيانات دقيقة لتحليلات الدراسة.

تُثبت معاملات ألفا كرونباخ القوية لجميع الأبعاد والمتغيرات صحة الاتساق الداخلي للاستبيان، مما يؤكد ملائحته لقياس تصورات الموظفين في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. تُعزز الموثوقية العالية الثقة بنتائج الدراسة، مما يدعم استكشاف كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر، ويوفر أساساً متيناً لاستخلاص رؤى عملية.

٤,٤. تحليل الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث (الإجابة عن أسئلة البحث):

يوضح الجدول التالي القيم المعيارية لمقياس ليكرت الخماسي، والذي سيستخدم لمقارنة النتائج الفعلية وتحديد مدى الموافقة والاختلاف، وبالتالي اتجاه آراء المشاركين في الاستبيان حول كل بُعد، وكل متغير، وكل عبارة. يتراوح المقياس بين "أوافق بشدة" و"أعارض بشدة"، مما يوفر إطاراً موحدًا لتقييم تصورات الموظفين في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. يتيح هذا الهيكل تقييمًا دقيقًا لكيفية تأثير عدم الاستقرار المالي، باعتباره أحد أبعاد الأزمات الاقتصادية، على ممارسات إدارة المخاطر، مما يوفر رؤى ثاقبة حول التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة واستجاباتها الاستراتيجية.

الجدول (٣-٤) الجدول المعياري لمقياس ليكرت الخماسي المعياري لمعرفة اتجاه الرأي العام

اتجاه الرأي لمقياس ليكرت الخماسي	
المتوسط	اتجاه الرأي
من ١ إلى ١,٧٩	أعارض بشدة
من ١,٨٠ إلى ٢,٥٩	أعارض
من ٢,٦٠ إلى ٣,٣٩	حيادي
من ٣,٤٠ إلى ٤,١٩	أوافق
من ٤,٢٠ إلى ٥	أوافق بشدة

١,٤,٤. تحليل اتجاه الرأي العام لإجابات المشاركين بالنسبة لعدم الاستقرار المالي:

يحلل الجدول التالي اتجاهات الرأي العام في إجابات المشاركين حول البعد الأول للمتغير المستقل: عدم الاستقرار المالي. الهدف هو تقييم كيفية إدراك الموظفين في الشركات الصغيرة والمتوسطة للتحديات المالية خلال الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار التشغيلي والمالي. سؤال البحث المُعالج هنا هو السؤال البحثي الأول: "كيف يؤثر عدم الاستقرار المالي خلال الأزمات الاقتصادية على استراتيجيات إدارة المخاطر التي تتبعها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض؟" سيوفر تحليل الجدول رؤى حول شدة عدم الاستقرار المالي وتداعياته على تطوير ممارسات فعالة لإدارة المخاطر لتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول (٤-٤) اتجاه الرأي العام بالنسبة لعدم الاستقرار المالي

عدم الاستقرار المالي									
أعاض بشدة	أعاض	حيادي	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	اتجاه الرأي	
التكرار	22	22	27	265	76	3.85	0.96	0.92	أوافق
النسبة المئوية للتكرار	5.34%	5.34%	6.55%	64.32%	18.45%				
التكرار	19	16	29	273	75	3.90	0.90	0.81	أوافق
النسبة المئوية للتكرار	4.61%	3.88%	7.04%	66.26%	18.20%				
التكرار	22	18	40	265	67	3.82	0.94	0.88	أوافق
النسبة المئوية للتكرار	5.34%	4.37%	9.71%	64.32%	16.26%				
التكرار	26	22	27	271	66	3.80	0.98	0.97	أوافق
النسبة المئوية للتكرار	6.31%	5.34%	6.55%	65.78%	16.02%				
التكرار	5	1	345	8	53	3.25	0.72	0.52	حيادي
النسبة المئوية للتكرار	1.21%	0.24%	83.74%	1.94%	12.86%				
المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية					3.72				
الانحراف المعياري للمتوسطات الحسابية					0.64				
التباين للمتوسطات الحسابية					0.41				

سُجّلت عبارة تحديات الحصول على القروض خلال فترات عدم الاستقرار المالي متوسطاً قدره ٣,٨٥، مما يشير إلى موافقة المشاركين. وبنسبة موافقة ٦٤,٣٢% وموافقة شديدة ١٨,٤٥%، يُقرّ الموظفون على

نطاق واسع بأن الحصول على القروض يُشكّل عائقًا كبيرًا أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية. ويشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٦، والتباين البالغ ٠,٩٢، إلى تباين معتدل، يُرجّح أن يكون ناتجًا عن اختلافات في قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة أو أدوار الموظفين، مما يُبرز الحاجة إلى استراتيجيات مالية مُوجّهة لمعالجة تحديات الحصول على الائتمان.

حققت عبارة نقص السيولة الذي يُعيق استمرارية العمليات متوسطًا قدره ٣,٩٠، مما يعكس موافقة المشاركين. وبنسبة موافقة ٦٦,٢٦% وموافقة شديدة ١٨,٢٠%، يُقرّ الموظفون بأن السيولة تُشكّل مشكلةً حرجيةً تؤثر على عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٠، والتباين البالغ ٠,٨١، إلى استجابات متسقة نسبيًا، مما يشير إلى إجماع قوي على أن نقص السيولة يستلزم ممارسات قوية لإدارة التدفق النقدي لضمان استمرارية التشغيل أثناء الأزمات.

حققت العبارة المتعلقة بارتفاع تكاليف الاقتراض التي تحد من مبادرات النمو متوسطًا قدره ٣,٨٢، مما يشير إلى الموافقة. وبنسبة موافقة ٦٤,٣٢% وموافقة شديدة ١٦,٢٦%، يؤكد الموظفون أن تكاليف الاقتراض تحد من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في النمو. يُظهر الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٤، والتباين البالغ ٠,٨٨، تباينًا معتدلًا، مما يشير إلى أن التصورات قد تختلف بناءً على المرونة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة أو قدرتها على الوصول إلى مصادر تمويل بديلة، مما يؤكد الحاجة إلى حلول تمويل فعالة من حيث التكلفة.

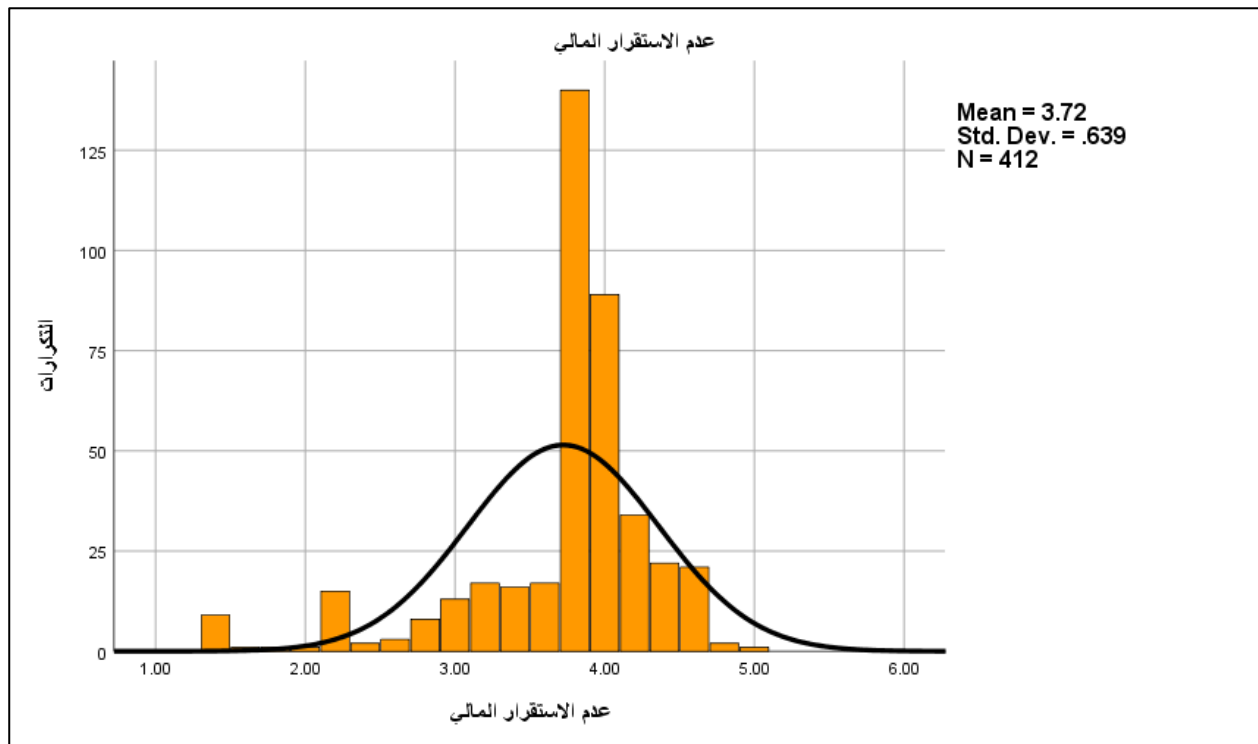
سجلت العبارة المتعلقة بتخفيض القوى العاملة بسبب عدم الاستقرار المالي متوسطًا قدره ٣,٨٠، مما يعكس الموافقة. وبنسبة موافقة ٦٥,٧٨% وموافقة شديدة ١٦,٠٢%، يرى الموظفون أن تخفيض القوى العاملة هو استجابة شائعة للضغوط المالية. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٨، والتباين البالغ ٠,٩٧، إلى تباين أعلى قليلًا، ربما بسبب الاختلافات في المقاييس التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة أو مناهج إدارة التكاليف الخاصة بالقطاع، مما يؤكد على الحاجة إلى استراتيجيات قوى عاملة مصممة خصيصًا خلال الأزمات.

بلغ متوسط العبارة المتعلقة بصعوبة الحفاظ على تدفق نقدي مستقر بسبب تشديد أسواق الائتمان ٣,٢٥، وهو ما يقع في النطاق المحايد. مع ٨٣,٧٤% من الموظفين الذين أجابوا بشكل محايد، و ١٢,٨٦% فقط ممن وافقوا بشدة، و ١,٩٤% ممن وافقوا، يُظهر الموظفون إجماعًا أقل حول هذه المسألة. يشير الانحراف المعياري المنخفض البالغ ٠,٧٢، والتباين البالغ ٠,٥٢، إلى اتساق كبير في الاستجابة، مما يشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تستخدم استراتيجيات فعالة لإدارة التدفق النقدي، مما يخفف من التأثير المتوقع لقيود سوق الائتمان.

بلغ المتوسط العام للمتوسطات الحسابية لُبعد عدم الاستقرار المالي ٣,٧٢، مما يشير إلى اتفاق عام على أن عدم الاستقرار المالي يشكل تحديات كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة. يشير الانحراف المعياري

البالغ ٠,٦٤ وتباين المتوسطات البالغ ٠,٤١ إلى اتساق معتدل بين العبارات، مما يعزز موثوقية النتائج. يُبرز هذا التوافق العام التأثير الشامل لعدم الاستقرار المالي على عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يستلزم استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر لمواجهة هذه التحديات.

تشير هذه النتائج مجتمعةً إلى أن عدم الاستقرار المالي يُمثل مصدر قلق بالغ للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، حيث يُدرك الموظفون وجود عقبات كبيرة في الحصول على القروض، والسيولة، وتكاليف الاقتراض، وإدارة القوى العاملة. يُشير رد الفعل المحايد بشأن استقرار التدفق النقدي إلى تباين في قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يُشير إلى الحاجة إلى تدخلات مُستهدفة لتعزيز المرونة المالية. تُثري هذه النتائج تطوير ممارسات إدارة المخاطر، مع التركيز على استراتيجيات مثل التنويع المالي والتخطيط للطوارئ للتخفيف من تأثير الأزمات الاقتصادية على الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويوضح المدرج التكراري التالي المزيد من التفاصيل مع المقارنة بين النتائج والتوزيع الطبيعي المعياري:



الشكل (٤-٥) المدرج التكراري للإجابات الخاصة بعدم الاستقرار المالي

٤,٤,٢. تحليل اتجاه الرأي العام لإجابات المشاركين بالنسبة لتقلبات السوق:

يُحلل الجدول التالي اتجاهات الرأي العام في إجابات المشاركين حول البُعد الثاني للمتغير المستقل: تقلبات السوق. يهدف هذا البحث إلى دراسة كيفية إدراك العاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض للتحديات التي تُشكلها تقلبات السوق وتأثيراتها على الاستقرار التشغيلي والاستجابات الاستراتيجية. سؤال البحث المُعالج هنا هو سؤال البحث الثاني: "ما تأثير تقلبات السوق على تكيف ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض" سيُوفر تحليل الجدول رؤى حول مدى تأثير تقلبات

السوق على تطوير وتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر، مع تسليط الضوء على المجالات الرئيسية لتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول (٤-٥) اتجاه الرأي العام بالنسبة لتقلبات السوق

تقلبات السوق										
أعارض بشدة	أعارض	حيادي	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	اتجاه الرأي			
25	18	32	270	67	3.82	0.96	0.93	أوافق	التكرار	يؤثر تقلب طلب المستهلكين بشكل كبير على إيرادات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية.
29	19	28	269	67	3.79	1.00	1.01	أوافق	التكرار	تؤدي اضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن تقلبات السوق إلى زيادة التكاليف التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
8	2	339	6	57	3.25	0.77	0.59	حيادي	التكرار	تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات في التنبؤ باتجاهات السوق بسبب الظروف الاقتصادية المتقلبة.
16	19	34	268	75	3.89	0.89	0.79	أوافق	التكرار	يتطلب تقلب السوق من الشركات الصغيرة والمتوسطة تعديل استراتيجيات التسعير بشكل متكرر للحفاظ على قدرتها التنافسية.
22	20	30	272	68	3.83	0.94	0.89	أوافق	التكرار	تؤدي التحولات المفاجئة في تفضيلات العملاء إلى تعطيل عروض المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات.
المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية										
الانحراف المعياري للمتوسطات الحسابية										
التباين للمتوسطات الحسابية										

سجلت عبارة تذبذب طلب المستهلك وتأثيره على إيرادات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية متوسطاً قدره ٣,٨٢، مما يشير إلى موافقة المشاركين. وبنسبة موافقة ٦٥,٥٣% وموافقة شديدة ١٦,٢٦%، يُدرك الموظفون على نطاق واسع أن تقلبات السوق تؤثر بشكل كبير على تدفقات الإيرادات. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٦ والتباين البالغ ٠,٩٣ إلى تباين معتدل في الإجابات، مما يعكس على الأرجح اختلافات في قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة أو مدى تأثرها بالسوق، مما يؤكد الحاجة إلى استراتيجيات إيرادات تكيفية.

سجلت عبارة اضطرابات سلسلة التوريد التي تزيد من تكاليف التشغيل بسبب تقلبات السوق متوسطاً قدره ٣,٧٩، مما يعكس موافقة المشاركين. وبنسبة موافقة ٦٥,٢٩% وموافقة شديدة ١٦,٢٦%، يُقر الموظفون بأن تحديات سلسلة التوريد ترفع التكاليف خلال الأزمات. يشير الانحراف المعياري البالغ ١,٠٠ والتباين البالغ ١,٠١ إلى تباين أعلى قليلاً، ربما بسبب اختلافات في اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة على سلسلة التوريد، مما يؤكد أهمية إدارة سلسلة التوريد المرنة.

بلغ متوسط قيمة العبارة المتعلقة بالتحديات في التنبؤ باتجاهات السوق بسبب الظروف الاقتصادية المتقلبة ٣,٢٥، وهو ما يقع ضمن النطاق المحايد. مع إجابة ٨٢,٢٨% بشكل محايد، و١٣,٨٣% فقط موافقون بشدة، و١,٤٦% موافقون، يُظهر الموظفون إجماعاً أقل حول هذه المسألة. يشير الانحراف المعياري المنخفض البالغ ٠,٧٧ والتباين البالغ ٠,٥٩ إلى اتساق عالٍ في الاستجابة، مما يشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تمتلك أدوات فعالة لمراقبة السوق، مما يقلل من الصعوبات المتصورة في التنبؤ بالاتجاهات.

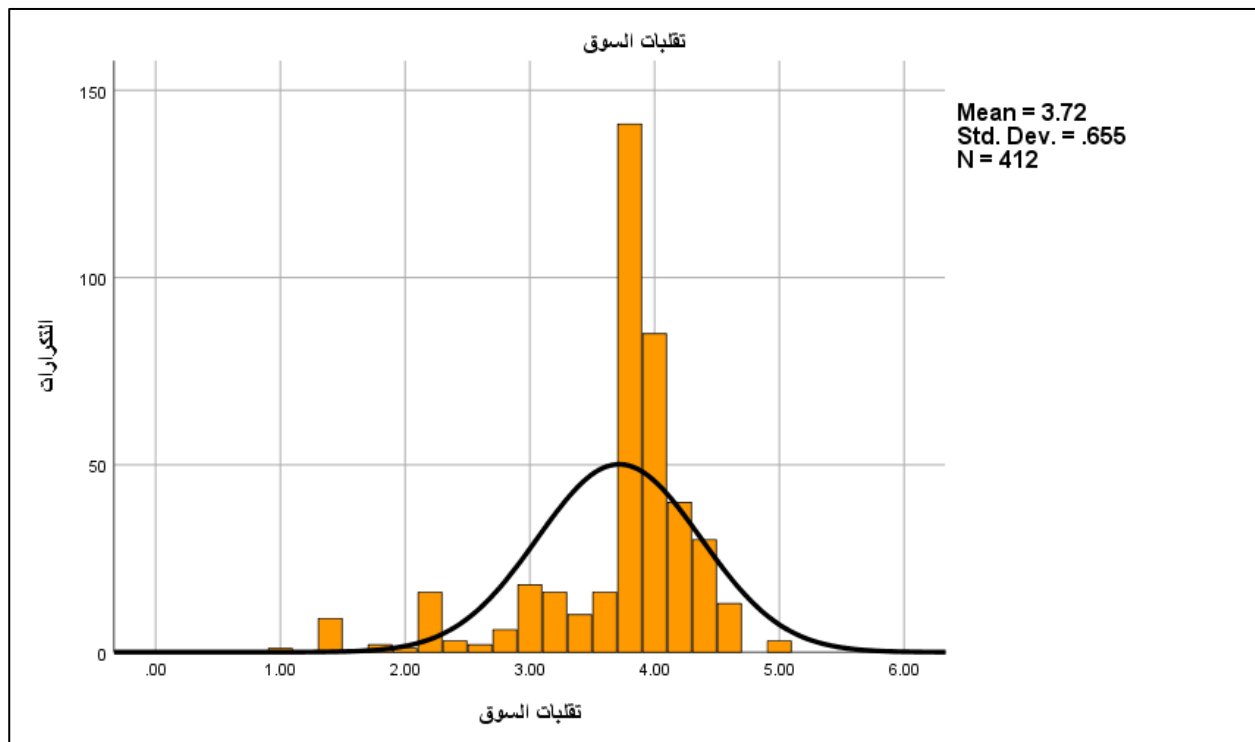
بلغ متوسط قيمة العبارة المتعلقة بتقلبات السوق التي تتطلب تعديلات متكررة على استراتيجية التسعير ٣,٨٩، مما يشير إلى الموافقة. مع موافقة ٦٥,٠٥% وموافقة ١٨,٢٠% بشدة، يؤكد الموظفون أن تعديلات الأسعار هي استجابة شائعة للحفاظ على القدرة التنافسية. يعكس الانحراف المعياري البالغ ٠,٨٩ والتباين البالغ ٠,٧٩ استجابات متسقة نسبياً، مما يشير إلى إدراك واسع النطاق للحاجة إلى استراتيجيات تسعير مرنة خلال تقلبات السوق.

حققت عبارة التحولات المفاجئة في تفضيلات العملاء التي تعطل عروض المنتجات أو الخدمات متوسطاً قدره ٣,٨٣، مما يعكس الموافقة. مع موافقة ٦٦,٠٢% وموافقة ١٦,٥٠% بشدة، يرى الموظفون أن تحولات تفضيلات العملاء تمثل تحدياً كبيراً. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٤ والتباين البالغ ٠,٨٩ إلى تباين معتدل، ويرجع ذلك على الأرجح إلى اختلافات في تنوع منتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة أو قدرتها على التكيف مع السوق، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات منتجات مرنة.

يبلغ المتوسط العام للمتوسطات الحسابية لبُعد تقلب السوق ٣,٧٢، مما يشير إلى اتفاق عام على أن تقلب السوق يشكل تحديات كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٦٦ والتباين البالغ ٠,٤٣ إلى اتساق معتدل بين العبارات، مما يعزز موثوقية النتائج. ويؤكد هذا التوافق العام على أن تقلبات السوق عامل حاسم يؤثر على عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يستلزم استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر.

تُبرز هذه النتائج مجتمعةً أن تقلبات السوق تؤثر بشكل كبير على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، حيث يدرك الموظفون تحديات في استقرار الإيرادات، وتكاليف التشغيل، والتسعير، وعروض المنتجات. وتشير الاستجابة المحايدة للتنبؤ باتجاهات السوق إلى تباين في قدرات التنبؤ لدى الشركات

الصغيرة والمتوسطة، مما يُشير إلى الحاجة إلى أدوات مُحسّنة لتحليل السوق. تُسهم هذه النتائج في تطوير ممارسات إدارة المخاطر، مع التركيز على استراتيجيات مثل تنويع سلسلة التوريد والتسعير التكيفي لتعزيز المرونة خلال الأزمات الاقتصادية. والمدرج التكراري التالي يوضح التفاصيل:



الشكل (٤-٦) المدرج التكراري للإجابات الخاصة بتقلبات السوق

٤,٤,٣. تحليل اتجاه الرأي العام لإجابات المشاركين بالنسبة لتغيرات السياسات واللوائح:

يُحلل الجدول التالي اتجاهات الرأي العام حول إجابات المشاركين بشأن البعد الثالث للمتغير المستقل: التغيرات في السياسات واللوائح التنظيمية. ويهدف إلى تقييم كيفية إدراك العاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض لتأثير التحولات التنظيمية خلال الأزمات الاقتصادية على الاستراتيجيات التشغيلية والمالية. ويتناول هذا البحث السؤال البحثي الثالث: "كيف تُشكل التغيرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات الاقتصادية أطر إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض؟". سيوفر تحليل الجدول رؤى حول التحديات التي تُشكلها التغيرات التنظيمية وتأثيرها على تطوير ممارسات فعّالة لإدارة المخاطر لتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول (٤-٦) اتجاه الرأي العام بالنسبة لتغييرات السياسات واللوائح

تغييرات السياسات واللوائح

أعترض بشدة	أعارض	حيادي	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	اتجاه الرأي
التكرار	19	19	35	266	73	3.86	0.92	0.84
النسبة المئوية للتكرار	4.61%	4.61%	8.50%	64.56%	17.72%			أوافق
تزيد اللوائح الحكومية الجديدة التي تُطبق خلال الأزمات من تكاليف الامتثال للشركات الصغيرة والمتوسطة.								
التكرار	28	15	30	266	73	3.83	0.99	0.98
النسبة المئوية للتكرار	6.80%	3.64%	7.28%	64.56%	17.72%			أوافق
تتطلب تغييرات السياسات في الرياض من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تخصيص موارد لتلبية المتطلبات القانونية الجديدة.								
التكرار	23	22	32	258	77	3.83	0.98	0.96
النسبة المئوية للتكرار	5.58%	5.34%	7.77%	62.62%	18.69%			أوافق
تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الحوافز الحكومية بسبب تعقيد الإجراءات التنظيمية خلال الأزمات.								
التكرار	2	2	352	7	49	3.24	0.68	0.46
النسبة المئوية للتكرار	0.49%	0.49%	85.44%	1.70%	11.89%			حيادي
تُعيق التحولات التنظيمية المتكررة تخطيط المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستراتيجياتها التشغيلية على المدى الطويل.								
التكرار	21	19	25	273	74	3.87	0.93	0.87
النسبة المئوية للتكرار	5.10%	4.61%	6.07%	66.26%	17.96%			أوافق
تثقل التغييرات في السياسات الضريبية خلال الأزمات الاقتصادية كاهل الموارد المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.								
المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية						3.73	أوافق	
الانحراف المعياري للمتوسطات الحسابية						0.65		
التباين للمتوسطات الحسابية						0.43		

سجّلت عبارة زيادة تكاليف الامتثال للوائح الحكومية الجديدة خلال الأزمات متوسطاً قدره ٣,٨٦، مما يشير إلى موافقة المشاركين. وبنسبة موافقة ٦٤,٥٦% وموافقة شديدة ١٧,٧٢%، يُقرّ الموظفون على نطاق واسع بأن التغييرات التنظيمية تفرض أعباءً مالية كبيرة على الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٢ والتباين البالغ ٠,٨٤ إلى تباين معتدل، يعكس على الأرجح اختلافات في مقاييس أو قطاعات تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يُبرز الحاجة إلى تبسيط عمليات الامتثال لتخفيف آثار التكلفة.

سجّلت عبارة تغييرات السياسات التي تتطلب تخصيص الموارد لتلبية المتطلبات القانونية متوسطاً قدره ٣,٨٣، مما يعكس موافقة المشاركين. وبنسبة موافقة ٦٤,٥٦% وموافقة شديدة ١٧,٧٢%، يُقرّ الموظفون بأن التغييرات التنظيمية تتطلب إعادة توجيه كبيرة للموارد. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٩ والتباين

البالغ ٠,٩٨ إلى تباين أعلى قليلاً، ربما بسبب تفاوت القدرات الإدارية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤكد أهمية الإدارة الفعالة للموارد لتلبية المتطلبات التنظيمية.

حققت العبارة المتعلقة بصعوبات الحصول على الحوافز الحكومية بسبب الإجراءات التنظيمية المعقدة متوسطاً قدره ٣,٨٣، مما يشير إلى الموافقة. ونسبة موافقة ٦٢,٦٢% وموافقة ١٨,٦٩% بشدة، يؤكد الموظفون أن التحديات البيروقراطية تعيق قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من برامج الدعم. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٨ والتباين البالغ ٠,٩٦ إلى تباين معتدل، يعكس اختلافات في القدرات الإدارية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤكد على الحاجة إلى تسهيل الوصول إلى الحوافز أثناء الأزمات.

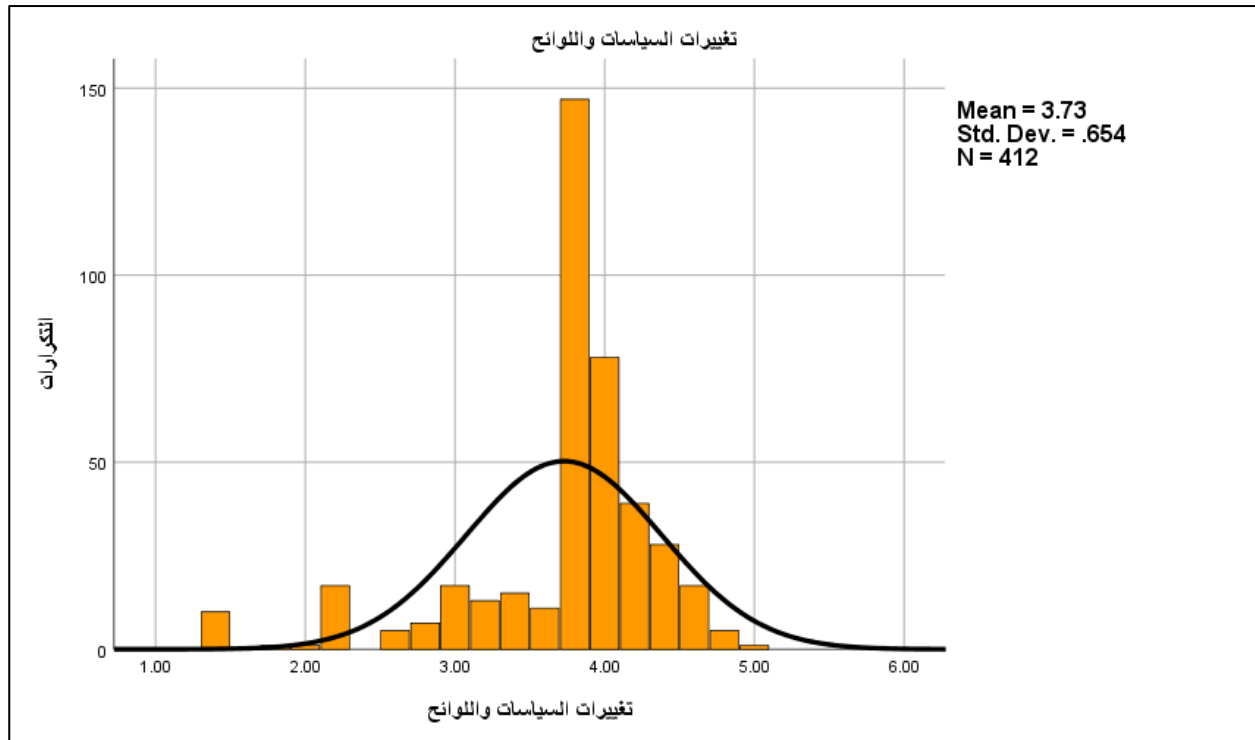
سجلت العبارة المتعلقة بالتحويلات التنظيمية المتكررة التي تعيق التخطيط طويل الأجل متوسطاً قدره ٣,٢٤، وهو يقع في النطاق المحايد. مع إجابة محايدة بنسبة ٨٥,٤٤%، وموافقة شديدة بنسبة ١١,٨٩% فقط، وموافقة بنسبة ١,٧٠%، أظهر الموظفون إجماعاً أقل حول هذه المسألة. يشير الانحراف المعياري المنخفض (٠,٦٨) والتباين (٠,٤٦) إلى اتساق عالٍ في الإجابات، مما يشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تتكيف بفعالية مع التغييرات التنظيمية، مما يقلل من الاضطرابات المتوقعة في التخطيط.

بلغ متوسط العبارة المتعلقة بتغييرات السياسة الضريبية التي تُثقل كاهل الموارد المالية ٣,٨٧، مما يعكس الموافقة. مع موافقة ٦٦,٢٦% وموافقة شديدة بنسبة ١٧,٩٦%، يرى الموظفون أن التغييرات الضريبية تُشكل عبئاً مالياً كبيراً. يشير الانحراف المعياري (٠,٩٣) والتباين (٠,٨٧) إلى تباين متوسط، يُرجح أن يكون راجعاً إلى اختلافات في المرونة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة أو استراتيجيات إدارتها الضريبية، مما يُبرز الحاجة إلى تخطيط مالي تكيفي لتخفيف الأعباء الضريبية.

بلغ المتوسط الحسابي العام لبعد التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية ٣,٧٣، مما يشير إلى اتفاق عام على أن التحويلات التنظيمية تُشكل تحديات كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٦٥ والتباين البالغ ٠,٤٣ للمتوسطات إلى اتساق معتدل بين العبارات، مما يعزز موثوقية النتائج. ويؤكد هذا الاتفاق العام على التأثير الكبير للتغييرات التنظيمية على عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يستلزم استراتيجيات قوية لإدارة المخاطر لمواجهة تحديات الامتثال وتخصيص الموارد.

تشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن التغييرات في السياسات واللوائح تُعتبر عوائق حرجية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، حيث يُسلط الموظفون الضوء على تكاليف الامتثال، وتخصيص الموارد، والأعباء الضريبية، وصعوبات الحصول على الحوافز كتحديات رئيسية. ويشير الرد المحايد على الاضطرابات في التخطيط طويل الأجل إلى تباين في قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التكيف، مما يشير إلى الحاجة إلى دعم تنظيمي مُعزز وعمليات مُبسطة. وتُفيد هذه النتائج في تطوير أطر إدارة المخاطر، مع التركيز

على استراتيجيات مثل التدريب على الامتثال وتبسيط الوصول إلى الدعم الحكومي لتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية. والمدرج التكراري التالي يوضح التفاصيل:



الشكل (٧-٤) المدرج التكراري للإجابات الخاصة بتغييرات السياسات واللوائح

٤,٤,٤. تحليل اتجاه الرأي العام لإجابات المشاركين بالنسبة لصدمة الاقتصاد الكلي:

يُحلل الجدول التالي اتجاهات الرأي العام بشأن إجابات المشاركين بشأن البعد الرابع للمتغير المستقل: الصدمات الاقتصادية الكلية. ويهدف إلى تقييم كيفية إدراك العاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض لتأثير الاضطرابات الاقتصادية واسعة النطاق، مثل التضخم وتقلبات أسعار العملات، على الاستقرار التشغيلي والمالي. ويتناول هذا البحث السؤال البحثي الرابع: "كيف تؤثر الصدمات الاقتصادية الكلية على استراتيجيات تخفيف المخاطر والتعافي في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض؟". سيوفر تحليل الجدول رؤى حول التحديات التي تشكلها الصدمات الاقتصادية الكلية وتأثيرها على تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر والتعافي لتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول (٤-٧) اتجاه الرأي العام بالنسبة لصددمات الاقتصاد الكلي

صددمات الاقتصاد الكلي

		أعراض بشدة	أعراض	حيادي	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	اتجاه الرأي
التكرار	تؤدي ارتفاعات التضخم إلى زيادة كبيرة في تكاليف مدخلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية.	22	19	32	275	64	3.83	0.93	0.87	أوافق
		5.34%	4.61%	7.77%	66.75%	15.53%				
التكرار	تؤدي تقلبات أسعار العملات إلى رفع تكلفة المواد المستوردة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال فترات الركود الاقتصادي.	2	2	342	4	62	3.30	0.74	0.55	حيادي
		0.49%	0.49%	83.01%	0.97%	15.05%				
التكرار	يُحد ارتفاع أسعار الفائدة من قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تأمين تمويل مناسب خلال الأزمات.	22	20	31	272	67	3.83	0.94	0.89	أوافق
		5.34%	4.85%	7.52%	66.02%	16.26%				
التكرار	تقلل الصدمات الاقتصادية الكلية من القدرة الشرائية للمستهلكين، مما يؤثر على مبيعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	27	20	28	264	73	3.82	1.00	1.00	أوافق
		6.55%	4.85%	6.80%	64.08%	17.72%				
التكرار	تُعيق الركودات الاقتصادية العالمية استقرار سوق المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض خلال الأزمات.	23	18	31	268	72	3.84	0.95	0.91	أوافق
		5.58%	4.37%	7.52%	65.05%	17.48%				
المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية										
الانحراف المعياري للمتوسطات الحسابية										
التباين للمتوسطات الحسابية										

سجلت عبارة ارتفاع التضخم الذي يزيد من تكاليف المدخلات خلال الأزمات الاقتصادية متوسطاً قدره ٣,٨٣، مما يشير إلى اتفاق بين المشاركين. وبلغت نسبة الموافقة ٦٦,٧٥%، ونسبة ١٥,٥٣% موافقون بشدة، مما يُظهر إدراكاً واسعاً من الموظفين بأن التضخم يرفع التكاليف التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٣ والتباين البالغ ٠,٨٧ إلى تباين معتدل، مما يعكس على الأرجح اختلافات في قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة أو استراتيجيات إدارة التكاليف، مما يُبرز الحاجة إلى تدابير لتخفيف التكاليف.

سجلت عبارة تقلبات أسعار الصرف التي تزيد من تكلفة المواد المستوردة متوسطاً قدره ٣,٣٠، وهو يقع ضمن النطاق المحايد. مع ٨٣,٠١% محايدين، و ١٥,٠٥% فقط موافقين بشدة، و ٠,٩٧% موافقين، يُظهر الموظفون إجماعاً أقل حول هذه المسألة. يشير الانحراف المعياري المنخفض البالغ ٠,٧٤ والتباين البالغ

٥٥,٠ إلى اتساق عالٍ في الاستجابة، مما يشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد يكون لديها استراتيجيات للتخفيف من آثار تقلبات العملة، مثل المصادر المحلية.

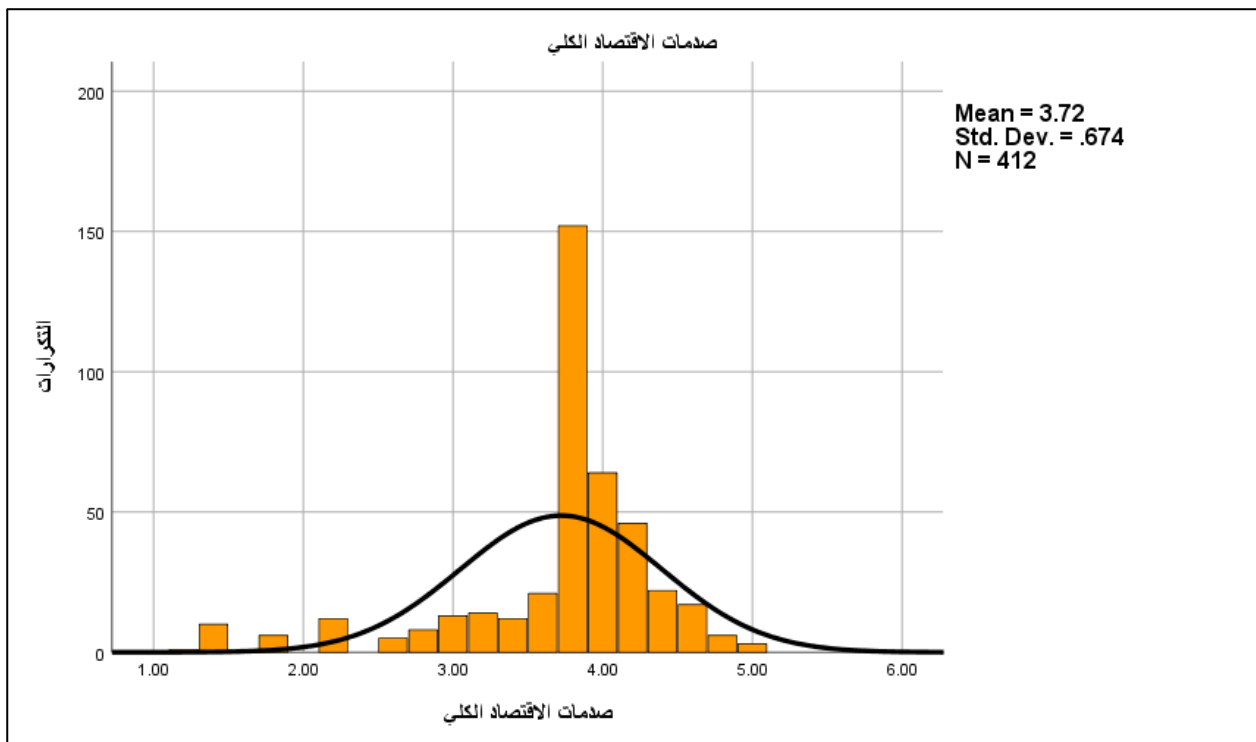
حققت العبارة المتعلقة بارتفاع أسعار الفائدة التي تحد من قدرات التمويل متوسطاً قدره ٣,٨٣، مما يعكس الموافقة. مع موافقة ٦٦,٠٢% وموافقة شديدة ١٦,٢٦%، يؤكد الموظفون أن ارتفاع أسعار الفائدة يحد من وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل بأسعار معقولة. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٤ والتباين البالغ ٠,٨٩ إلى تباين معتدل، ربما بسبب تفاوت المرونة المالية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤكد الحاجة إلى حلول تمويلية بديلة.

سجلت العبارة المتعلقة بصدمات الاقتصاد الكلي التي تقلل من القدرة الشرائية للمستهلك متوسطاً قدره ٣,٨٢، مما يشير إلى الموافقة. مع موافقة ٦٤,٠٨% وموافقة شديدة ١٧,٧٢%، يدرك الموظفون أن انخفاض إنفاق المستهلك يؤثر على مبيعات الشركات الصغيرة والمتوسطة. يشير الانحراف المعياري البالغ ١,٠٠ والتباين البالغ ١,٠٠ إلى تباين أعلى قليلاً، مما يعكس على الأرجح اختلافات الطلب بين القطاعات، مما يؤكد أهمية استراتيجيات التنبؤ بالطلب.

بلغ متوسط العبارة المتعلقة بالركود الاقتصادي العالمي الذي يعيق استقرار السوق ٣,٨٤، مما يعكس موافقة. وبنسبة موافقة ٦٥,٠٥% وموافقة ١٧,٤٨% بشدة، يرى الموظفون أن الركود العالمي يشكل تهديداً كبيراً لاستقرار السوق. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٥ والتباين البالغ ٠,٩١ إلى تباين معتدل، مما يشير إلى تجارب متنوعة عبر الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات قوية لاستقرار السوق.

بلغ المتوسط العام للمتوسطات الحسابية لبعث الصدمات الاقتصادية الكلية ٣,٧٢، مما يشير إلى اتفاق عام على أن الصدمات الاقتصادية الكلية تشكل تحديات كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٦٧ والتباين البالغ ٠,٤٦ للمتوسطات إلى اتساق معتدل عبر العبارات، مما يعزز موثوقية النتائج. يُبرز هذا الاتفاق الشامل التأثير الشامل لصدمات الاقتصاد الكلي على عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يستلزم استراتيجيات شاملة لتخفيف المخاطر.

تشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن صدمات الاقتصاد الكلي تُعتبر عائق كبير أمام عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، حيث يُسلط الموظفون الضوء على تحديات في تكاليف المدخلات، والتمويل، والقدرة الشرائية للمستهلكين، واستقرار السوق. يُشير رد الفعل المحايد تجاه تقلبات أسعار العملات إلى تباين في مدى تعرض الشركات الصغيرة والمتوسطة للأسواق العالمية، مما يُشير إلى الحاجة إلى استراتيجيات مُستهدفة لإدارة المخاطر، مثل الاستعانة بالمصادر المحلية أو التحوط المالي، لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية. والمدرج التكراري التالي يوضح المزيد من التفاصيل:



الشكل (٨-٤) المدرج التكراري للإجابات الخاصة بصدمة الاقتصاد الكلي

٤,٤,٥. تحليل اتجاه الرأي العام لإجابات المشاركين بالنسبة لإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

يُحلل الجدول التالي اتجاهات الرأي العام حول إجابات المشاركين بشأن المتغير التابع: إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويهدف إلى تقييم آراء العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض حول تبني ممارسات إدارة المخاطر وفعاليتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية. يُجيب هذا الجدول على جميع أسئلة البحث الأربعة، مُعالجاً السؤال الرئيسي: "كيف تؤثر الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض؟". سيُتيح تحليل الجدول فهماً أعمق لمدى تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة لممارسات إدارة المخاطر، مثل التخطيط للطوارئ واعتماد الأدوات الرقمية، ومدى فعاليتها المتصورة في التخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية.

الجدول (٤-٨) اتجاه الرأي العام بالنسبة لإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة

إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة

أعارض بشدة	أعارض	حيادي	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	اتجاه الرأي	
19	19	32	271	71	3.86	0.91	0.83	أوافق	تُجري المنشآت الصغيرة والمتوسطة تقييمات للمخاطر بانتظام لتحديد التهديدات المالية المحتملة.
4.61%	4.61%	7.77%	65.78%	17.23%					
23	18	33	273	65	3.82	0.94	0.89	أوافق	تُنفذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة خطط طوارئ لمعالجة الاضطرابات التشغيلية خلال الأزمات.
5.58%	4.37%	8.01%	66.26%	15.78%					
5	0	349	4	54	3.25	0.72	0.52	حيادي	تستخدم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التنبؤات المالية لإدارة مخاطر التدفق النقدي بفعالية.
1.21%	0.00%	84.71%	0.97%	13.11%					
22	17	28	270	75	3.87	0.94	0.88	أوافق	تتبنى الشركات الصغيرة والمتوسطة أدوات رقمية لمراقبة مخاطر السوق والتخفيف من حدتها.
5.34%	4.13%	6.80%	65.53%	18.20%					
21	23	24	270	74	3.86	0.95	0.90	أوافق	تستثمر الشركات الصغيرة والمتوسطة في تدريب موظفيها لتعزيز قدراتهم على إدارة المخاطر.
5.10%	5.58%	5.83%	65.53%	17.96%					
19	19	29	269	76	3.88	0.92	0.84	أوافق	تنوّع الشركات الصغيرة والمتوسطة مصادر إيراداتها للحد من المخاطر المالية خلال الأزمات الاقتصادية.
4.61%	4.61%	7.04%	65.29%	18.45%					
5	0	345	10	52	3.25	0.72	0.52	حيادي	تتعاون الشركات الصغيرة والمتوسطة مع شركاء القطاع لمشاركة الموارد والتخفيف من حدة المخاطر.
1.21%	0.00%	83.74%	2.43%	12.62%					
22	21	31	260	78	3.85	0.96	0.93	أوافق	تحتفظ الشركات الصغيرة والمتوسطة بأموال احتياطية لمواجهة التحديات المالية غير المتوقعة خلال الأزمات.
5.34%	5.10%	7.52%	63.11%	18.93%					
21	20	41	258	72	3.83	0.95	0.90	أوافق	تُعَدّل الشركات الصغيرة والمتوسطة استراتيجياتها التشغيلية بما يتوافق مع اللوائح الجديدة خلال الأزمات.
5.10%	4.85%	9.95%	62.62%	17.48%					

أوافق	0.86	0.93	3.85	70	269	33	20	20	التكرار	تستخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة تحليلات البيانات لتحسين عملية اتخاذ القرارات في ممارسات إدارة المخاطر.
									النسبة	
									المئوية	
									للتكرار	
أوافق	3.73			المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية						
	0.64			الانحراف المعياري للمتوسطات الحسابية						
	0.41			التباين للمتوسطات الحسابية						

سُجّلت عبارة تقييمات المخاطر الدورية لتحديد التهديدات المالية متوسطاً قدره ٣,٨٦، مما يشير إلى موافقة المشاركين. وبنسبة موافقة ٦٥,٧٨% وموافقة شديدة ١٧,٢٣%، يُقرّ الموظفون على نطاق واسع بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تُقيّم المخاطر المالية بفعالية. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩١ والتباين البالغ ٠,٨٣ إلى تباين متوسط، يعكس على الأرجح اختلافات في ممارسات تقييم المخاطر لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر القطاعات، مما يُبرز أهمية التحديد المنهجي للمخاطر.

سُجّلت عبارة تنفيذ خطط طوارئ لمواجهة الاضطرابات التشغيلية متوسطاً قدره ٣,٨٢، مما يعكس موافقة المشاركين. وبنسبة موافقة ٦٦,٢٦% وموافقة شديدة ١٥,٧٨%، يؤكد الموظفون أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تستخدم تخطيطاً للطوارئ للتخفيف من آثار الاضطرابات. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٤ والتباين البالغ ٠,٨٩ إلى تباين متوسط، ربما بسبب تفاوت مستويات الاستعداد بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤكد على الحاجة إلى استراتيجيات طوارئ فعّالة.

بلغ متوسط إجابات المشاركين حول استخدام التنبؤات المالية لإدارة مخاطر التدفق النقدي ٣,٢٥، وهو ما يقع ضمن النطاق المحايد. مع إجابة محايدة بنسبة ٨٤,٧١%، وموافقة شديدة بنسبة ١٣,١١% فقط، وموافقة بنسبة ٠,٩٧%، يُظهر الموظفون إجماعاً أقل على هذه الممارسة. يشير الانحراف المعياري المنخفض (٠,٧٢) والتباين (٠,٥٢) إلى اتساق عالٍ في الإجابات، مما يشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تفتقر إلى أدوات تنبؤ متقدمة، مما يحد من قدراتها على إدارة التدفق النقدي.

سُجّلت إجابات المشاركين حول استخدام الأدوات الرقمية لرصد مخاطر السوق والتخفيف منها متوسطاً قدره ٣,٨٧، مما يشير إلى الموافقة. مع موافقة ٦٥,٥٣% وموافقة شديدة بنسبة ١٨,٢٠%، يُدرك الموظفون استخدام الأدوات الرقمية في إدارة المخاطر. يشير الانحراف المعياري (٠,٩٤) والتباين (٠,٨٨) إلى تباين معتدل، يُرجح أنه يعود إلى اختلافات في تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيا، مما يؤكد أهمية التحول الرقمي لرصد المخاطر بفعالية.

حققت عبارة الاستثمار في تدريب الموظفين لتعزيز قدرات إدارة المخاطر متوسطاً قدره ٣,٨٦، مما يعكس الموافقة. وبنسبة موافقة ٦٥,٥٣% وموافقة شديدة ١٧,٩٦%، يؤكد الموظفون أن التدريب أولوية للشركات الصغيرة والمتوسطة. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٥ والتباين البالغ ٠,٩٠ إلى تباين متوسط،

ربما يعكس تباين موارد التدريب بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يُبرز الحاجة إلى برامج تدريبية سهلة المنال.

سجلت عبارة تنويع مصادر الإيرادات للحد من المخاطر المالية متوسطاً قدره ٣,٨٨، مما يشير إلى الموافقة. وبنسبة موافقة ٦٥,٢٩% وموافقة شديدة ١٨,٤٥%، يُقر الموظفون بتنويع الإيرادات كاستراتيجية شائعة. ويشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٢ والتباين البالغ ٠,٨٤ إلى تباين معتدل، يُرجح أن يكون ذلك راجعاً إلى اختلاف استراتيجيات السوق لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤكد أهمية التنويع لتحقيق المرونة المالية.

بلغ متوسط عبارة التعاون مع شركاء القطاع لمشاركة الموارد ٣,٢٥، وهو يقع ضمن النطاق المحايد. وبنسبة موافقة ٨٣,٧٤%، وموافقة شديدة ١٢,٦٢% فقط، وموافقة ٢,٤٣%، يُظهر الموظفون إجماعاً أقل على هذه الممارسة. ويشير الانحراف المعياري المنخفض البالغ ٠,٧٢ والتباين البالغ ٠,٥٢ إلى اتساق عالٍ في الاستجابة، مما يُشير إلى أن التعاون قد يكون محدوداً في بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يُشير إلى الحاجة إلى شراكات أقوى بين القطاعات.

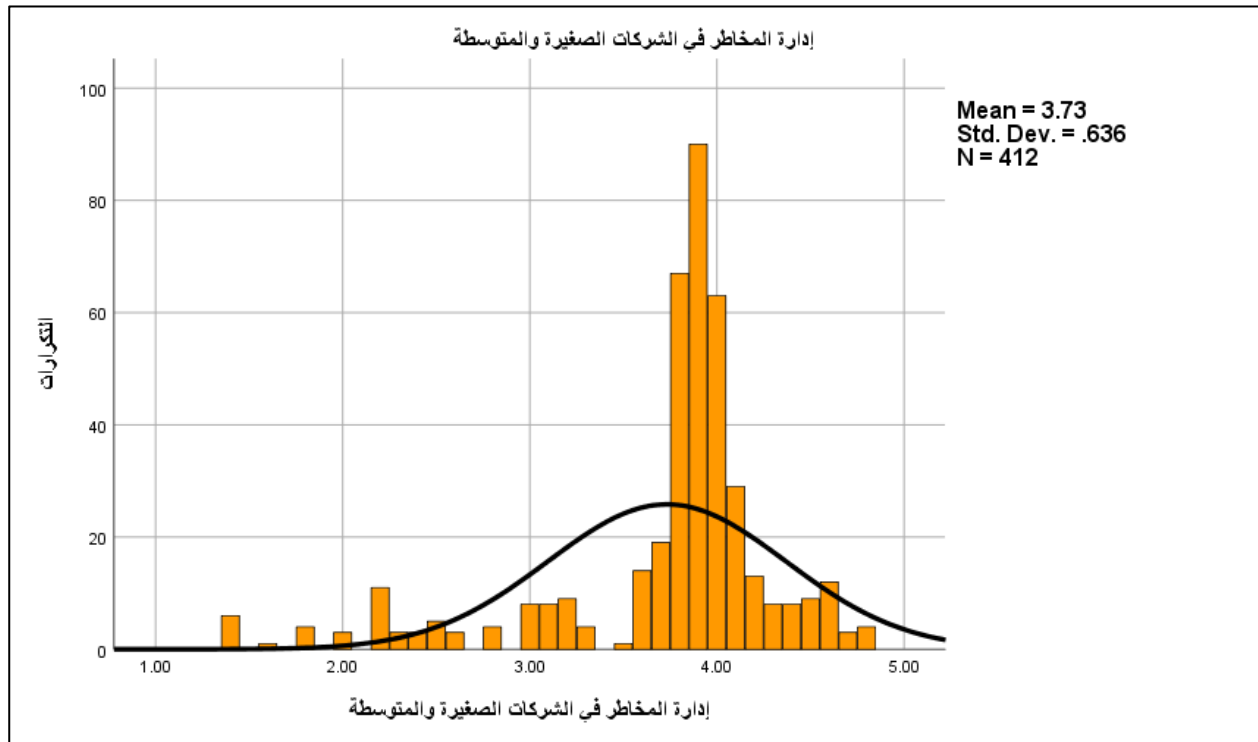
سجلت عبارة الحفاظ على الاحتياطات لمواجهة التحديات المالية غير المتوقعة متوسطاً قدره ٣,٨٥، مما يعكس الموافقة. مع موافقة ٦٣,١١% وموافقة ١٨,٩٣% بشدة، يؤكد الموظفون أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تُعطي الأولوية لأموال الاحتياطي. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٦ والتباين البالغ ٠,٩٣ إلى تباين معتدل، ربما بسبب تفاوت القدرات المالية، مما يُبرز أهمية تخطيط الاحتياطات للتأهب للآزمات. حققت عبارة تعديل الاستراتيجيات التشغيلية للامتثال للوائح الجديدة متوسطاً قدره ٣,٨٣، مما يشير إلى الموافقة. مع موافقة ٦٢,٦٢% وموافقة ١٧,٤٨% بشدة، يُدرك الموظفون أن الامتثال التنظيمي ممارسة رئيسية لإدارة المخاطر. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٥ والتباين البالغ ٠,٩٠ إلى تباين معتدل، ربما بسبب اختلاف البيئات التنظيمية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤكد على الحاجة إلى استراتيجيات امتثال تكيفية.

سجلت عبارة استخدام تحليلات البيانات لتحسين عملية صنع القرار متوسطاً قدره ٣,٨٥، مما يعكس الموافقة. مع موافقة ٦٥,٢٩% وموافقة شديدة ١٦,٩٩%، يؤكد الموظفون دور تحليلات البيانات في إدارة المخاطر. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٩٣ والتباين البالغ ٠,٨٦ إلى تباين متوسط، ربما يعود إلى تفاوت الوصول إلى الأدوات التحليلية، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز عملية اتخاذ القرارات القائمة على البيانات.

يبلغ المتوسط الحسابي العام لمتغير إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة ٣,٧٣، مما يشير إلى اتفاق عام على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتبنى ممارسات إدارة المخاطر بفعالية. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٦٤ والتباين البالغ ٠,٤١ للمتوسطات إلى اتساق متوسط بين العبارات، مما يعزز موثوقية

النتائج. يُبرز هذا الاتفاق العام الجهود الاستباقية للشركات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال استراتيجيات متنوعة لإدارة المخاطر.

تشير هذه النتائج مجتمعةً إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض تُعتبر من الشركات التي تتبع ممارسات فعّالة لإدارة المخاطر، حيث يُبرز الموظفون نقاط قوتهم في تقييم المخاطر، والتخطيط للطوارئ، وتبني الأدوات الرقمية، والتدريب، وتنويع الإيرادات، والاحتياطات، والامتثال، وتحليلات البيانات. وتشير الإجابات المحايدة بشأن التنبؤ المالي والتعاون مع القطاع إلى وجود مجالات للتحسين، مُشيرةً إلى الحاجة إلى أدوات تنبؤ مُحسّنة وشراكات أقوى لتعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية. وفيما يلي المدرج التكراري الذي يوضح التفاصيل:



الشكل (٩-٤) المدرج التكراري للإجابات الخاصة بإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة

٤,٤,٦. تحليل اتجاه الرأي العام لإجابات المشاركين لكامل الاستبيان:

يُحلل الجدول التالي اتجاهات الرأي العام بشأن إجابات المشاركين على كامل الاستبيان، بما في ذلك أبعاد المتغيرات المستقلة - عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية - والمتغير التابع، إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. يهدف هذا التحليل إلى تقديم نظرة شاملة حول كيفية إدراك الموظفين لتأثير الأزمات الاقتصادية وفعالية ممارسات إدارة المخاطر في مواجهتها. يتناول التحليل جميع أسئلة البحث، مُقيّمًا التأثير الإجمالي للأزمات الاقتصادية على استراتيجيات إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة. سيوفر تحليل الجدول

رؤى حول الاتجاهات العامة في تصورات الموظفين، مُسلطاً الضوء على التحديات التي تُمثّلها الأزمات الاقتصادية والاستراتيجيات المُستخدمة للتخفيف من آثارها.

الجدول (٩-٤) اتجاه الرأي العام بالنسبة للاستبيان ككل

اتجاه الرأي العام للإجابات				
الاتجاه الرأي	التباين	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
أوافق	0.41	0.64	3.72	عدم الاستقرار المالي
أوافق	0.43	0.66	3.72	تقلبات السوق
أوافق	0.43	0.65	3.73	تغييرات السياسات واللوائح
أوافق	0.45	0.67	3.72	صدّات الاقتصاد الكلي
أوافق	0.40	0.64	3.73	إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة
أوافق	3.72			المتوسط الحسابي للمتغيرات
	0.61			الانحراف المعياري للمتغيرات
	0.37			التباين للمتغيرات

سجّل بُعد عدم الاستقرار المالي متوسطاً قدره ٣,٧٢، مما يشير إلى اتفاق المشاركين على أن التحديات المالية، مثل صعوبة الحصول على القروض ونقص السيولة، تؤثر بشكل كبير على الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية. ويشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٦٤ والتباين البالغ ٠,٤١ إلى انساق معتدل في الإجابات، مما يعكس إجماعاً واسعاً بين الموظفين. ويؤكد هذا التوافق الحاجة الماسة إلى استراتيجيات لإدارة المخاطر المالية لمعالجة قضايا مثل قيود الائتمان واضطرابات التدفق النقدي، والتي تُعد أساسية لمرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما حقق بُعد تقلبات السوق متوسطاً قدره ٣,٧٢، مما يعكس اتفاقاً على أن تقلبات السوق، بما في ذلك تحولات طلب المستهلكين واضطرابات سلسلة التوريد، تُشكل تحديات كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٦٦ والتباين البالغ ٠,٤٣ إلى تباين معتدل، يُرجّح أن يكون ذلك بسبب اختلافات في مدى تأثر الشركات الصغيرة والمتوسطة بالسوق أو قدرتها على التكيف. يُبرز هذا التصور الثابت أهمية الاستراتيجيات التكيفية، مثل مرونة التسعير وتنويع سلسلة التوريد، للتخفيف من مخاطر السوق خلال الأزمات الاقتصادية.

سجل بعد التغييرات في السياسات واللوائح متوسطاً قدره ٣,٧٣، مما يشير إلى اتفاق على أن التحولات التنظيمية، مثل تكاليف الامتثال وإجراءات الحوافز المعقدة، تثقل كاهل الشركات الصغيرة والمتوسطة. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٦٥ والتباين البالغ ٠,٤٣ إلى اتساق معتدل، يعكس وجهة نظر مشتركة بين الموظفين. يؤكد هذا الاتفاق على الحاجة إلى تبسيط العمليات التنظيمية واستراتيجيات الامتثال لتقليل الضغط المالي والتشغيلي على الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الاضطرابات الاقتصادية.

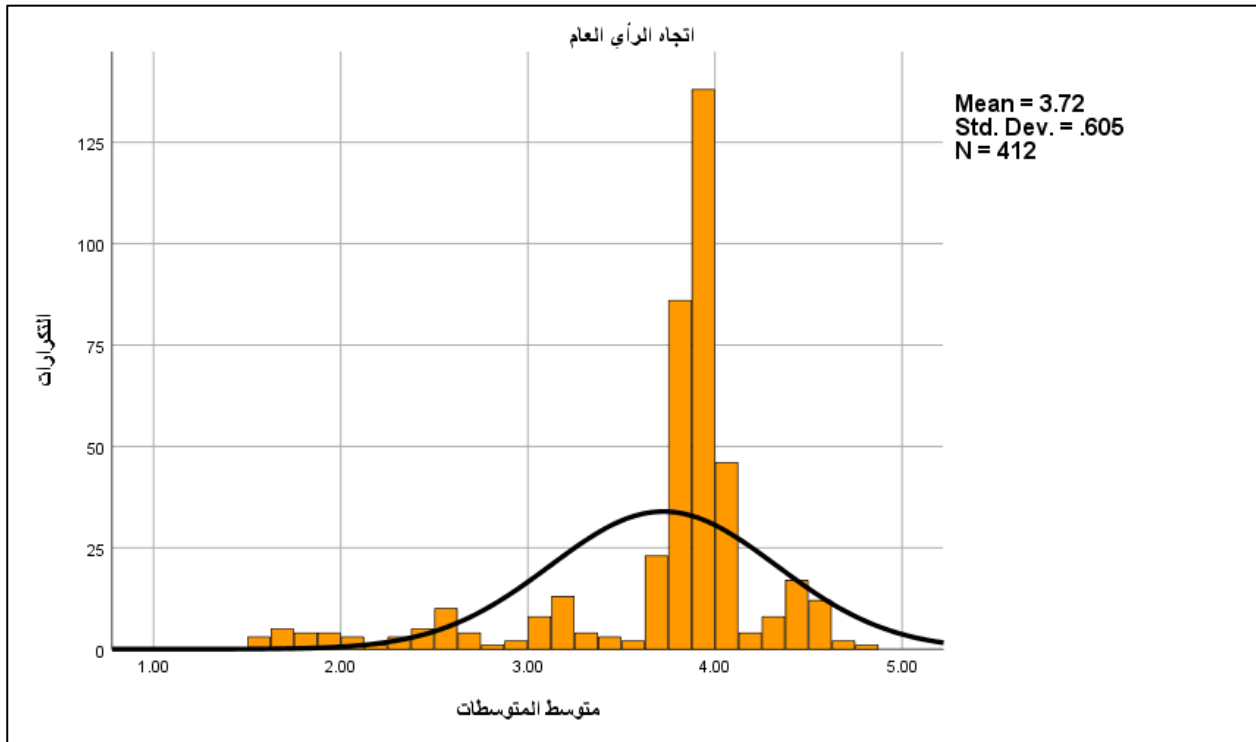
سجل بعد الصدمات الاقتصادية الكلية متوسطاً قدره ٣,٧٢، مما يشير إلى اتفاق على أن الاضطرابات الاقتصادية واسعة النطاق، مثل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، تؤثر بشكل كبير على الشركات الصغيرة والمتوسطة. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٦٧ والتباين البالغ ٠,٤٥ إلى تباين معتدل، ربما بسبب اختلاف تعرض الشركات الصغيرة والمتوسطة للعوامل الاقتصادية العالمية. يبرز هذا الإجماع ضرورة استراتيجيات تخفيف المخاطر، مثل إدارة التكاليف والتمويل البديل، لمعالجة تأثير الصدمات الاقتصادية الكلية على عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

حقق المتغير التابع، إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، متوسطاً قدره ٣,٧٣، مما يشير إلى اتفاق على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتبنى بنشاط ممارسات مثل تقييم المخاطر، والتخطيط للطوارئ، واستخدام الأدوات الرقمية. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٦٤ والتباين البالغ ٠,٤٠ إلى اتساق معتدل، يعكس تقديراً واسع النطاق من جانب الموظفين لهذه الجهود. ويؤكد هذا التوافق الدور الاستباقي للشركات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر لتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

يبلغ المتوسط العام للمتوسطات الحسابية لجميع المتغيرات ٣,٧٢، مما يشير إلى اتفاق عام على أن الأزمات الاقتصادية تشكل تحديات كبيرة، وأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتبنى ممارسات قوية لإدارة المخاطر في مواجهتها. يشير الانحراف المعياري البالغ ٠,٦١ والتباين البالغ ٠,٣٧ للمتوسطات إلى اتساق عالٍ عبر الأبعاد، مما يعزز موثوقية النتائج. تُسلط هذه الاتفاقية الجماعية الضوء على التأثير الشامل للأزمات الاقتصادية والدور الحاسم لإدارة المخاطر في التخفيف من آثارها.

تشير النتائج مجتمعة إلى أن الموظفين ينظرون إلى الأزمات الاقتصادية - من خلال عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، وتغيرات السياسات، والصدمات الاقتصادية الكلية - كتحديات رئيسية تواجه عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. ويشير التوافق المتسق عبر هذه الأبعاد إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه ضغوطاً متعددة الأوجه تتطلب استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر. ويعكس التباين المعتدل في الاستجابات سياقات الشركات الصغيرة والمتوسطة المتنوعة، مما يشير إلى الحاجة إلى مناهج مُصممة خصيصاً لمواجهة تحديات قطاعية أو تشغيلية مُحددة.

تؤكد هذه النتائج على أهمية أطر إدارة المخاطر المتكاملة التي تُعالج التحديات المالية، والسوقية، والتنظيمية، والاقتصادية الكلية. وتشير تصورات الموظفين المتسقة لكل من التحديات وممارسات إدارة المخاطر الاستباقية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض تستجيب بفعالية للأزمات الاقتصادية، إلا أن الفجوات في مجالات مثل التنبؤ والتعاون تُشير إلى فرص لمزيد من التحسين. وتسهم هذه الرؤى في تطوير استراتيجيات مُستهدفة لتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في بيئة اقتصادية ديناميكية. والمدرج التكراري التالي يوضح تفاصيل اتجاه الرأي العام للمشاركين في البحث:



الشكل (٤-١٠) المدرج التكراري للإجابات الخاصة بالاستبيان ككل

٤,٥. التحقق من صحة الفرضيات البحثية:

توضح مصفوفة الارتباط التالية معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد المتغيرات المستقلة - عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية - والمتغير التابع، إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. تتضمن المصفوفة أيضاً مستويات الدلالة لتقييم العلاقات الإحصائية بين هذه المتغيرات، ومعالجة فرضيات البحث. من خلال دراسة قوة واتجاه هذه الارتباطات، يُقيم التحليل ما إذا كانت أبعاد الأزمات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على ممارسات إدارة المخاطر، مما يُقدم رؤى ثاقبة حول العلاقات الأساسية لفهم مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في بيئة اقتصادية ديناميكية.

الجدول (٤-١٠) مصفوفة الارتباط الخاصة بمعامل ارتباط بيرسون

مصفوفة الارتباط						
عدم الاستقرار المالي	معامل ارتباط بيرسون	عدم الاستقرار المالي	تقلبات السوق	تغييرات السياسات واللوائح	صددمات الاقتصاد الكلي	إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة
عدم الاستقرار المالي	معامل ارتباط بيرسون	1	.800**	.797**	.817**	.858**
	مستوى المعنوية		0.000	0.000	0.000	0.000
تقلبات السوق	معامل ارتباط بيرسون	.800**	1	.808**	.800**	.854**
	مستوى المعنوية	0.000		0.000	0.000	0.000
تغييرات السياسات واللوائح	معامل ارتباط بيرسون	.797**	.808**	1	.824**	.852**
	مستوى المعنوية	0.000	0.000		0.000	0.000
صددمات الاقتصاد الكلي	معامل ارتباط بيرسون	.817**	.800**	.824**	1	.875**
	مستوى المعنوية	0.000	0.000	0.000		0.000
إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة	معامل ارتباط بيرسون	.858**	.854**	.852**	.875**	1
	مستوى المعنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	

** ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠١

٤,٥,١. التحقق من صحة الفرضية الأولى:

افترضنا الفرضية الأولى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الاستقرار المالي خلال الأزمات الاقتصادية واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تتبعها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. بلغ معامل ارتباط بيرسون بين عدم الاستقرار المالي وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة ٠,٨٥٨، بمستوى دلالة ٠,٠٠٠، مما يشير إلى وجود ارتباط إيجابي قوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١. ترفض هذه النتيجة الفرضية الصفرية، مؤكدة أن عدم الاستقرار المالي، الذي يتسم بتحديات مثل صعوبة الحصول على القروض ونقص السيولة، يؤثر بشكل كبير على تبني استراتيجيات إدارة المخاطر، مثل التنبؤ المالي وتخطيط الاحتياطيات، في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي الفرضية الأولى صحيحة.

٤,٥,٢. التحقق من صحة الفرضية الثانية:

اقترحت الفرضية الثانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات السوق خلال الأزمات الاقتصادية وتكيف ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. بلغ معامل ارتباط بيرسون بين تقلبات السوق وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة ٠,٨٥٤، بمستوى دلالة ٠,٠٠٠، مما يدل على وجود ارتباط إيجابي قوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١. ترفض هذه النتيجة فرضية العدم، مشيرة إلى أن تقلبات السوق، بما في ذلك تقلبات طلب المستهلكين وانقطاعات سلسلة التوريد، تدفع

الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير إلى تبني ممارسات إدارة المخاطر، مثل تعديلات الأسعار وتنويع سلسلة التوريد، وبالتالي الفرضية الثانية صحيحة.

٤,٥,٣. التحقق من صحة الفرضية الثالثة:

أشارت الفرضية الثالثة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات الاقتصادية وأطر إدارة المخاطر التي تتبناها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. يبلغ معامل ارتباط بيرسون بين التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة ٠,٨٥٢، بمستوى دلالة ٠,٠٠٠، مما يدل على وجود ارتباط إيجابي قوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠١. ترفض هذه النتيجة فرضية العدم، مؤكدة أن التحولات التنظيمية، مثل زيادة تكاليف الامتثال، تؤثر بشكل كبير على أطر إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يستلزم استراتيجيات امتثال تكيفية، وبالتالي الفرضية الثالثة صحيحة.

٤,٥,٤. التحقق من صحة الفرضية الرابعة:

أكدت الفرضية الرابعة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصدمات الاقتصادية الكلية خلال الأزمات الاقتصادية واستراتيجيات تخفيف المخاطر والتعافي التي تتبناها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض. بلغ معامل ارتباط بيرسون بين الصدمات الاقتصادية الكلية وإدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٠,٨٧٥، بمستوى دلالة ٠,٠٠٠، مما يشير إلى أقوى ارتباط إيجابي بين الأبعاد، ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠١. ترفض هذه النتيجة الفرضية الصفرية، موضحة أن الصدمات الاقتصادية الكلية، مثل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، تؤثر بشكل كبير على استراتيجيات تخفيف المخاطر والتعافي التي تتبناها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك إدارة التكاليف والتمويل البديل، وبالتالي الفرضية الرابعة صحيحة.

٤,٥,٥. ملخص النتائج الخاصة بالتحقق من صحة الفرضيات البحثية:

تؤكد نتائج مصفوفة الارتباط صحة جميع الفرضيات الأربع، حيث يُظهر كل بُعد من أبعاد الأزمات الاقتصادية - عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية - ارتباطاً إيجابياً قوياً ودالاً إحصائياً بممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، بمعاملات تتراوح بين ٠,٨٥٢ و ٠,٨٧٥ ومستويات دلالة ٠,٠٠٠. ترفض هذه النتائج جميع الفرضيات الصفرية، مشيرةً إلى أن الأزمات الاقتصادية تؤثر تأثيراً عميقاً على تبني استراتيجيات إدارة المخاطر وتكييفها. وتشير الارتباطات القوية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض تستجيب بفعالية للتحديات الاقتصادية من خلال تطبيق ممارسات مثل التخطيط للطوارئ، وتبني الأدوات الرقمية، وتعديلات الامتثال لتعزيز المرونة.

تُبرز معاملات الارتباط العالية، وخاصةً ٠,٨٧٥، للصدمات الاقتصادية الكلية، الدور الحاسم للاضطرابات الاقتصادية الخارجية في تشكيل ممارسات إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة. يؤكد الاتساق بين الأبعاد، مع وجود جميع الارتباطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١، على الطبيعة المترابطة للأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر، مما يُشير إلى ضرورة مواجهة الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحديات متعددة في آنٍ واحد. يؤكد هذا التأثير الشامل على الحاجة إلى أطر متكاملة لإدارة المخاطر تُعالج الضغوط المالية والسوقية والتنظيمية والاقتصادية الكلية لضمان الاستقرار التشغيلي. وللمزيد من السهولة في التحليل يمكن عرض مصفوفة الارتباط بشكل مختصر كما يلي:

الجدول (١١-٤) مصفوفة الارتباط المختصرة

مصفوفة الارتباط المختصرة					
	عدم الاستقرار المالي	تقلبات السوق	تغييرات السياسات واللوائح	صدمات الاقتصاد الكلي	إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة
عدم الاستقرار المالي					
تقلبات السوق	0.800				
تغييرات السياسات واللوائح	0.797	0.808			
صدمات الاقتصاد الكلي	0.817	0.800	0.824		
إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة	0.858	0.854	0.852	0.875	

تُقدم هذه النتائج رؤى عملية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، مُشيرةً إلى ضرورة تصميم استراتيجيات إدارة المخاطر لمعالجة أبعاد مُحددة للأزمات الاقتصادية. تُشير الارتباطات القوية عبر جميع الأبعاد إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتكيف بشكل استباقي مع التحديات الاقتصادية، إلا أن نقاط القوة المُتفاوتة للارتباطات تُبرز الحاجة إلى استراتيجيات ذات أولوية، لا سيما في مواجهة صدمات الاقتصاد الكلي. تُثري هذه النتائج توصيات السياسات، مثل تبسيط العمليات التنظيمية وتعزيز الدعم المالي، لتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في بيئة اقتصادية ديناميكية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والاستنتاجات والتوصيات

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والاستنتاجات والتوصيات

٥,١. مناقشة نتائج الدراسة وربطها بالدراسات السابقة:

تُقدم نتائج الدراسة إجابة شاملة على السؤال البحثي الرئيسي، وتُظهر اتجاهات الرأي العام، بمتوسط إجمالي قدره ٣,٧٢، توافقاً في جميع المتغيرات - عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية، وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة - أن الموظفين ينظرون إلى الأزمات الاقتصادية كتحديات جسيمة تستدعي استجابات فعّالة لإدارة المخاطر. تدعم مصفوفة الارتباط، ذات الارتباطات الإيجابية القوية (٠,٨٥٢-٠,٨٧٥)، ذات دلالة إحصائية عند (٠,٠١) بين المتغيرات المستقلة وإدارة المخاطر، جميع الفرضيات الأربع، رافضةً الفرضيات الصفرية. تتوافق هذه النتائج مع الدراسات السابقة، ولكنها تكشف أيضاً عن فروق دقيقة في السياق، تعكس البيئة الاقتصادية الفريدة للرياض في ظل رؤية ٢٠٣٠.

يدعم السؤال الفرعي الأول، الذي يتناول كيفية تأثير عدم الاستقرار المالي على استراتيجيات إدارة المخاطر، متوسط حسابي قدره ٣,٧٢ ومعامل ارتباط قدره ٠,٨٥٨، مع إدارة المخاطر. يتفق الموظفون على أن عدم الاستقرار المالي، بما في ذلك مشاكل الوصول إلى القروض والسيولة، يؤثر بشكل كبير على ممارسات إدارة المخاطر. يتوافق هذا مع دراسة حسن وآخرون (٢٠٢٣)، الذين وجدوا أن إدارة المخاطر المالية تحسّن الأداء في الشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية، مُفسرةً ٥٨,٨% من التباين في العائد على حقوق الملكية. ومن المرجح أن ينبع هذا التقارب من قيود سوق الائتمان المتشابهة في كل من مصر والمملكة العربية السعودية، حيث تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير على التمويل الخارجي.

تنشأ الاختلافات في نطاق تأثير عدم الاستقرار المالي، حيث ركز حسن وآخرون (٢٠٢٣) على الشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة، بينما تشمل هذه الدراسة مجموعة أوسع من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. يشير التباين المعتدل (الانحراف المعياري ٠,٦٤) إلى تنوع القدرات المالية، ربما بسبب الاختلافات القطاعية، على عكس العينة الأكثر اتساقاً في دراسة حسن. وهذا يُبرز الحاجة إلى استراتيجيات مُصممة خصيصاً لإدارة المخاطر المالية في بيئة الشركات الصغيرة والمتوسطة المتنوعة في الرياض.

أما السؤال الفرعي الثاني، الذي يبحث في تأثير تقلبات السوق على تكيف إدارة المخاطر، فقد تم تأكيده بمتوسط ٣,٧٢ ومعامل ارتباط ٠,٨٥٤. يرى الموظفون أن تقلبات السوق، مثل تحولات الطلب، تُحفز ممارسات إدارة المخاطر التكيفية. تتوافق هذه النتيجة مع صالح وآخرون (٢٠٢١)، الذين حددوا العوامل القانونية والإدارية، المشابهة لتقلبات السوق، باعتبارها عوامل مؤثرة على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة اليمنية. ويعكس هذا التقارب أوجه عدم اليقين المشتركة في السوق في الاقتصادات النامية.

ومع ذلك، لم يجد صالح وآخرون (٢٠٢١) أي تأثير يُذكر للعوامل المالية، على عكس الارتباط القوي لهذه الدراسة. قد يكون هذا التباين ناتجًا عن السياق الاقتصادي غير المستقر في اليمن، مما يحد من اعتماد إدارة المخاطر المالية، مقارنة بسوق الرياض الأكثر هيكلية في ظل رؤية ٢٠٣٠. يشير التباين البالغ ٠,٤٣ في هذه الدراسة إلى قدرة متفاوتة للشركات الصغيرة والمتوسطة على التكيف، مما يستلزم استراتيجيات خاصة بمخاطر السوق.

السؤال الفرعي الثالث، الذي يستكشف كيف تُشكل التغييرات في السياسات واللوائح أطر إدارة المخاطر، مدعوم بمتوسط حسابي قدره ٣,٧٣ ومعامل ارتباط قدره ٠,٨٥٢. يتفق الموظفون على أن التحولات التنظيمية، مثل تكاليف الامتثال، تؤثر على أطر إدارة المخاطر. يتوافق هذا مع دراسة الشهري والقحطاني (٢٠٢٤)، اللتين أشارتا إلى أن مخاطر الائتمان التجاري، المرتبطة بالبيئات التنظيمية، تؤثر على ربحية الشركات السعودية. ويعود هذا التقارب إلى الإصلاحات التنظيمية التي أجرتها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠.

يتناقض التباين المعتدل (الانحراف المعياري ٠,٦٥) في هذه الدراسة مع تركيز الشهري والقحطاني (٢٠٢٤) على الشركات الأكبر حجمًا، مما يشير إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الأصغر حجمًا في الرياض تواجه تحديات امتثال أكبر. يؤكد هذا التباين على الحاجة إلى إجراءات تنظيمية مبسطة لدعم إدارة المخاطر، لا سيما للشركات الصغيرة ذات الموارد المحدودة.

السؤال الفرعي الرابع، الذي يتناول تأثير الصدمات الاقتصادية الكلية على استراتيجيات تخفيف المخاطر والتعافي، مُثبت بمتوسط حسابي قدره ٣,٧٢ ومعامل ارتباط قدره ٠,٨٧٥، وهو الأقوى الملاحظ. يرى الموظفون أن الصدمات الاقتصادية الكلية، مثل التضخم، تؤثر بشكل كبير على استراتيجيات تخفيف المخاطر. يتوافق هذا مع دراسة (Du et al. (2023)، الذين وجدوا أن جائحة كوفيد-١٩ أثرت سلبًا على وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة الصينية إلى التمويل، مما استلزم استراتيجيات تكيفية. يعكس هذا التقارب الضغوط الاقتصادية العالمية التي تؤثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يشير التباين الأعلى (٠,٤٥) في هذه الدراسة، مقارنةً بتركيز (Du et al. (2023) على الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع، إلى تباين أكبر في مدى تعرض هذه الشركات للأسواق العالمية في الرياض. قد ينبع هذا التباين من اندماج الرياض في التجارة العالمية، مما يُفاقم آثار الصدمات الاقتصادية الكلية، ويُبرز الحاجة إلى استراتيجيات تخفيف متنوعة مثل التحوط المالي.

يشير المتغير التابع، إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، بمتوسط حسابي قدره ٣,٧٣ وارتباطات تتراوح بين ٠,٨٥٢ و ٠,٨٧٥، إلى تبني استباقي لممارسات مثل التخطيط للطوارئ والأدوات الرقمية. ويتماشى هذا مع دراسة لعروسي (٢٠٢١)، التي أكدت على أهمية الإدارة المنهجية للمخاطر في

الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بما في ذلك تقييم المخاطر والتخطيط لها. ويعكس هذا التقارب إدراكاً مشتركاً لدور إدارة المخاطر في تعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تظهر الاختلافات في مدى تبني الأدوات الرقمية، حيث ركزت دراسة لعروسي (٢٠٢١) على قطاع واحد، بينما تغطي هذه الدراسة قطاعات متنوعة في الرياض. يشير التباين المعتدل (الانحراف المعياري ٠,٦٤) إلى تبني غير متكافئ للتكنولوجيا، مما يُبرز الحاجة إلى تدريب رقمي مُيسر لتعزيز قدرات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يدعم الارتباط ٠,٨٥٨ الفرضية الأولى (H1)، التي تفترض وجود علاقة مهمة بين عدم الاستقرار المالي وإدارة المخاطر. يتوافق هذا مع دراسة (Erol and Atmaca (2016)، اللتين وجدتا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التركية تُعطي الأولوية لإدارة التدفقات النقدية خلال الأزمات. ويعود هذا التقارب إلى قيود مالية مماثلة في الاقتصادات الناشئة، حيث يُمثل الوصول إلى الائتمان تحدياً مستمراً.

لم يُلاحظ (Erol and Atmaca (2016) أي اختلافات قطاعية كبيرة، على عكس التباين المعتدل (٠,٤١) في هذه الدراسة، والذي يعكس تنوع قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. يشير هذا التباين إلى أن الاستراتيجيات المالية الخاصة بالقطاعات بالغة الأهمية في الرياض، حيث تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي التصنيع والخدمات تحدياتٍ مُختلفة.

أما الفرضية الثانية (H2)، التي تُؤكد وجود علاقة مهمة بين تقلبات السوق وإدارة المخاطر، فقد تأكدت من خلال ارتباطٍ قدره ٠,٨٥٤. ويتمشى هذا مع دراسة (Troise et al. (2022)، الذين وجدوا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية تستفيد من التقنيات الرقمية لتحقيق المرونة في بيئات التقلب والتعقيد والتقلب. ويعكس هذا التقارب الاتجاه العالمي للتحول الرقمي الذي يُعزز قدرة السوق على التكيف.

يتناقض تركيز (Troise et al. (2022) على الشركات الصغيرة والمتوسطة المُبتكرة مع العينة الأوسع لهذه الدراسة، مُفسراً التباين البالغ ٠,٤٣، حيث قد تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة الأصغر حجماً في الرياض إلى الموارد اللازمة للتبني الرقمي. ويؤكد هذا التباين الحاجة إلى أدوات رقمية مُتاحة لتعزيز إدارة مخاطر السوق في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الثالثة (H3)، التي تقترح وجود علاقة مهمة بين التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية وإدارة المخاطر، مدعومة بمعامل ارتباط ٠,٨٥٢. يتوافق هذا مع دراسة الطائي وسليمان (٢٠١٩)، اللتين أكدتا على أهمية جودة المعلومات في الحد من المخاطر التنظيمية في الشركات الصغيرة والمتوسطة العراقية. يعكس هذا التقارب أهمية الامتثال في إدارة المخاطر في البيئات ذات اللوائح التنظيمية المكثفة.

يشير التباين البالغ ٠,٤٣ في هذه الدراسة، مقارنةً بتركيز الطائي وسليمان (٢٠١٩) على مشاريع متنوعة، إلى تفاوت قدرات الامتثال في الرياض. يُبرز هذا التباين الحاجة إلى تبسيط اللوائح التنظيمية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الأصغر حجماً في تبني أطر فعالة لإدارة المخاطر.

الفرضية الرابعة (H4)، التي تؤكد وجود علاقة مهمة بين الصدمات الاقتصادية الكلية وإدارة المخاطر، مدعومة بمعامل ارتباط ٠,٨٧٥. يتوافق هذا مع دراسة (Aoun (2023)، التي وجدت أن تحديد المخاطر يعزز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة اللبنانية على الصمود خلال الأزمات. يعكس هذا التقارب نقاط ضعف اقتصادية مشتركة في المناطق المعرضة للأزمات.

يتناقض تركيز (Aoun (2023) على الأزمات الحادة في لبنان مع السياق الاقتصادي الأكثر استقراراً في الرياض، مما يُفسر التباين الأقل قليلاً (٠,٤٥ مقابل سياق عون). يشير هذا التباين إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض تستفيد من إطار اقتصادي داعم، إلا أن استراتيجيات التعافي المتنوعة لا تزال ضرورية.

تؤكد النتائج الإجمالية، بمتوسط ٣,٧٢ وارتباطات تتراوح بين ٠,٨٥٢ و ٠,٨٧٥، أن الأزمات الاقتصادية تُحفّز إدارة مخاطر فعّالة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، وهو ما يتوافق مع دراسة Alnafisa (2025)، التي سلّطت الضوء على استراتيجيات البقاء خلال جائحة كوفيد-١٩ في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط. يعكس هذا التقارب أوجه التشابه الإقليمية في الاستجابة للأزمات، بينما يؤكد التباين المعتدل (الانحراف المعياري ٠,٦١) على الحاجة إلى استراتيجيات مُصمّمة خصيصاً لمواجهة تحديات الشركات الصغيرة والمتوسطة المتنوعة، مما يُعزز المرونة في المشهد الاقتصادي الديناميكي في الرياض.

٥,٢. الاستنتاجات:

١. تؤثر الأزمات الاقتصادية بشكل كبير على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض.
٢. يدفع عدم الاستقرار المالي الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى اعتماد استراتيجيات التنبؤ المالي وتخطيط الاحتياطات.
٣. يدفع تقلب السوق الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تطبيق تسعير مرّن وتنويع سلسلة التوريد.
٤. تؤثر التغييرات في السياسات واللوائح على الشركات الصغيرة والمتوسطة لتطوير أطر عمل مرنة لإدارة مخاطر الامتثال.
٥. تدفع الصدمات الاقتصادية الكلية الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو إدارة التكاليف واستراتيجيات التمويل البديلة.
٦. تتبنى الشركات الصغيرة والمتوسطة بنشاط تقييمات المخاطر والأدوات الرقمية وتدريب الموظفين لتعزيز مرونتها.

٧. توجد علاقات قوية بين الأزمات الاقتصادية وممارسات إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة.
٨. تُبرز تجارب الشركات الصغيرة والمتوسطة المتنوعة الحاجة إلى مناهج خاصة بقطاعات إدارة المخاطر.
٩. تتوافق النتائج مع الدراسات الإقليمية حول التحديات المالية والتنظيمية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة.
١٠. تدعم البيئة الاقتصادية المنظمة في الرياض إدارة مخاطر أقوى مقارنةً بالمناطق غير المستقرة.
١١. تتطلب الأزمات الاقتصادية إدارة مخاطر متكاملة لمواجهة التحديات متعددة الجوانب التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة.
١٢. يؤكد إجماع الموظفين على دور رأس المال البشري في تعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات.

٥,٣. التوصيات:

- في ضوء نتائج البحث يمكن طرح بعض التوصيات المفيدة على المستويين النظري والتطبيقي للإسهام في تعزيز دور تحليل الأزمات الاقتصادية في تجنب المخاطر وإدارتها، وتتمثل التوصيات فيما يلي:
١. ينبغي على صانعي السياسات تبسيط اللوائح لتخفيف أعباء الامتثال على الشركات الصغيرة.
 ٢. ينبغي على الشركات الصغيرة والمتوسطة اعتماد أدوات رقمية لإدارة مخاطر السوق والاقتصاد بشكل أفضل.
 ٣. ينبغي على المؤسسات المالية توفير تمويل مُيسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات.
 ٤. ينبغي على الشركات الصغيرة والمتوسطة إعطاء الأولوية للتدريب لتعزيز قدرات إدارة مخاطر الموظفين.
 ٥. ينبغي أن تستخدم الأبحاث المستقبلية تصاميم طويلة لاستكشاف ممارسات إدارة المخاطر المتطورة.
 ٦. ينبغي على الشركات الصغيرة والمتوسطة تنويع إيراداتها ومصادر تمويلها لتعزيز مرونتها المالية.
 ٧. ينبغي على الباحثين استخدام أساليب نوعية لاستخلاص رؤى دقيقة حول إدارة المخاطر.

٨. ينبغي على الحكومة تقديم دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد أدوات إدارة المخاطر الرقمية.
٩. ينبغي أن تُقارن الدراسات المستقبلية لإدارة المخاطر عبر دول الشرق الأوسط لاستخلاص رؤى مُعمقة.
١٠. ينبغي على الشركات الصغيرة والمتوسطة التعاون مع شركاء القطاع لتعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر.

المراجع

المراجع:

المراجع العربية:

أطلس الأعمال في منشآت. (٢٠٢٤). عدد العاملين حسب النوع، والجنسية، وحجم المنشأة (٢٠٢٤).
<https://atlas.monshaat.gov.sa/ar/profile/region/ar-riyad#section-36>

البشارة، م. (٢٠٢١). الآثار القانونية والاقتصادية لوباء كوفيد -١٩ على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم: حالة الكويت. مجلة الحقوق، ٤٥ (٦)، ١١-٧٤.
<https://doi.org/10.34120/jol.v45i6.2753>

حسن، ب. م. ع.، عبدالرحمن، ع. م. م.، وعبدالله، ع. ع. (٢٠٢٣). أثر إدارة المخاطر المالية على تحسين الأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بورصة النيل المصرية. مجلة الدراسات والبحوث البيئية، ١٣ (١)، ٢٣-٤١.
<https://doi.org/10.21608/jesr.2023.194748.1005>

دهشان، أ. إ. م. م. (٢٠٢١). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، ١٢ (١)، ٨٢-١٦٨.
<https://doi.org/10.21608/mjle.2021.199756>

الشهري، خ. والقحطاني، ب. (٢٠٢٤). أثر فايروس كورونا والائتمان التجاري على ربحية وقيمة الشركات. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، ٦ (٥)، ١٢٣-١٤١.
<https://doi.org/10.32996/jefas.2024.6.5.14>

صالح، م. ع. ق.، المسلوخ، س.، وقائد، م. م. م. (٢٠٢١). العوامل المؤثرة في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأقل نمواً - اليمن أنموذجاً. المؤتمر الافتراضي، ١٦-١٧ أكتوبر، ١-٤٤.
<https://www.researchgate.net/publication/359929795>

الطائي، ع. م. ع.، وسليمان، ن. ع. (٢٠١٩). تقليل المخاطر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق انموذج جودة المعلومات InfoQual: دراسة مسحية في أسواق الأجهزة الالكترونية بمدينة الموصل. مؤتمر الأعمال والإدارة الالكترونية وتطبيقاتها في المنظمات الخاصة والعامة، ١-٢١.
<https://www.researchgate.net/publication/362529015>

العزري، ص. م. س. (٢٠٢٤). إدارة الأزمات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة الاقتصادية في سلطنة عمان وسبل تجاوزها. بحوث عربية في مجالات التربية النوعية، ٣٣ (١)، ٢٦٣-٢٧٨. <https://doi.org/10.21608/raes.2024.333913>

قنديل، ح. س. م. (٢٠١٩). تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، ٢١ (١)، ٩٦-٤١. <https://doi.org/10.21608/jsfc.2019.244510>

لعروسي، ق. ز. (٢٠٢١). أهمية ادارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة شركة صناعة الغرانيت والخرسانة ش ذ م م agglolux بالمسيلة. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، ٥ (٢)، ٥٢-٧٧. <https://asjp.cerist.dz/en/article/175945>

مقابلة، س.، وهيلات، م. (٢٠١٨). دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩ (١)، ٩٩-١. <https://doi.org/10.21608/jpsa.2018.128823>

المراجع الأجنبية:

Alnafisa, A. (2025). *Survival and Growth of SMEs in the Middle East: Navigating Crises and Change* [Working Paper Series, SBS Swiss Business School – University of Applied Sciences Institute]. <https://jabr.sbs.edu/article/view/68>

Aoun, J. (2023). The Impact of Risk Management on the Performance of Small Medium Enterprises Amid the Crisis: The Case of Lebanon. *Dutch Journal of Finance and Management*, 6(2), 25718. <https://doi.org/10.55267/djfm/14180>

Balzano, M., Marzi, G., & Turzo, T. (2024). SMEs and Institutional Theory: Major Inroads and Opportunities Ahead. *Management Decision*, 63(13), 1–27. <https://doi.org/10.1108/MD-05-2023-0734>

Bukhari, S. A. R. (2021). *Sample Size Determination Using Krejcie and Morgan Table*. <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.11445.19687>

Chakabva, O., Tengeh, R., & Dubihlela, J. (2021). Factors Inhibiting Effective Risk Management in Emerging Market SMEs. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(6), 231. <https://doi.org/10.3390/jrfm14060231>

Dewi, D. N. A. M., & Sari, S. R. (2024). Risk Management Towards the Recovery and Sustainability of the SMEs Business in the Post Covid-19 Era. *International Journal of Professional Business Review*, 9(1), e03593. <https://doi.org/10.26668/businessreview/2024.v9i1.3593>

- Du, L., Razzaq, A., & Waqas, M. (2023). The Impact of Covid-19 on Small- and Medium-sized Enterprises (SMEs): Empirical Evidence for Green Economic Implications. *Environmental Science and Pollution Research*, 30(1), 1540–1561. <https://doi.org/10.1007/s11356-022-22221-7>
- Erol, M., & Atmaca, M. (2016). Investigation of SMEs Preventative Measures against Financial Failures under Economic Crisis Environment: A Research Study in TR22 Region. *The Journal of Accounting and Finance*, 71, 165–178. <https://doi.org/10.25095/mufad.396708>
- Júnior, A., & Pereira, V. (2023). Resource-based View and Contingent Perspective on the Relationship Between Geographic Diversification of Businesses and Organizational Performance. *Brazilian Business Review*, 2, 157–175. <https://doi.org/10.15728/bbr.2023.20.2.3.en>
- Kayani, F. N., & Alzaid, O. I. (2025). Small and Medium-sized Enterprises Under the Transformative Vision 2030 of Saudi Arabia. *International Review of Management and Marketing*, 15(3), 46–52. <https://doi.org/10.32479/irmm.18797>
- Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining Sample Size for Research Activities. *Educational and Psychological Measurement*, 30(3), 607–610. <https://doi.org/10.1177/001316447003000308>
- Lawati, A. A. (2025). The Relationship Between Enterprise Risk Management, Competitive Advantage, and Firm Performance. *Journal of Information Systems Engineering and Management*, 10(50s), 303–316. <https://doi.org/10.52783/jisem.v10i50s.10162>
- Shawiah, F. F. S. (2016). *Risk Management Strategies for dealing with Unpredictable Risk in Saudi Arabian Organisations* [Doctoral thesis, University of Salford]. <https://salford-repository.worktribe.com/OutputFile/1493102>
- Troise, C., Corvello, V., Ghobadian, A., & O'Regan, N. (2022). How Can SMEs Successfully Navigate VUCA Environment: The Role of Agility in the Digital Transformation Era. *Technological Forecasting and Social Change*, 174, 121227. <https://doi.org/10.1016/j.techfore.2021.121227>
- Yahaya, H. D., & Nadarajah, G. (2023). Determining Key Factors Influencing SMEs' Performance: A Systematic Literature Review and Experts' Verification. *Cogent Business & Management*, 10(3), 2251195. <https://doi.org/10.1080/23311975.2023.2251195>

الملاحق

الملاحق:

١. نموذج الاستبيان:

الجزء الأول: خصائص العينة المشاركة في البحث

قم باختيار المناسب مما يلي:

١ - الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

٢ - العمر:

☐ أقل من ٢٠ سنة ☐ من ٢١ إلى ٣٠ سنة ☐ من ٣١ إلى ٤٠ سنة
☐ من ٤١ إلى ٥٠ سنة ☐ من ٥١ إلى ٦٠ سنة

٣ - التحصيل العلمي:

☐ ثانوية عامة ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس
☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

٤ - سنوات الخبرة:

☐ أقل من سنة ☐ من سنة إلى ٥ سنوات
☐ من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات ☐ من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة
☐ أكثر من ١٥ سنة

الجزء الثاني: عبارات الاستبيان

المرجع	الإجابة					العبارة	البعد	المتغير
	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	أعارض	أعارض بشدة			
(Erol & Atmaca, 2016)						تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة في الحصول على القروض خلال فترات عدم الاستقرار المالي.	عدم الاستقرار المالي البعد الأول:	المتغير المستقل: الأزمات الاقتصادية
(الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤)						كثيرًا ما يُعيق نقص السيولة استمرارية عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية.		
(Erol & Atmaca, 2016)						يُعيق ارتفاع تكاليف الاقتراض قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في مبادرات النمو خلال فترات الركود المالي.		
(الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤)						يُجبر عدم الاستقرار المالي الشركات الصغيرة والمتوسطة على تقليص قوتها العاملة لإدارة تكاليف التشغيل.		
(الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤)						تُكافح الشركات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على استقرار التدفق النقدي بسبب تشديد أسواق الائتمان خلال الأزمات.		
(الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤)						يؤثر تقلب طلب المستهلكين بشكل كبير على إيرادات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية.	تقلبات السوق البعد الثاني:	
(Troise et al., 2022)						تؤدي اضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن تقلبات السوق إلى زيادة التكاليف التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة.		
(Troise et al., 2022)						تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات في التنبؤ باتجاهات السوق بسبب الظروف الاقتصادية المتقلبة.		
(Erol & Atmaca, 2016)						يتطلب تقلب السوق من الشركات الصغيرة والمتوسطة تعديل استراتيجيات التسعير بشكل متكرر للحفاظ على قدرتها التنافسية.		
(الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤)						تؤدي التحولات المفاجئة في تفضيلات العملاء إلى تعطيل عروض المنتجات أو الخدمات التي تُقدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات.		
(Alnafisa, 2025)						تزيد اللوائح الحكومية الجديدة التي تُطبق خلال الأزمات من تكاليف الامتثال للشركات الصغيرة والمتوسطة.	تغييرات السياسات واللوائح البعد الثالث:	
(Alnafisa, 2025)						تتطلب تغييرات السياسات في الرياض من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تخصيص موارد لتلبية المتطلبات القانونية الجديدة.		
(Troise et al., 2022)						تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الحوافز الحكومية بسبب تعقيد الإجراءات التنظيمية خلال الأزمات.		
(Troise et al., 2022)						تُعيق التحولات التنظيمية المتكررة تخطيط المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستراتيجياتها التشغيلية على المدى الطويل.		
(Troise et al., 2022)						تُثقل التغييرات في السياسات الضريبية خلال الأزمات الاقتصادية كاهل الموارد المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.		

الصدمة الاقتصادية الكلية البعد الرابع:						تؤدي ارتفاعات التضخم إلى زيادة كبيرة في تكاليف مدخلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية.
						تؤدي تقلبات أسعار العملات إلى رفع تكلفة المواد المستوردة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال فترات الركود الاقتصادي.
						يُحد ارتفاع أسعار الفائدة من قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تأمين تمويل مناسب خلال الأزمات.
						تقلل الصدمات الاقتصادية الكلية من القدرة الشرائية للمستهلكين، مما يؤثر على مبيعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
						تُعيق الركودات الاقتصادية العالمية استقرار سوق المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض خلال الأزمات.
المتغير التابع: إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة						تُجري المنشآت الصغيرة والمتوسطة تقييمات للمخاطر بانتظام لتحديد التهديدات المالية المحتملة.
						تُنفذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة خطط طوارئ لمعالجة الاضطرابات التشغيلية خلال الأزمات.
						تستخدم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التنبؤات المالية لإدارة مخاطر التدفق النقدي بفعالية.
						تتبنى الشركات الصغيرة والمتوسطة أدوات رقمية لمراقبة مخاطر السوق والتخفيف من حدتها.
						تستثمر الشركات الصغيرة والمتوسطة في تدريب موظفيها لتعزيز قدراتهم على إدارة المخاطر.
						تُنوّع الشركات الصغيرة والمتوسطة مصادر إيراداتها للحد من المخاطر المالية خلال الأزمات الاقتصادية.
						تتعاون الشركات الصغيرة والمتوسطة مع شركاء القطاع لمشاركة الموارد والتخفيف من حدة المخاطر.
						تحتفظ الشركات الصغيرة والمتوسطة بأموال احتياطية لمواجهة التحديات المالية غير المتوقعة خلال الأزمات.
						تُعدّل الشركات الصغيرة والمتوسطة استراتيجياتها التشغيلية بما يتوافق مع اللوائح الجديدة خلال الأزمات.
						تستخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة تحليلات البيانات لتحسين عملية اتخاذ القرارات في ممارسات إدارة المخاطر.

٢. الموافقة المستنيرة للمشاركة في الاستبيان:

نظرة عامة على الدراسة:

أنت مدعو للمشاركة في استبيان بحثي لدراسة بعنوان "تحليل تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض". تُنفذ هذه الدراسة من قبل الباحث عبد الرحمن كاظم في كلية إدارة الأعمال بجامعة ميد أوشن في عام ٢٠٢٥، وتركز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض، المملكة العربية السعودية. تسعى الدراسة إلى فهم كيف تؤثر الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في هذه المنشآت.

تفاصيل المشاركة:

مشاركتك في هذا الاستبيان طوعية بالكامل، وسيستغرق حوالي ٣٠ دقيقة من وقتك. يحق لك الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون أي تداعيات. قرارك بالمشاركة أو عدمها لن يؤثر بأي شكل على علاقتك بجامعة ميد أوشن أو أي جهة أخرى.

ستُحفظ إجاباتك بسرية تامة وستظل مجهولة الهوية. لن يتم جمع أي بيانات تحدد هويتك الشخصية. سيكون الباحث ومشرفو الجامعة المعتمدون فقط هم من يمكنهم الوصول إلى البيانات، والتي ستُخزن بأمان وتُستخدم فقط لأغراض البحث الأكاديمي. لن تُشارك بياناتك مع أي طرف خارجي، ولن يتم الإفصاح عن أي معلومات شخصية أو مرتبطة بإجاباتك في أي تقارير أو منشورات ناتجة عن هذا البحث.

من خلال مشاركتك، ستساهم بتقديم رؤى مهمة للبحث العلمي. ستساعد استجاباتك في تعميق فهمنا لكيفية تعامل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض مع المخاطر خلال الأزمات الاقتصادية، مما قد يساهم في تطوير سياسات واستراتيجيات تعزز من مرونة هذه المنشآت في المملكة العربية السعودية.

بيان الموافقة:

من خلال المضي قدماً في الاستبيان، فإنك توافق على المشاركة وفقاً للشروط المذكورة. نشكرك على مساهمتك القيمة في هذا البحث.

الباحث.

Abstract:

This study investigates the impact of economic crises on risk management practices in small and medium-sized enterprises (SMEs) in Riyadh, examining how financial instability, market volatility, policy and regulatory changes, and macroeconomic shocks influence strategic responses. The objective is to assess the extent to which these crises shape the adoption of risk management strategies, enhancing SME resilience and operational stability in a dynamic economic environment.

The research adopts a descriptive analytical method, employing a 34-question questionnaire as the primary data collection tool. The questionnaire captures employee perceptions of economic crises and risk management practices, designed to evaluate agreement levels across various dimensions. Data were analyzed using statistical software to identify trends and relationships, ensuring a comprehensive examination of how economic challenges drive risk management strategies.

The study population comprises employees from SMEs in Riyadh, spanning diverse sectors including manufacturing, services, and retail. A stratified random sample of 412 individuals who actually participated in the survey was selected to ensure representation across different SME sizes and industries, providing a robust perspective on employee views within Riyadh's economic context.

The findings confirm that economic crises significantly influence SME risk management, with employees agreeing that financial, market, regulatory, and macroeconomic challenges prompt adaptive strategies such as contingency planning and digital tool adoption. Recommendations include simplifying regulatory frameworks, promoting digital transformation, and encouraging industry collaborations to bolster SME resilience against economic crises.

Keywords:

Economic Crises, Financial Instability, Market Volatility, Policy and Regulatory Changes, Macroeconomic Shocks, Risk Management, SMEs.

**Analyzing the Impact of Economic Crises on Risk Management
in Small and Medium Enterprises:**
An Empirical Study of Small and Medium Enterprises in Riyadh.

Student Name:
Abdulrhman Kazim

Academic Number:
2021200972

Main supervisor:
Dr. Alfaisal Hasan

Academic Year
2025